وحدة متابعة تنفيذ
رؤية عُمان 2040

رؤية عُمان 2040
Oman Vision

تقرير رؤية عُمان 2040

2020 | 2024
2023

الإصدار: سبتمبر 2024

تقرير رؤية عُمان 2040

2020 | 2024

2023

عمل وإنجاز

مِنَ النُّطقِ السَّامِي

« إننا لن نتوانى عن بـذلِ كـلِّ
مـا هـو مـتـاحٌ لتحقيـقِ مـا
رسمناه من أهداف وتطلعات
رؤيـــة عُمـــان 2040 »

حضرة صاحب الجلالة السلطان
هيثم بن طارق المعظم
-حفظه الله ورعاه-

قائمة المحتويات

المقدمة ---------- 08

محور الإنسان والمجتمع **10**

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية ---------- 12

أولويـــة الصحة ---------- 42

أولوية المواطنة والهـويـــة والتراث والثقافة الوطنية ---------- 58

أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية ---------- 72

محور الاقتصاد والتنمية **96**

أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية ---------- 98

أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية ---------- 108

أولوية سوق العمل والتشغيل ---------- 130

أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي ---------- 152

أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة ---------- 188

محور حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع **206**

أولوية حوكمة الجهاز الإداري والموارد والمشاريع ---------- 208

أولوية التشريع والقضاء والرقابة ---------- 234

محور البيئة المستدامة **244**

أولويـــة البيئة والموارد الطبيعية ---------- 246

المقدمة

سعت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 في التقريرين السنويين الأول والثاني الصادرين عامي 2022 و2023 إلى تسليط الضوء على تطلعات رؤية عُمان 2040 وسعيها لأن تكون سلطنة عُمان واحدة من الدول المتقدمة في مختلف المؤشرات الدولية مثل مؤشرات التنافسية العالمية، والحوكمة، والكفاءة الحكومية، والابتكار، والأداء البيئي ونحوها من المؤشرات الدولية الأخرى، بالإضافة إلى عدد من المؤشرات المحلية ذات العلاقة بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار الأجنبي إلى الناتج المحلي، ومساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي، وحصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص ونحوها من المؤشرات الأخرى التي تم اختيارها بعناية لقياس مستوى التقدم في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

أما التقرير السنوي الثالث، والذي نضعه اليوم بين يدي القارئ اعتمد منهجية مبتكرة تُركّز على تقييم الأداء الفعلي للجهات الحكومية في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 والمؤشرات التي اعتمدتها الرؤية لوضع سلطنة عُمان في مصافّ الدول المتقدمة. ويهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الجهود المبذولة في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة خلال العام 2023 والنصف الأول من عام 2024 لتحقيق مستهدفات الرؤية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتنموية، وليكون بمثابة مراجعة شاملة لمنجزات العام الثالث للرؤية التي تهدف إلى تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، ورفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير سوق العمل، وبناء إدارة اقتصادية فعّالة، ونظام تعليمي قادر على مواكبة تطلعات الأجيال الصاعدة ورؤى شباب المستقبل

ويتناول هذا التقرير بشكل مستفيض الأولويات الاثنتي عشرة التي تشكل جوهر رؤية عُمان 2040، مستعرضًا ما تم تنفيذه من طرف الجهات الحكومية ضمن هذه الأولويات، مما يوفر لمُتابعي الرؤية فهماً أعمق لكيفية ترجمة مختلف الجهات الحكومية لمستهدفات الرؤية. كما يزخر التقرير ببيانات تفصيلية وإحصائيات حديثة تتناول مستوى التقدم المُحرز في تحقيق مستهدفات الرؤية، كما يعكس هذا التقرير الشراكة القائمة بين وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 والجهات الحكومية الأخرى والتي ساهمت بفاعلية في توفير المعلومات اللازمة لإعداد هذا التقرير الذي نطمح أن يكون مرجعًا لتقييم مسيرة رؤية عُمان 2040 وإنجازاتها في السنوات الأولى من انطلاقتها

ومع دخول رؤية عُمان 2040 عامها الرابع في يناير 2024، نرى أن سلطنة عُمان قد حققت تقدمًا ملحوظًا في عدد من المؤشرات العالمية التي تقيس مستوى التقدم في تحقيق مستهدفات الرؤية، فعلى سبيل المثال ارتقت سلطنة عُمان (39) مرتبة في مؤشر الحرية الاقتصادية 2024 الصادر عن مؤسسة «هيرتج فاونديشن» لتحل في المرتبة الـ (56) عالميًا بعد أن كانت في المرتبة (95) عالميًا في عام 2023، وفي مؤشر ريادة الأعمال حلت سلطنة عُمان في المركز الـ (11) عالميًا متقدمة (27) درجة عن ترتيبها في عام 2022 /2023، أما في مؤشر الأداء البيئي فقد شهد ترتيب عُمان قفزة نوعية، حيث حلت في المركز (50) عالميًا بعد أن كانت في المركز (149) في تصنيف عام 2022، وفي قطاع التعليم، فقد حققت جامعة السلطان قابوس تقدمًا ملحوظًا في تصنيف «QS» العالمي للجامعات لعام 2025 لتحتل المركز (362) متقدمة (92) مركزًا عن تصنيفها السابق. إن هذه الأرقام والإحصائيات تعكس حجم الجهود التي تبذلها مختلف الجهات الحكومية بالشراكة مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 وهو ما يدفعنا لمزيد من العمل والعطاء لتحقيق مستهدفات الرؤية في وقت قياسي، واضعين نصب أعيننا التوجيهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه – بأن تضع رؤية عُمان 2040 سلطنة عُمان في مصاف الدول المتقدمة وترسم الطريق للاقتصاد الوطني للانتقال من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد أكثر تنوعًا يقوم على المعرفة والابتكار وبالتالي تحقيق أهداف المواطن العُماني المتمثلة بالأساس في التنمية والتقدم

محور الإنسان والمجتمع

أولويـــة التعليـــم والتعـــلّم والبحـــث العلمي والـقـــــدرات الـــــوطنيـــــة

التوجه الاستراتيجي: تعليم شامل وتعلّم مستدام، وبحث علمي يقود إلى مجتمع معـرفي وقـدرات وطنيّة منـافسة

تركـز أولوية «التعليـم والتعلّم والبحـث العلمـي والقـدرات الوطنيـة» علـى تطويـر النظـام التعليمـي بجميـع مسـتوياته وبالشـكل الـذي يهيـئ خريجـي النظـام التعليمـي لدخـول سـوق العمـل بقـدرات وإمكانـات ومهـارات منافِسـة؛ تلبـي مسـتويات الإنتاجيـة والتنافسـية المطلوبـة لبنـاء اقتصـاد معرفـي

وتشـترك العديـد مـن وحـدات الجهـاز الإداري للدولـة والمـدارس والكليـات والجامعـات الخاصـة وشـركات القطـاع الخـاص فـي تحقيـق التوجـه الاسـتراتيجي لأولويـة «التعليـم والتعلّـم والبحـث العلمـي والقـدرات الوطنيـة» فـي إيجـاد تعليـم شـامل وتعلّـم مسـتدام وبحـثٍ علمـي يقـود إلـى مجتمـع معرفـي وقـدرات وطنيـة منافِسـة مـن خلال تطويـر النظـام التعليمـي بجميـع مسـتوياته ورفـع جـودة التعليـم المدرسـي والتعليـم العالـي وتحسـين مخرجاتهمـا

يذكـر أن تصنيـف جامعـة السـلطان قابـوس فـي مؤشـر QS لعـام 2025 بواقـع 92 مركـزًا –بعـد انخفـاض لسـنتين متتاليتيـن – مـن التصنيـف 454 إلـى التصنيـف 362 محققـة أفضـل تصنيـف فـي تاريـخ الجامعـة، وقـد تحسـنت الجامعـة فـي قيمـة المؤشـر مـن 25.2 لمؤشـر عـام 2024 إلـى 31.7 فـي الإصـدار الأخيـر للمؤشـر لعـام 2025، وجـاء الارتفـاع فـي التصنيـف مدفوعـا بالتحسـن فـي المؤشـرات الفرعيـة المعنيـة بالسـمعة الأكاديميـة وشـبكة البحـث الدولـي ومخرجـات التوظيـف والاسـتدامة، وتكللـت جهـود جامعـة السـلطان قابـوس فـي تحسـين المؤشـر بالنجـاح، وتجـدر الإشـارة إلـى أن جامعـة صحـار قـد دخلـت ضمـن التصنيـف كأول جامعـة خاصـة عمانيـة تدخـل ضمـن تصنيـف QS، وهـي خطـوة هامـة تسـبق الإدراج ضمـن أفضـل 500 جامعـة فـي المؤشـر

تحسـن جامعـة السـلطان قابـوس فـي مؤشـر QS لتصنيـف الجامعـات

المستهدف 2030	المستهدف 2040
من أفضل 300 جامعة	من أفضل 300 جامعة

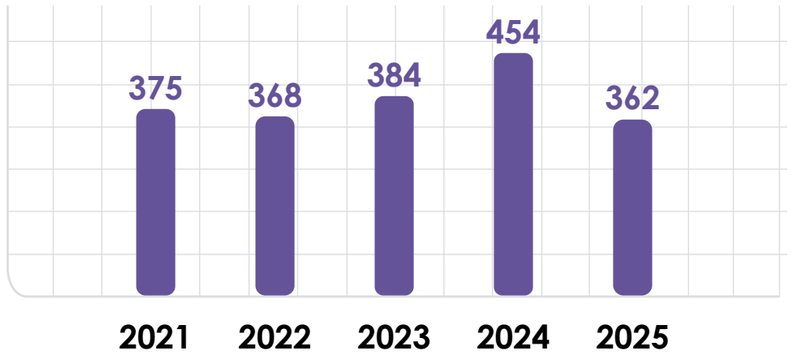

بناء المنظومة التعليمية

ويعـد بنـاء المنظومـة التعليميـة أحـد أبـرز العناصـر التـي تُسـهم فـي تحقيـق أهـداف أولويـة «التعليـم والتعلّـم والبحـث العلمـي والقـدرات الوطنيـة»، وتعمـل وزارة التربيـة والتعليـم ووزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي والابتـكار كلٌّ فـي مجـال اختصاصـه علـى تحسـين المنظومـة التعليميـة وتعزيـز أدائهـا منـذ مرحلـة التعليـم مـا قبـل المدرسـي مـرورا بالتعليـم المدرسـي ووصـولا إلـى التعليـم مـا بعـد المدرسـي، ويشـمل ذلـك رفـد المؤسسـات التعليميـة بالكفـاءات التدريسـية والأكاديميـة، وتهيئـة مبانـي المنظومـة التعليميـة لتحقيـق أهدافهـا وتزويدهـا بالأجهـزة والتقنيـات الحديثـة، وتطويـر المناهـج التعليميـة بحيـث تركـز علـى مهـارات المسـتقبل وتُسـهِم فـي تطويـر قـدرات الطلبـة والطالبـات وبمـا يـؤدي إلـى بنـاء كـوادر وطنيـة مؤهلـة لدخـول سـوق العمـل وقـادرة علـى التميّـز والابتـكار فـي اختصاصاتهـا ومجـالات عملهـا.

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

وقد شهد قطاع التعليم ما قبل المدرسي خلال السنوات الماضية منذ البدء بتنفيذ رؤية عُمان 2040 تنفيذ العديد من البرامج الرامية لنشر التعليم ما قبل المدرسي سواء في المدارس الحكومية أو مدارس القطاع الخاص، ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى تنفيذ الحملة الوطنية للتعليم المبكر، وتسريع إجراءات استخراج تراخيص المدارس الخاصة للتعليم ما قبل المدرسي وهو ما أسهم في ارتفاع عدد المدارس الخاصة التي تطبق نظام التعليم ما قبل المدرسي إلى أكثر من (1000) مدرسة بنهاية عام 2023 فيما ارتفع عدد الطلبة الدارسين فيها إلى أكثر من (82) ألف طالب وطالبة

إحصائيات التعليم ما قبل المدرسي

عدد الدارسين في مرحلة التعليم ما قبل المدرسي:

المدارس الحكومية:
2743 طالبا وطالبة

المدارس الخاصة:
82172 طالبا وطالبة

المدارس المطبّقة لنظام التعليم ما قبل المدرسي:

المدارس الحكومية:
112 مدرسة

المدارس الخاصة:
1015 مدرسة

%57 متوسط نسبة الالتحاق الإجمالي في التعليم ما قبل المدرسي

%81.5 نسبة الملتحقين بالتعليم ما قبل المدرسي لمن هم في سن 5 سنوات

%93 نسبة التعمين في التعليم ما قبل المدرسي في المدارس الخاصة

وفي قطاع التعليم المدرسي تم تنفيذ العديد من الخطط لتطوير المناهج التعليمية من خلال تطبيق السلاسل العالمية في مواد تقنية المعلومات، واللغة الإنجليزية، والرياضيات، والعلوم مستهدفة العديد من الصفوف الدراسية، كما شهدت السنوات الماضية توسيع الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتعزيز قيم المواطنة المسؤولة ومفاهيم التنمية المستدامة في الحقل التربوي، وتطبيق الدراسة الدولية في الرياضيات والعلوم للصفين الرابع والثامن (TIMSS)، وتحويل (13) كتابا من الكتب المدرسية إلى الصيغة الرقمية التفاعلية.

الأهداف والتوجهات المستقبلية لتطوير المناهج التعليمية:

- رفع نسبة المناهج التعليمية التي يتم تحسينها بما يتواءم مع مهارات المستقبل والقيم والهوية الوطنية بنسبة إنجاز تبلغ 70% بنهاية عام 2024.
- تحويل المناهج الورقية إلى الصيغة الرقمية التفاعلية بنسبة إنجاز تصل إلى 62% بنهاية عام 2024 .
- رفع مستوى أداء الطلبة في الدراسة الدولية لقياس مهارة القراءة للصف الرابع (PIRLS).
- رفع مستوى أداء الطلبة في الدراسات الدولية في الرياضيات والعلوم للصفين الرابع والثامن (TIMSS).
- المشاركة في الدراسة الدولية (PISA) في الدورة التاسعة عام 2028.
- رفع مستوى مهارة القراءة والحساب في الصفوف الرابع والسابع والعاشر (الاختبارات الوطنية).

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والـقدرات الوطنية

وشـهدت البنيـة الأساسـية المدرسـية خلال عـام 2023 مزيـدا مـن الاهتمـام والتطويـر، فقـد تـم إنجـاز (15) مبنـى مدرسـيا جديـدا لإلغـاء عـدد مـن المـدارس المسـائية، كمـا تمـت توسـعة (22) مبنـى مدرسـيا قائمـا وصيانـة وترميـم (50) مبنـى مدرسـيا قائمـا، وتركيـب نظـام الأمـن والسلامة فـي (800) حافلة مدرسـية، وتهيئـة جميـع المبانـي المدرسـية لـذوي الاحتياجـات الخاصـة

وتركـز وزارة التربيـة والتعليـم ضمـن خطتهـا المسـتقبلية علـى توحيـد السـاعات التدريسـية المعتمـدة لجميـع المدارس الحكومية غير المسـتوفية لعدد السـاعات المعتمـدة، وتقليـل الكثافـة الصفيـة فـي المـدارس الحكوميـة، والالتـزام بمعاييـر الأمـن والسلامـة فـي خدمـات النقـل المدرسـي، ورفـع عـدد الخدمـات التعليميـة التـي يتـم تقديمهـا إلكترونيـا.

مؤشرات المدارس الحكومية حتى عام 2023

1269 مدرسة	132 مدرسة	%2.3	%4.2
إجمـالي عـــدد المـــدارس	إجمـالي عـــدد المـــدارس المســائيـــة	نسبـــة النمـــو فـــي المـــدارس الحكـومـيـة بيـن 2022 و 2023	نسبـة النمـو فـي الهيئـة التدريسية بيـن عـامـــي 2022 و 2023

وشـهدت المنظومـة التعليميـة إطلاق (32) مبـادرة مختلفـة بهـدف تعزيـز مهـارات المسـتقبل لـدى الطلبـة فـي مختلـف الصفـوف الدراسـية، ويأتـي إطلاق هـذه المبـادرات فـي الوقـت الـذي يتـم فيـه العمـل على إعـداد دراسـات وإصـدارات وبرامـج تُعنـى بتعزيـز قيـم المواطنـة والتنمية المسـتدامة، والتوسـع في الشـراكة بيـن وزارة التربيـة والتعليـم والجهـات الحكوميـة الأخـرى والقطـاع الخـاص ومؤسسـات المجتمـع المدنـي لتعزيـز قيـم المواطنـة المسـؤولة ومفاهيـم التنميـة المسـتدامة فـي الحقـل التربـوي، وإعـداد برنامـج وطنـي لاكتشـاف الطلبـة الموهوبيـن ورعايتهـم فـي التعليـم المدرسـي مـع اعتمـاد مقاييـس واضحـة لاختيـار الطلبـة الموهوبيـن وتوجيـه المشـرفين التربوييـن لقيـاس مـدى تركيـز المعلميـن علـى محتـوى الإطـار الوطنـي لمهـارات المسـتقبل فـي طـرق التدريـس وخلال السـنوات الماضيـة تـم بـذل العديـد مـن الجهـود نحـو تطويـر الكفـاءات العاملـة فـي قطـاع التعليـم المدرسـي؛ والتـي ركّـزت علـى رفـع نسـبة التعميـن، وتوعيـة المجتمـع التربـوي بالإطـار الوطنـي العمانـي لمهنـة التعليـم، واعتمـاد اسـتراتيجية الابتـكار المدرسـي

وتركّـز الخطـط المسـتقبلية علـى زيـادة نسـبة المعلميـن المحققيـن لمعاييـر الإطـار الوطنـي لمهنـة التعليـم، وتطويـر منظومـة الابتـكار والريـادة، وتأسـيس بيئـة محفّـزة للابتـكار وبنـاء القـدرات الابتكاريـة

مؤشرات تطوير الكفاءات في قطاع التعليم المدرسي

%60	نسبة الإنجاز في الرؤية التطويرية للتنمية المعرفية
%75	نسـبة الإنجـاز فـي مراجعـة وتطويـر البرامـج التدريبيـة التـي يقدمهـا المعهـد التخصصـي للتدريـب المهنـي للمعلميـن
%50	نسـبة الإنجـاز فـي تدريـب العامليـن بـوزارة التربيـة والتعليـم بمختلـف مسـتوياتهم الوظيفيـة
500	موظف تم تمكينهم من استكمال الدراسات التأهيلية
13972	موظفـا تـم منحهـم فـرصاً لتطويـر كفاءتهـم مـن خلال التدريـب والتدويـر الوظيفـي

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

المسارات التعليمية

تتطلع رؤية عُمان 2040 لإعداد أجيال يمتلكون المهارات والقدرات التي تمكّنهم من التميّز في المجالات العلمية والمهنية المختلفة، وفي هذا الإطار تقوم وزارة التربية والتعليم بتنفيذ برنامج «المسارات التعليمية» الذي يهدف لتطوير الخطة الدراسية للصفوف (1- 12) وبما يواكب المستجدات التربوية العالمية

ويُعنى برنامج المسارات التعليمية بتوفير الفرص والبدائل أمام طلاب التعليم ما بعد الأساسي ليختاروا المسار التعليمي الذي يتناسب مع قدراتهم وميولهم، ووفقاً لهذا النظام يستطيع الطالب أن يتماشى مع المتغيرات من حوله، مما يُكسبه المهارات اللازمة لإكمال تعليمه بعد إنهاء التعليم ما بعد الأساسي، إضافةً إلى إعداده للانضمام إلى سوق العمل

ولتفعيل برنامج المسارات التعليمية، شهدت الفترة الماضية اعتماد إطار منظومة التعليم المهني والتقني المدرسي، وتطبيق التعليم المهني والتقني وفق الخطة المعتمدة مع بداية العام الدراسي (2024/2023)، وانطلاق التطبيق التجريبي للتعليم المهني والتقني في تخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات في الصف الحادي عشر في (4) مدارس حكومية، كما تم الحصول على اعتماد لتطبيق برنامج (BTEC) لتخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات للمدارس التجريبية في محافظتي مسقط وشمال الباطنة من قبل شركة بيرسون

وتتضمن الخطة المستقبلية في هذا الإطار التوسع في تطبيق التعليم المهني والتقني في العام الدراسي (2024 / 2025)، واستهداف قبول (600) طالب وطالبة من محافظتي مسقط وشمال الباطنة بمعدل (300) طالب وطالبة في كل محافظة، والتوسع التدريجي في تطبيق التعليم المهني والتقني ليشمل مختلف المحافظات، وفتح تخصصات مهنية وتقنية جديدة بالشراكة مع مختلف القطاعات الاقتصادية بدءا من العام الدراسي (2025 / 2026)، بالإضافة إلى فتح تخصصات جديدة في مجال الهندسة والصناعة مرتبطة بقطاع الطاقة وبعض القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل صيانة المنشآت الصلبة والصيانة الهندسية وهندسة التصنيع الميكانيكية والصحة والسلامة والبيئة المهنية ونحوها.

الإنجازات المحققة في برنامج المسارات التعليمية

التحاق **187** طالبا وطالبة بالتعليم المهني والتقني بالمدارس المحددة:

- **106** طالبا وطالبة بمحافظة مسقط.
- **81** طالبا وطالبة بمحافظة شمال الباطنة .
- تطبيق مشروع (**BETC**) للتعليم المهني والتقني في تخصصي إدارة الأعمال وتقنية المعلومات في الصف الحادي عشر في **4** مدارس.

الخطط المستقبلية للتعليم المهني والتقني

1. جودة التعليم المدرسي

تستهدف أولوية «التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية» توفيرَ نظام تعليمي يتسم بالجودة العالية وقادر على بناء كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات ديناميكية منافِسة محليا وإقليميا، وبناء على هذه الأهداف تم – وفقا للمرسوم السلطاني رقم (9 / 2021) – التوسع في اختصاصات الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم لتشمل وضع نظام وطني لضمان جودة التعليم المدرسي أسوة بنظام جودة التعليم العالي الذي تضطلع به الهيئة منذ إنشائها في عام 2010، وقد قامت الهيئة

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

خلال السنوات الماضية بإعداد مسودة النظام الوطني لضمان جودة التعليم المدرسي مستفيدة من خبرتها في مجال تجويد التعليم، ومستعينة بأحدث ما توصلت إليه أنظمة جودة التعليم الدولية والإقليمية

ويركز النظام الوطني لضمان جودة التعليم المدرسي على قياس مدى تحقيق المؤسسة التعليمية سواء كانت مدرسة حكومية أو خاصة أو دولية للمعايير التي وضعتها الهيئة للتأكد من كفاءة العملية التعليمية، ويتضمن النظام عددا من الإجراءات المتكاملة للتأكد من أن المدارس تعمل على تحقيق الرسالة والأهداف التي أنشئت من أجلها. وفي نفس الوقت، تتأكد من استيفائها للحد الأدنى من المعايير التي وضعتها الهيئة

ويتكون النظام من ثلاثة محاور أساسية هي: جودة نواتج التعلّم في مجالي الإنجاز الدراسي والنمو الشخصي، وجودة العمليات الأساسية لأداء المدرسة في مجالات التدريس والتقويم ومناخ المدرسة وبيئة التعلم، وضمان جودة نواتج التعلم والعمليات الأساسية لأداء المدرسة ويضم مجال القيادة والإدارة والحوكمة

وتتمثل أهمية وجود نظام محايد لتقويم أداء المدارس في تعزيز مبدأ المساءلة والشفافية في حوكمة المنظومة التعليمية، وتشخيص جوانب التدني إن وُجِدت، وتحديد مسؤولية كل جزء فاعل في المنظومة التعليمية، وبما تُتيحه نظمُ المساءلة من فرص للاستفادة من الخبرات المختلفة في المنظومة التعليمية بنشرها ممارسات الجودة؛ بناءً على رؤية واحدة لجودة التعليم تستند إلى جملة من المعايير المحكَّمة المبنية على أسس وطنية وعالمية

2. ملامح النظام الوطني لضمان جودة التعليم المدرسي

- التكامل مع الجهود الحكومية الرامية لتطوير أداء قطاع التعليم المدرسي وتجويد مخرجاته.
- المواءمة مع أفضل الأنظمة والممارسات الإقليمية والدولية في مجال ضمان جودة التعليم المدرسي وحوكمة الأنظمة التعليمية.
- تعزيز ثقافة الجودة والتقويم الذاتي في قطاع التعليم المدرسي .
- توثيق الممارسات الجيدة في قطاع التعليم المدرسي بصورة تُسهم في تبني سياسات واستراتيجيات فاعلة للنهوض بقطاع التعليم.
- التركيز على المخرجات (تعلّم الطلبة) من خلال النظر بصورة علمية ومنهجية لكل ما يؤثر على أداء الطلبة.
- تعزيز مبدأ الشفافية والمساءلة من خلال نشر الأحكام الصادرة عن مستوى أداء المدارس بشكل دوري في الصحف والموقع الإلكتروني للهيئة.

3. التقدم المحرز في تنفيذ النظام الوطني لضمان جودة التعليم المدرسي

- تحليل الوثائق والدراسات ذات العلاقة، وتحليل نتائج التجارب المحلية والإقليمية والدولية.
- تطوير وثائق النظام وسياساته بنسبة **80%**.
- الانتهاء من المرحلة الأولى من الاستشارات المحلية والمعايرة الدولية.
- تجريب النظام في **10** مدارس حكومية وخاصة في ٤ محافظات تعليمية.
- التعريف بالنظام عن طريق مختلف الوسائل المرئية والمسموعة، وتنفيذ ملتقيات تعريفية في جميع المحافظات التعليمية بحضور **2875** مشاركا.
- إعداد السجل الوطني للمراجعين الخارجيين للتعليم المدرسي .

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

وتستهدف الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم تقويم (100) مدرسة حكومية وخاصة في العام الأول من تطبيق النظام في العام الأكاديمي (2025/2024) ويمثل هذا العدد (5%) من العدد الإجمالي للمدارس في سلطنة عُمان، وتتطلع الهيئة للتوسع في عمليات تقويم المدارس مع بداية الخطة الخمسية القادمة

وتمهيدا للبدء في التنفيذ الفعلي للنظام الوطني لضمان جودة التعليم المدرسي، تتضمن خطة الهيئة التعاقد مع جهات دولية للقيام بمراجعة وثائق النظام تمهيدا للاعتماد والنشر (الاستشارة الدولية)، ومن المتوقع أن يتم التدشين الرسمي للنظام الوطني لضمان جودة التعليم المدرسي في أواخر عام 2024 على أن تبدأ عمليات تدريب المراجعين الخارجيين ورؤساء الفرق وضامني الجودة في نوفمبر 2024.

4. جودة التعليم العالي

تقوم الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم بتقويم جودة التعليم العالي من خلال برنامجين أساسيين؛ الأول هو النظام الوطني للاعتماد المؤسسي، والثاني هو النظام الوطني لاعتماد البرامج الأكاديمية

وقد انطلقت عملية الاعتماد المؤسسي في عام 2010 من خلال مرحلتين؛ ركّزت المرحلة الأولى على تدقيق الجودة المؤسسية وقد أتاحت هذه المرحلة حتى إلغائها في عام 2023 تدقيق جودة (65) مؤسسة تعليم عالٍ حكومية وخاصة، أما المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي والتي بدأتْ في عام 2017 فهي المعروفة بـ «التقويم مقابل المعايير المؤسسية»، وقد انتهت الهيئة ضمن هذه المرحلة من تقويم أداء (26) مؤسسة تعليم عالٍ من مجموع (34) مؤسسة مدرجة في الجدول الزمني حتى نهاية عام 2023.

ويتضمن نظام الاعتماد المؤسسي عددا من الإجراءات المتكاملة للتأكد من أن مؤسسات التعليم العالي تعمل على تحقيق الرسالة والأهداف الخاصة

بكل منها؛ وفي نفس الوقت، تتأكد من استيفائها للحد الأدنى من المعايير وتعتبر عملية «التقويم مقابل المعايير المؤسسية» أهم مكونات هذا النظام، وتُعنى هذه العملية بتقويم جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة بكافة تصنيفاتها سواء كانت كليات أو كليات جامعية أو جامعات وفقاً لمعايير التقويم المؤسسية المضمّنة في دليل التقويم مقابل المعايير المؤسسية، وتشمل ستة معايير هي: الحوكمة والإدارة، والخدمات والموارد الأكاديمية، والطلبة وخدماتهم، والموارد البشرية، والبحث والابتكار، والمشاركة الخارجية، ويتم من خلال هذه العملية التحقق من استيفاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة لمعايير الاعتماد المؤسسي، وتخضع له كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي كل خمس سنوات

وتؤدي عملية «التقويم مقابل المعايير المؤسسية» إلى واحدة من ثلاث نتائج محتملة؛ بناء على أداء مؤسسة التعليم العالي، وهي: الاعتماد: إذا كانت مؤسسة التعليم العالي مستوفية لجميع المعايير المعمول بها، أو الاعتماد المشروط: إذا لم تستوفِ مؤسسة التعليم العالي معيارًا واحدًا فقط من المعايير المعمول بها، أو توضع تحت الملاحظة: إذا لم تستوفِ مؤسسة التعليم العالي معيارين أو أكثر من المعايير المعمول بها، وفي حالة الحصول على الاعتماد المشروط أو الوضع تحت الملاحظة، فإنه يتعين على المؤسسة الخضوع لعملية إعادة التقويم خلال عام من نشر النتائج النهائية، وبما لا يتعدى محاولتين، وبعد المحاولة الثانية والأخيرة، إن استوفت المؤسسة جميع المعايير، يتم منحها الاعتماد، أما إن أخفقت في استيفاء جميع المعايير المقررة فتتم مخاطبة مجلس الوزراء والجهات المشرفة على المؤسسة لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها

وقد شهد عام 2023 تحديث وترشيق وزيادة كفاءة الإجراءات المرتبطة بعملية الاعتماد المؤسسي بالتعاون مع خبير خارجي لمراجعة دليل «التقويم مقابل المعايير المؤسسية» الصادر في يناير 2016 وتم إخضاعه لتحليل معمق ودراسة شاملة بالتشاور مع قطاع التعليم العالي والمراجعين الخارجيين والجهات المشرفة على مؤسسات التعليم العالي، وتكللت هذه الجهود

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

بالنجاح وتم تدشين الإصدار الثاني من الدليل في 8 فبراير 2024 وتم نشره على الموقع الإلكتروني للهيئة

أما نظام الاعتماد البرنامجي فيهدف للتأكد من أن البرامج التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي والخدمات التعليمية المقدمة للطلبة في هذه البرامج تستوفي المعايير والمتطلبات التي وضعتها الهيئة بالاستناد إلى القياس المرجعي مع الأنظمة الدولية في مجال الاعتماد البرنامجي

ويستند الاعتماد البرنامجي على التقويم مقابل ثلاثة معايير برنامجية؛ الأول هو: إدارة البرنامج وخدمات الدعم، والثاني هو: تصميم وتقديم البرامج المستندة إلى المقررات، والثالث هو: تصميم وتقديم البرامج المستندة إلى البحث العلمي

واستكمالا للمراحل السابقة في بناء النظام الوطني لاعتماد البرامج الأكاديمية؛ شهد عام 2023 اعتماد رسوم عمليات الاعتماد البرنامجي، وتدشين نظام الاعتماد البرنامجي ودليل «التقويم مقابل المعايير البرنامجية»، وجدولة الدفعة الأولى من مؤسسات التعليم العالي المعتمدة مؤسسيا في الجدول الزمني لعمليات التقويم، وتدريب (16) مؤسسة تعليم عالٍ على عملية التقويم، وقد بلغ عدد مؤسسات التعليم العالي المجدولة في عام 2024 للخضوع لزيارات «التقويم مقابل المعايير البرنامجية» (9) مؤسسات

وتهتم الهيئة العُمانية للاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم أيضا بتدقيق جودة البرنامج التأسيسي العام، وتهدف هذه العملية إلى توفير معلومات موثوقة للجمهور عن جودة هذه البرامج في أربعة مجالات رئيسية هي: اللغة الإنجليزية، وتقنية المعلومات، والرياضيات، ومهارات التعلم، مع توفير تغذية راجعة لمؤسسات التعليم العالي عن مدى فاعلية برامجها التأسيسية العامة في إعداد الطلبة للدراسة في البرامج الجامعية، وقد بلغ عدد المؤسسات التي مرت بعملية تدقيق جودة برامجها التأسيسية العامة

إلى نهاية 2023: (32) مؤسسة تعليم عالٍ من مجموع (33) مؤسسة مدرجة في الجدول الزمني لتدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة.

وبعد الانتهاء من تدشين نظام الاعتماد البرنامجي في فبراير 2023، وتدشين الإصدار الثاني من دليل التقويم مقابل المعايير المؤسسية في فبراير 2024، تعتزم الهيئة توجيه اهتمامها إلى تطوير عدة جوانب أخرى من أنظمة ضمان جودة التعليم العالي في سلطنة عُمان، وأهمها: إعادة هندسة إجراءات تدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة، وإعادة تدريب مؤسسات التعليم العالي والمراجعين الخارجيين ومديري المراجعة على إجراءات التقويم مقابل المعايير المؤسسية المضمّنة في إصدار فبراير 2024 لدليل التقويم مقابل المعايير المؤسسية، لضمان إلمام جميع الأطراف ذات العلاقة بالتعديلات التي أجريت على الدليل وعلى نظام الاعتماد المؤسسي، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الخطط التي من شأنها رفع تصنيفات مؤسسات التعليم العالي في سلطنة عُمان

النتائج المحققة ضمن برنامج الاعتماد المؤسسي حتى نهاية عام 2023

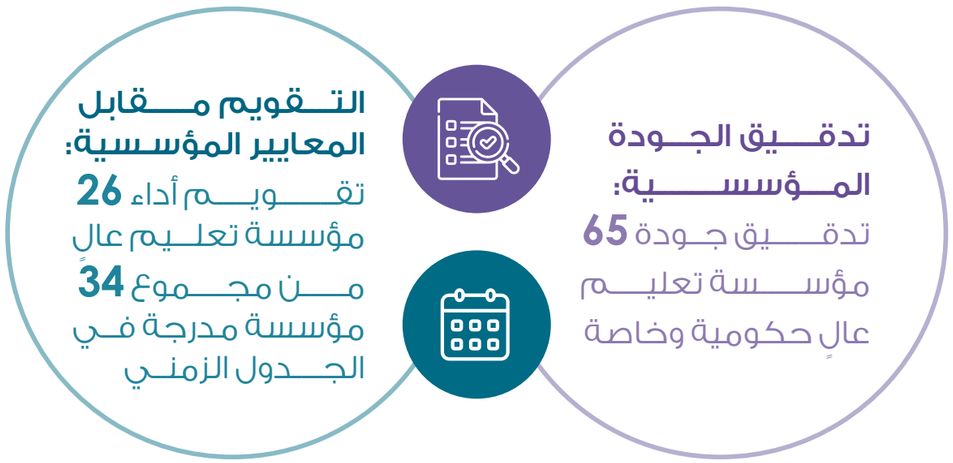

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

الخطط المستقبلية لتطوير أنظمة ضمان جودة التعليم العالي

- إعادة هندسة إجراءات تدقيق جودة البرامج التأسيسية العامة.
- إعادة تدريب مؤسسات التعليم العالي والمراجعين الخارجيين ومديري المراجعة على إجراءات «التقويم مقابل المعايير المؤسسية» المضمنة في إصدار فبراير 2024 من دليل «التقويم مقابل المعايير المؤسسية»
- القيام بتنقيح دليل «التقويم مقابل المعايير البرنامجية» الذي دشن في فبراير 2023.
- مواصلة تدريب مؤسسات التعليم العالي والمراجعين الخارجيين على إجراءات الاعتماد البرنامجي.
- رفع نسبة المراجعين العمانيين في سجل المراجعين الخارجيين بالهيئة من 23% في عام 2021 إلى 25% بنهاية 2024 .
- إخضاع سياسات الهيئة المنظّمة لإجراءات الاعتماد المؤسسي والبرنامجي لجولة أخرى من المراجعات والتحديثات بهدف تجويدها وتحديث إجراءاتها وإعادة مواءمتها مع آخر التطورات في أنظمة الاعتماد الأكاديمي .
- ترجمة جميع الأدلة والسياسات المنظّمة لإجراءات الاعتماد المؤسسي والبرنامجي.
- مواصلة تحديث السجل الوطني للهيئات الدولية المعترف بها لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي والسياسات ذات العلاقة.

الإطار الوطني للمؤهلات

يأتي الاهتمام بالإطار الوطني للمؤهلات في ظل العناية التي توليها رؤية عُمان 2040 لبناء نظام متكامل ومستقل لحوكمة المنظومة التعليمية وتقييمها وفق المعايير الوطنية والعالمية، وهو ما يجعل الإطار الوطني

للمؤهلات يركّز على تحقيق التكامل بين مختلف مراحل التعليم وأنواعه، وتسهيل عملية الاعتراف الوطني بالمهارات والمعارف التي يكتسبها المتعلمون، وتنظيم المؤهلات في نظام شامل موحد يضم المستويات والمسميات المختلفة والمعايير، مع تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في التقدير والاحترام بين المؤهلات الأكاديمية والمؤهلات المهنية والتقنية والتجانس بين جوانب النظام المختلفة

كما يسعى الإطار الوطني للمؤهلات إلى تعزيز معايير الجودة، وتشجيع التعلم المستمر مدى الحياة، وتوفير نظام للاعتراف بالمؤهلات الخارجية، وضمان توفير مؤهلات تفي باحتياجات المتعلمين وأصحاب العمل وتسهم في الارتقاء بالأداء الاقتصادي الوطني ونموه واستدامته، وتوفير مرجعية معتمدة للمؤهلات التي تُمنح في سلطنة عُمان، وتسهيل عملية المقارنة بين المؤهلات لمختلف أنواع التعليم، بالإضافة إلى زيادة الثقة بالمؤهلات الصادرة في سلطنة عُمان وتوفير أداة لمعادلتها، وتسهيل الاعتراف الدولي ومقارنة المؤهلات من قبل الجهات المهنية خارج سلطنة عُمان

ويعد الإطار الوطني للمؤهلات أداة لوصف ومقارنة وتصنيف المؤهلات في جميع القطاعات التعليمية والتدريبية في سلطنة عُمان، ويوفر نقطة مرجعية للمؤهلات التي تُقدم وتُمنح في سلطنة عُمان، وأيضا للمقارنة بين المؤهلات العُمانية والمؤهلات الأجنبية أو الدولية، وللاعتراف بالتعلم السابق

الأهداف العشرة للإطار الوطني للمؤهلات

- وصف، ومقارنة، وتصنيف جميع المؤهلات في سلطنة عُمان.
- دعم عملية مراجعة المؤهلات الموجودة حاليا.
- دعم عملية تصميم وتطوير مؤهلات جديدة، وفقا لمعايير متسقة، بناءً على مخرجات التعلم التي يتم تقويمها، وضمان جودتها.

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

- دعم وتعزيز التطوير المستمر لعمليات ضمان الجودة في التعليم والتدريب.
- دعم عملية التعلم مدى الحياة من خلال توضيح المسارات التي تُمكّن المتعلمين من التقدم خلال نظام المؤهلات في سلطنة عُمان.
- دعم الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية والدولية الممنوحة في سلطنة عُمان، والاعتراف بالمؤهلات العُمانية في الخارج.
- دعم الاعتراف بالتعلم الذي يتم تحقيقه في جميع السياقات، بما في ذلك التعلم الرسمي، والتعلم غير النظامي، والتعلم غير الرسمي.
- دعم الاعتراف بمدى واسع من المؤهلات التكنولوجية، والاحترافية، والتقنية، والمهنية.
- دعم الاعتراف بالتعلّم الذي يتم منحه لمجموعات صغيرة من مخرجات التعلم، مثل: مقررات المهارات، أو شهادات التعلم المحدود، أو المؤهلات الجزئية.
- تعزيز التكافؤ في المكانة بين المؤهلات الممنوحة في المسارات التعليمية الأربعة للإطار الوطني للمؤهلات.

التقدم المُنجَز في تفعيل الإطار الوطني للمؤهلات

- إعداد 45 وثيقة متعلقة بالإطار الوطني للمؤهلات باللغتين العربية والإنجليزية
- تصميم السجل الوطني للمؤهلات .
- عقد 24 حلقة عمل في مجال بناء القدرات للجهات المانحة للمؤهلات حول عملية إدراج المؤهلات في الإطار الوطني للمؤهلات.
- عقد 22 حلقة عمل في مجال بناء قدرات للمراجعين الخارجيين، وبناء القدرات لمؤسسات التعليم والتدريب المهني .
- إضافة 100 مراجع خارجي في السجل الوطني للمراجعين الخارجيين.

البحث العلمي والابتكار

وقد شهد عام 2023 العديد من الجهود في مجال دعم المشروعات البحثية وتشجيع الابتكار، وقد أسهمت الجهود المبذولة في هذا الإطار في **تقدم سلطنة عُمان (10) مراتب في تقرير مؤشر الابتكار العالمي الذي يصدر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتحصد المرتبة الـ (69) عالميا من بين (132) دولة شملها المؤشر.**

ووفقا للمؤشر، حققت سلطنة عُمان أعلى أداء لها في ركائز رأس المال البشري والبحوث والبنية الأساسية، وتقدمت (9) مراتب في مخرجات الابتكار، كما جاءت ضمن أفضل (20) دولة عالميا في (5) مؤشرات فرعية من بينها المرتبة الثانية عالميا في نسبة خريجي العلوم والهندسة من إجمالي الخريجين، والتاسعة عالميا في نسبة الإنفاق الحكومي لكل طالب، والمرتبة الـ (16) عالميا في إتاحة تقنيات نظم المعلومات والاتصالات، والمرتبة (19) عالميا في سياسات ممارسة الأعمال، وفي معدل نمو إنتاجية العمل لتقفز في هذا المؤشر (93) مرتبة مقارنة بتصنيفها في مؤشر عام 2022

وتضمنت البرامج التي تم تنفيذها لدعم قطاع البحث العلمي والابتكار خلال عام 2023 تمويل (314) مشروعا بحثيا لباحثين من (26) مؤسسة بحثية وأكاديمية بنحو (2.1) مليون ريال عماني ضمن برنامج دعم البحوث (برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة)

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والـقدرات الوطنية

تحسن سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي:

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **41.19**	القيمة > **51.98**
أو من أفضل **40** دولة	أو من أفضل **20** دولة

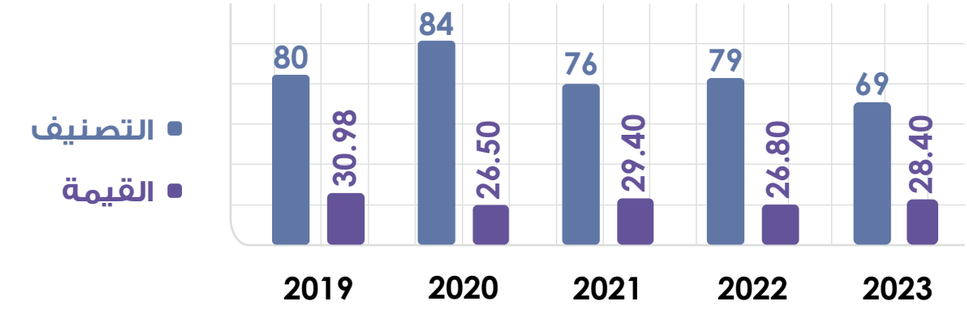

عدد البحوث الممولة ضمن برنامج التمويل المؤسسي المبني على الكفاءة

السنة	البحوث المستلمة	البحوث الممولة	الجهات المستفيدة	التكلفة (ريال عماني)
2021	663	446	53	1,300,000
2022	1044	349	30	1,953,000
2023	923	314	26	2,099,000

عـدد البحـوث الممولـة ضمـن برنامـج مشـروعات البحـوث الاسـتراتيجية

السنة	البحوث المستلمة	البحوث الممولة	الجهات المستفيدة
2022	82	22	3
2023	169	26	6

وشـهد عـام 2023 عـددا مـن الجهـود في مجـال بنـاء القـدرات البحثيـة والابتكارية مـن بينهـا تنظيـم حلقـة عمـل تدريبيـة فـي مجـال صناعـة الروبـوت، وحلقـة أخـرى فـي صناعـة الطائـرات المسيرة شـارك فيهما (60) طالبا وطالبـة، كمـا تـم تنظيـم حلقـة عمـل تدريبيـة لأخصائـي الابتـكار والمعلميـن بالتعـاون مـع وزارة التربيـة والتعليـم بمشـاركة (30) معلمـا واختصاصـي ابتـكار

وفـي مجـال توفيـر البيئـة المحفـزة للباحثيـن تـم ضمـن فعاليـات الملتقـى السـنوي العاشـر للباحثيـن 2023 تتويـج (10) فائزيـن بالجائـزة الوطنيـة للبحـث العلمـي فـي دورتهـا العاشـرة، ويبلـغ عـدد مجـالات الجائـزة (6) مجـالات تشـمل: التعليـم والمـوارد البشـرية، ونظـم المعلومـات والاتصـالات، والصحـة وخدمـة المجتمـع، والثقافـة والعلـوم الاجتماعيـة والأساسـية، والطاقـة والصناعـة، والبيئـة والمـوارد الحيويـة

وفـي مجـال تبـادل الخبـرات البحثيـة والابتكاريـة شـارك باحثـان عمانيـان فـي فعاليـات الاجتمـاع الـ 72 لمنتـدى ليندا لحملـة جائـزة نوبـل العالميـة، كمـا شـارك

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

(5) طلاب في منتدى لندن الدولي للعلماء الشباب الذي يقام سنويا في كلية امبريال بالعاصمة البريطانية لندن.

وفي مجال بناء وتعزيز مواهب المبدعين الشباب أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار عن تأهل (3) مشروعات لنهائيات مسابقة مختبر الجدران المتساقطة ببرلين وهي: مشروع استخدام الذكاء الاصطناعي لتشخيص الخرف في المراحل المبكرة، ومشروع كسر جدار تحسين الميثان، ومشروع كسر جدار الحرارة الضائعة في الخلايا الشمسية.

كما أطلقت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار خلال عام 2023 برنامج دعم النشر العلمي لدعم نشر الأوراق العلمية في أفضل المجلات المصنفة وأرقى الدوريات المحكمة والمفهرسة بهدف الارتقاء بجودة الأبحاث ومخرجاتها وتعظيم العائد منها وتعزيز مرتبة سلطنة عُمان في مؤشر الابتكار العالمي ورفع التصنيف العالمي للجامعات العُمانية في المؤشرات ذات الصلة

وتعد مراكز الابتكار الموجودة في عدد من المحافظات إحدى الوسائل لتشجيع ثقافة الابتكار بشكل عام في سلطنة عُمان وتلبية تطلعات المبتكرين العُمانيين، كما يحظى قطاع البحث العلمي والابتكار أيضا بدعم من القطاع الخاص من خلال مشروعات بحثية مشتركة بين القطاعين الحكومي والخاص، ففي القطاع الصناعي تعمل أكاديمية الابتكار الصناعي التابعة لـ «مدائن» على تعزيز الابتكار والبحوث التطبيقية، وبناء القدرات الوطنية في القطاع الصناعي، وتحديد الفرص الاستثمارية الصناعية، وتطويرها واحتضانها كابتكارات أو بحوث تطبيقية لتصبح ذات قيمة مضافة تمكّن القدرات الوطنية، والخدمات، والمنتجات، والأصول مع تبني تقنيات الأتمتة والثورة الصناعية الرابعة.

وفي القطاعات غير الصناعية توجد عدة مشروعات بحثية في مجالات نقل المعرفة وتطوير المهارات الأساسية في التحول الرقمي وتقنيات الجيل الخامس وتحويل الأفكار إلى شركات ناشئة، وتعد منصة «عُمان تبتكر» إحدى المنصات المهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة من خلال تحويل الأفكار إلى عوائد مباشرة وغير مباشرة عبر تكامل الجهود وتوفير بيئة رقمية فاعلة، كما تعمل المنصة على تقديم خدمات سريعة وذكية للأنشطة الابتكارية في سلطنة عُمان، وتعظيم مخرجات البحث العلمي والإنتاج المعرفي وتحويلها لعائدات اقتصادية

البرامج والمشاريع البحثية التي تشرف عليها أكاديمية الابتكار الصناعي

- الابتكار في الصاروج العُماني.
- نظام الذكاء الاصطناعي لإدارة الموارد البشرية في المصانع .
- تحسين إنتاج كربونات الكالسيوم من مخلفات الرخام للصناعات الغذائية.
- تحسين إنتاج كربونات الكالسيوم من مخلفات الرخام للصناعات الدوائية .
- برنامج ربط الصناعات القائمة في المناطق الصناعية والاقتصادية والحرة مع المناقصات الحكومية، بحيث يتم إدراج الصناعات والخدمات والمنتجات المحلية في مستندات المناقصات والمشتريات الحكومية لتفضيلها كمنتجات ذات أولوية يجب استخدامها أو شراؤها أو توريدها للمشاريع.

وتعد منصة «إيجاد» الالكترونية أحد المشروعات المهمة في مجال تعزيز منظومة البحث العلمي والابتكار، وتركز المنصة على التعاون في مجال البحث العلمي والابتكار والتطوير بين القطاع الصناعي والقطاع الأكاديمي، وقد بلغ عدد التحديات الصناعية في المنصة خلال عام 2023: (84) تحديا؛ تحول منها (42) تحديا إلى عقود بحثية مشتركة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الصناعي

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

أبرز البرامج والمشاريع المنفذة من قبل القطاعين الحكومي والخاص في منظومة البحث العلمي والابتكار

- منصة «إيجاد» الالكترونية: تركز على التعاون في مجال البحث العلمي والابتكار والتطوير بين القطاع الصناعي والقطاع الأكاديمي.
- حاضنة الصناعات التحويلية: تركز على تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات التحويلية وإيجاد مجموعة من الشركات الناشئة ذات قدرات فنية وإدارية عالمية في قطاع الصناعات التحويلية.
- برنامج «ابجريد»: مبادرة أطلقتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ودعم اقتصاد المعرفة وتحفيز الباحثين والمبتكرين ومشروعات التخرج في تحويل الأفكار إلى شركات ناشئة ذات قيمة مضافة تسهم في التنمية الاقتصادية.
- مركز صُنّاع عُمان: ذراع تطويري تشرف أكاديمية الابتكار الصناعي على تشغيله بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار وهو مركز نمذجة للابتكار في المنتجات الصناعية ويعمل على تطوير النماذج التجريبية التي تعد خطوة ما قبل التسويق التجاري لفكرة مشروع، ويوفر المركز ورش عمل مفتوحة ومختبرا لتصميم النماذج التجريبية للتصنيع، ويحتوي المركز على مجموعة من الآلات والمعدات التي تساعد في تصنيع النماذج التجريبية.
- مركز الامتياز لتقنيات الاتصالات المتقدمة وإنترنت الأشياء: تم تأسيسه بالتعاون بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة المالية عبر برنامج الشراكة من أجل التنمية وشركة إريكسون السويدية والشركة العمانية للاتصالات «عمانتل»، ويهدف المركز إلى نقل المعرفة وتطوير المهارات الأساسية في تقنيات الجيل الخامس وتطبيقاتها وتطوير المهارات الوطنية لمواكبة التطورات العالمية في مجال التحول الرقمي.

- مركز إنتاج صحار: ذراع تطويري تشرف أكاديمية الابتكار الصناعي على تشغيله وهو مصنع للقوالب وقطع الغيار، ويهدف إلى التصنيع بكميات تجارية للاستفادة من خفض التكاليف وزيادة الإنتاج واستهداف الأسواق المحلية والعالمية ويشمل 3 مراكز في مجالات تكنولوجيا البلاستيك وتصنيع القوالب والصناعات المتقدمة.

وتتطلع سلطنة عُمان ضمن رؤيتها لقطاع البحث العلمي والابتكار إلى أن تكون مركزا إقليميا للإبداع ورائدة في ابتكار الأفكار وتوفير السلع والخدمات الجديدة، وأن تمتلك سعة بحثية واسعة على مستوى المنطقة، مع توفير منظومة بحثية تستجيب بشكل فعَّال للاحتياجات المحلية الاجتماعية والاقتصادية

ويعد قانون البحث العلمي والابتكار أحد أبرز المشروعات التي تعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على إعدادها لتنظيم شؤون البحث العلمي والابتكار والنهوض به وتشجيعه ونشر ثقافة الابتكار على نحو واسع في سلطنة عُمان

وتتضمن الخطط المستقبلية تفعيل المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار بما يسهم في بناء اقتصاد المعرفة، وإيجاد كفاءات وطنية ذات قدرات ومهارات منافسة محليا وعالميا، وتعزيز دور الحاضنات العلمية في احتضان المشروعات الابتكارية ومخرجات البحوث وتحويلها إلى شركات ناشئة مبنية على الابتكار والتكنولوجيا وقادرة على المنافسة الاقتصادية وذلك بتوفير حزمة من الخدمات والتسهيلات

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

مصادر التمويل المستدامة

أولا: قطاع التعليم المدرسي وما قبل المدرسي

شهد قطاع التعليم المدرسي وما قبل المدرسي خلال عام 2023 العديد من الجهود لإيجاد مصادر تمويل مستدامة للقطاع؛ لعل من أبرزها تحديث اللائحة التنظيمية للمدارس الخاصة التي تضمنت مجموعة من الإجراءات المحفّزة للمستثمرين في هذا القطاع، وتطبيق التعليم المهني والتقني وفق الخطة المعتمدة مع بداية العام الدراسي (2024/2023)، وتنفيذ عدد من المبادرات لتفعيل دور القطاع الخاص في دعم قطاع التعليم المدرسي الخاص والاستثمار فيه من خلال تقديم العديد من الحوافز مثل طرح مجموعة من الأراضي الحكومية التابعة لوزارة التربية والتعليم لإقامة مشاريع في مجال التعليم الخاص، واستمرار التنسيق بين الوزارة وبنك التنمية وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتسهيل منح القروض لملاك المدارس الخاصة

كما تضمنت المبادرات المنفذة في عام 2023 تفعيل اختصاصات اللجنة المشتركة بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني لدراسة منح أراضٍ لإقامة منشآت مدرسية خاصة، وفي هذا الإطار تم اعتماد مواصفات الأراضي من قبل مجلس الوزراء بمساحات تتراوح ما بين (3) آلاف و(15) ألف متر مربع، واعتماد شروط منح أراض للاستثمار في التعليم المدرسي الخاص ومعايير الأولوية

وفي مجال التنسيق مع وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، يتم العمل على تحويل السجلات التجارية لملاك المدارس الخاصة إلى سجلات خدمية وعدم معاملتهم كأصحاب المشاريع التجارية مع تسهيل إجراءات توظيف منصة «عُمان للأعمال» لخدمة قطاع التعليم المدرسي الخاص، وإضافة نافذة في المنصة تتيح تقديم طلبات إنشاء المدارس الخاصة وإضافة

الصفوف الدراسية وغيرهما من الخدمات الأخرى ذات العلاقة بقطاع التعليم المدرسي الخاص، وقد شهد عام 2023 أيضا الانتهاء من إعداد مسودة دليل برنامج الحوافز والضوابط الخاصة بتشجيع الاستثمار في التعليم المدرسي الخاص

وتتضمن الخطط المستقبلية لتنويع مصادر التمويل لقطاع التعليم المدرسي وما قبل المدرسي رفع نسبة الاستثمار في قطاع التعليم الخاص، وتشجيع إنشاء مدارس خاصة مكتملة المراحل والمرافق، وتوفير فرص تعليمية عالية الجودة، وتوفير أنظمة وبرامج تعليمية متنوعة.

مؤشرات قطاع التعليم المدرسي الخاص حتى العام الدراسي 2023 / 2024

%7.3
نسبة مساهمة التعليم المدرسي الخاص في سلطنة عُمان

150
ألف طالب وطالبة: إجمالي عدد الطلاب في المدارس الخاصة

%17
نسبة الطلاب بالمدارس الخاصة من إجمالي الطلبة في سلطنة عُمان

1015
مدرسة: إجمالي عدد المدارس الخاصة

16737
موظفا وموظفة: إجمالي عدد الهيئة التدريسية والإدارية في المدارس الخاصة

10
برامج تعليمية دولية: إجمالي عدد البرامج التعليمية الدولية المطبقة في المدارس الخاصة

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

مصادر التمويل المستدامة

ثانيا: قطاع التعليم ما بعد المدرسي

يتيح تنويع مصادر التمويل لقطاع التعليم ما بعد المدرسي مزيدا من النمو والاستدامة وتحقيق الاستقرار المالي لمؤسسات التعليم العالي وتمكينها من التخطيط على المدى الطويل بما يحقق أهدافها في جودة التعليم وجودة المخرجات وتعزيز مشروعات البحث العلمي والابتكار والارتقاء بها، وبالتالي تحقيق أهداف أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية التي تستهدف بناء منظومة وطنية فاعلة للبحث العلمي والإبداع والابتكار تُسهم في بناء اقتصاد المعرفة ومجتمعها

وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار على تطوير مركزٍ للتمويل والاستثمار في البحث العلمي الذي يستهدف إطلاق مبادرات تدعم التمويل والاستثمار في البحث العلمي، كما يجري العمل على إضافة بعض البنود ذات العلاقة بالتمويل ضمن مسودة قانون البحث العلمي والابتكار الجاري مناقشته مع الجهات ذات العلاقة

ويعد القرار الوزاري رقم (2018/92) بشأن ضوابط الاستثمار للأراضي الحكومية المخصصة لمؤسسات التعليم العالي أحد التشريعات المهمة التي تتيح لمؤسسات التعليم العالي استثمار نسبة لا تتجاوز (15) من إجمالي مساحة الأرض المخصصة للمؤسسة بهدف تعزيز استدامة مؤسسات التعليم العالي الخاصة وإيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة لها.

وتعمل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بالتنسيق مع كلّ من وزارة المالية ووزارة الإسكان والتخطيط العمراني على تحديث لوائح منح الأراضي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وآلية الاستثمار التجاري فيها بما يعزز الاستدامة المالية لمواردها

وفي قطاع التدريب المهني، يتم العمل على دراسة وتحديد فرص الاستثمار في جميع الكليات المهنية بما يوفر لها تمويلا مستداما بالتعاون مع القطاع المصرفي ودراسة خصخصة الكليات المهنية وتسويق المنتجات الطلابية، وتتضمن الخطط المستقبلية تشكيل لجان تضم ممثلين لقطاع التدريب المهني ومكاتب المحافظين ومؤسسات القطاع الخاص لدراسة الميزة التنافسية للمحافظات وتحديد فرص الاستثمار في القطاع

الكفاءات الوطنية

تتطلع أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية إلى تطوير النظام التعليمي بجميع مستوياته وتحسين مخرجاته بحيث يصبح خريجو النظام التعليمي مؤهلين لدخول أسواق العمل المحلية والعالمية بقدرات وإمكانات ومهارات منافِسة؛ تلبي مستويات الإنتاجية والتنافسية المطلوبة لبناء اقتصاد معرفي وتعزز الأمان الوظيفي في القطاع الخاص.

وفي هذا الإطار تعمل مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على بناء منظومة فاعلة وممكّنة للقدرات البشرية والكفاءات الوطنية ورفد سوق العمل بمخرجات ذات كفاءة عالية ومنسجمة مع احتياجات سوق العمل والاقتصاد العُماني بشكل عام.

وقد شهدت الفترة الماضية بذل العديد من الجهود لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل من خلال إعداد وتصميم وتطوير البرامج الأكاديمية والتدريبية لتلبي تطلعات قطاع الأعمال وتُسهم في إكساب الخريجين المهارات اللازمة لدخول سوق العمل

وتعد الكليات المهنية في سلطنة عُمان أحد أهم الركائز الأساسية لتأهيل وتدريب الكوادر الوطنية وفقا للمعايير الوطنية، وتعمل الكليات المهنية البالغ عددها (8) كليات على تنويع البرامج التدريبية المقدمة وتحديث أنظمة التدريب القائمة واستحداث أنظمة تدريب جديدة تتماشى مع التوجهات

أولوية التعليم والتعلّم والبحث العلمي والقدرات الوطنية

والسياسات الحالية والمستقبلية، كما تم تحديث وتطوير المسارات التدريبية لضمان مخرجات تدريبية ذات كفاءات ومستويات مهنية متنوعة تلبي احتياجات سوق العمل من الأيدي العاملة المؤهلة والمدربة تدريبا جيدا يتلاءم مع متطلبات سوق العمل

الجهود المبذولة لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع احتياجات سوق العمل

- تعزيز التوعية بأهمية الكوادر الفنية والمهنية في سوق العمل والترويج للفرص المتاحة في هذه المجالات.
- تطوير المناهج وطرح تخصصات جديدة تواكب سوق العمل وإيقاف بعض التخصصات وفق مؤشرات الحاجة.
- إعداد الدراسات عن احتياجات سوق العمل من التخصصات الفنية والمهنية
- تطوير برامج التدريب والتأهيل في الكليات المهنية .
- التعاون مع بيوت خبرة عالمية لإعداد دراسات الجدوى واقتراح البرامج التدريبية والمناهج التعليمية.
- تطوير المباني ومرافقها التدريسية والتدريبية وتزويدها بأحدث التجهيزات التقنية.
- عقد اتفاقيات شراكة مع العديد من الشركات في القطاع الخاص لتبادل الخبرة ودعم وتمويل البرامج التدريبية.
- التركيز على التخصصات النوعية والبرامج التخصصية التي تقلّص الفجوة بين المهارات المتوفرة والاحتياجات المطلوبة.
- طرح عدد من البرامج التخصصية التي تستند إلى الاحتياجات الفعلية في مختلف القطاعات في دليل الطالب للعام الأكاديمي (2023 / 2024).
- المشاركة في الملتقيات والفعاليات التعليمية التي تعد منصة للجامعات والمؤسسات التعليمية لعرض برامجها الأكاديمية والتواصل مع الطلاب المحتملين .
- استضافة فعاليات تعليمية عالمية مثل الملتقى التعليمي (ICEF) الذي أقيم لأول مرة في سلطنة عُمان في فبراير 2024 والذي أتاح الفرصة للالتقاء بأفضل الجامعات العالمية والاطلاع على التخصصات الجديدة ذات التوجه العالمي.
- تعزيز فرص الابتعاث في التخصصات الاستراتيجية التي يحتاج إليها سوق العمل.
- توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع المؤسسات العالمية مثل (DAAD) الألمانية للتدريب العملي في الشركات الألمانية، ومؤسسة سفير الفرنسية لاعتماد برنامج للتدريب العملي أثناء الدراسة، ومؤسسة (Education Canada) لتسهيل التحاق الطلبة بالتخصصات الطبية في الجامعات الكندية.

وتتضمن خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار استكمال مراجعة التخصصات بمؤسسات التعليم العالي والبرامج بالكليات المهنية بما يتواءم مع احتياجات سوق العمل، ووضع إطار لمراجعة برامج التعليم والتدريب المهني لمواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية، وتحديث المناهج التعليمية والمسارات التدريبية في الكليات المهنية، وزيادة عدد اتفاقيات التعاون الرسمية مع مختلف القطاعات لتخصيص برامج ابتعاث مبنية على الاحتياجات الفعلية والمستقبلية مع إمكانية التوظيف المباشر من قبل الجهات المعنية، وتعزيز التركيز على الوجهات الدراسية التي تتضمن في مناهجها الدراسية تدريبا عمليا شاملا، وإبرام مذكرات تفاهم مع الجامعات لتسهيل حصول الطلبة على تدريب عملي في الشركات المحلية والعالمية مع التركيز على الجامعات ذات العلاقات الوثيقة مع شركاء عالميين، وتوجيه الطلبة للدراسة في الجامعات التي تتمتع بشراكات قوية مع شركاء صناعة عالميين لتوفير فرص تدريب في المؤسسات العالمية

أولويـــة الصحة

التوجه الاستراتيجي: نظام صحي رائد بمعايير عالمية

تسعى أولوية الصحة إلى بناء نظام صحي رائد بمعايير عالمية من خلال التركيز على العديد من الأهداف؛ من أبرزها توفير نظام صحي يتسم باللامركزية والجودة والشفافية والعدالة والمساءلة، وتوفير كوادر وقدرات وطنية مؤهلة ورائدة في البحث العلمي والابتكار الصحي، وأنظمة وخدمات طبية تقنية، ورعاية صحية وقائية وعلاجية ذات جودة عالية بجميع مستوياتها، وصولا إلى مجتمعٍ يتمتع بصحة مستدامة، وتترسخ فيه ثقافة «الصحة مسؤولية الجميع»، ومصان في نفس الوقت من الأخطار ومهددات الصحة، مع التركيز على إيجاد مصادر تمويل متنوعة ومستدامة للنظام الصحي

الصحة المستدامة:

تنطلق أولوية الصحة من أهمية إتاحة الخدمات الصحية التعزيزية والوقائية والعلاجية والتأهيلية المتكاملة بكافة المستويات والتأكيد على التغطية الشاملة للمستفيدين من خلال مراعاة قيم الجودة وعدم التمييز والعدالة والشفافية والشراكة والالتزام بتحقيق الأهداف والكفاءة

وتتوقع الإحصائيات أن تُسهم الصحة المستدامة في الوصول لمجتمع صحي من خلال تحسن مؤشرات المراضة والوفاة المرتبطة بالصحة، ومن المتوقع أن يُسهم تحسن هذه المؤشرات في زيادة سنوات الحياة الصحية المتوقعة عند الولادة لتصل إلى (70) سنة في نهاية عام 2040 من (64.7) سنة في عام 2022.

ويتطلب الوصول إلى مجتمع صحي زيادة الاستثمار في البرامج الوقائية التي تعتبر بالغة الأهمية لتقليل عبء المراضة والتحديات الصحية التي يمكن الوقاية منها، مثل الفحص المبكر لبعض أنواع السرطانات أو التوسع في بعض البرامج الوقائية مثل فحص أمراض الدم الوراثية والفحص المبكر للأمراض المزمنة

وشهدت الفترة الماضية تنفيذ العديد من البرامج الوقائية وبرامج الصحة العامة الداعمة لتحسين المؤشرات الصحية شملت تحديث الأدلة الإرشادية وسياسات وإجراءات العمل في مختلف المواضيع المرتبطة بذلك، وفي هذا الإطار تم إعداد دليل وطني للمستشفيات الصديقة للطفل، وافتتاح (35) عيادة من عيادات استشارات التغذية في مختلف المحافظات، والعمل على تقديم أفضل مستوى للرعاية، وعلاج جميع أنواع الجروح، وتنظيم العمل الجماعي والفردي للعلاج الطبيعي في كل المحافظات، وتحديث وتطوير بعض الأجهزة والمعدات المستخدمة في (76) عيادة، والكشف المبكر عن أمراض الفم والأسنان المختلفة، ورفع الوعي الصحي في المجتمع بأمراض الفم والأسنان وطرق الوقاية منها.

وفي مجال صحة المرأة، تم التوسع في الخدمات لتشمل الخدمة جميع المؤسسات الصحية التابعة لوزارة الصحة، كما تم استحداث عيادات لطيف التوحد والاضطرابات النمائية الأخرى في المستشفيات المرجعية

وشهدت الفترة الماضية أيضا اعتماد مشروع نقل خدمة فحص العمالة الوافدة للقطاع الخاص، ووضع إجراءات التعامل وعلاج السل الكامن عند تدشين فحوص الايجرا ضمن برنامج اللياقة للعمالة الوافدة، وتم تشكيل لجنة لتأطير التعامل مع الملاريا ووضع استراتيجية لمنع عودة استيطان المرض، والربط الإلكتروني مع شرطة عُمان السلطانية في تصديق شهادات اللياقة الخارجية لغرض إصدار التأشيرة

كما تم وضع حجر الأساس للمختبر المركزي للصحة العامة في عام 2023 والذي سيكون مجهزا بأحدث التقنيات والمعدات في مجال الفحوصات المخبرية

وتتضمن الخطة المستقبلية لوزارة الصحة في مجال الصحة المستدامة مزيدا من التركيز على الحد من الأمراض غير المعدية التي تعتبر من المسببات الرئيسية للوفاة في سلطنة عُمان، وفي هذا الإطار سيتم تحديث

أولويـــة الصحة

الخطـة الوطنيـة للوقايـة مـن الأمـراض غيـر المعديـة ومكافحتهـا لتراعـي متطلبـات المرحلـة الحاليـة والمسـتقبلية بالتعـاون مـع الجهـات الأخـرى ذات العلاقـة وسـتحدد أولويـات التدخـل سـريع المـدى وطويـل المـدى لسـد الفجـوات المسـببة لزيـادة الأمـراض غيـر المعديـة فـي سـلطنة عُمـان
إضافـة إلـى اسـتمرار التركيـز علـى مراقبـة ومكافحـة الأمـراض المعديـة وتوسـعة الفحوصـات بالأمـراض المعديـة مـن أجـل التشـخيص المبكـر للحـالات وأيضـا فحـص مـا قبـل الـزواج للأمـراض المعديـة وكذلـك دعـم وتكاتـف الجهـود بيـن القطاعـات الحكوميـة والمؤسسـات الصحيـة العامـة والخاصـة لتحقيـق الأمـن الصحـي

ومـن أجـل تحسـين نوعيـة الحيـاة مـن مضاعفـات الفشـل الكلـوي حقـق برنامـج زراعـة الكلـى مـن متبرعيـن أحيـاء نجاحـا جيـدا مـع ارتفـاع عـدد عمليـات زراعـة الكلـى فـي المستشـفى السـلطاني إلـى (311) عمليـة، ومـن المتوقـع أن يبلـغ عـدد العمليـات التـي سـيجريها المستشـفى فـي عـام 2024 حوالـي (40) عمليـة متجـاوزا المتوسـط السـنوي الـذي كان يتـراوح بيـن (12) و(14) عمليـة سـنويا

المحافظـة علـى المكتسـبات والمؤشـرات المتعلقـة بالأهداف الإنمائية

- أكثر من 99% من الولادات تُجرى تحت إشراف طبي .
- 99% نسبة تغطية النساء الحوامل بالرعاية الصحية.
- تراجع معدل وفيات الأطفال .
- تحسن مؤشر عدد المرضى لكل أخصائي .
- القضاء على الأمراض المعدية المشمولة بالتحصين بنسبة 100%.
- اسـتمرار فاعليـة الاعتـراف بخلـو سـلطنة عُمـان مـن مـرض الحصبـة والحصبـة الألمانيـة .

- إدخـال برنامـج نمذجـة الطيـف التابـع لبرنامـج الأمـم المتحـدة المشـترك المعنـي بفيـروس نقـص المناعـة البشـرية «الإيـدز».
- الحصـول علـى الشـهادة الدوليـة مـن منظمـة الصحـة العالميـة للقضـاء علـى انتقـال فيـروس نقـص المناعـة البشـري والزهـري مـن الأم إلـى الطفـل لتكـون بذلـك أول دولـة مـن دول إقليـم شـرق المتوسـط تحصـل علـى هـذه الشـهادة .
- البـدء بتطبيـق سياسـة فحـص فيـروس نقـص المناعـة البشـري الروتينـي للمرضـى المرقديـن فـي أقسـام الطـب الباطنـي مـن عمـر 16 إلـى 65 عامـا فـي المستشـفيات المرجعيـة ومستشـفيات الولايـات للتقييـم العـام .
- إعـداد برامـج لتدريـب جميـع الكـوادر الصحيـة فـي الحكومـة والقطـاع الخـاص مـن أجـل تحسـين تشـخيص الحـالات وزيـادة جـودة الخدمـات الصحيـة المقدمـة.
- افتتاح 14 عيادة لعلاج فيروس نقص المناعة البشري في جميع المحافظات.
- تنفيـذ أنشـطة توعويـة فـي جميـع المحافظـات، وإطـلاق جمعيـة «الرؤيـة الإيجابيـة» مـن أجـل وصـول التوعيـة لجميـع أفـراد المجتمـع.

حوكمة القطاع الصحي:

تركـز أولويـة الصحـة علـى حوكمـة المنظومـة الصحيـة وإعـادة هيكلـة القطـاع الصحـي المبنيـة علـى التكامليـة مـع الجهـات الصحيـة والقطاعـات الأخـرى واللامركزيـة مـع تحديـد السياسـات والتشـريعات اللازمـة لتطويـر القطـاع وتعزيـز الشـفافية والمحاسـبة وآليـات قيـاس جـودة الخدمـات الصحيـة، ومراقبـة الأداء؛ والـذي بـدوره سـيرفع مـن كفـاءة النظـام الصحـي ويوجـه مقدمـي الخدمـة للتركيـز علـى تجويـد الخدمـات بشـكل مسـتمر ويرفـع مـن رضـى المرضـى والمسـتفيدين مـن هـذه الخدمـات

أولويـــة الصحة

وتتطلع وزارة الصحة من خلال إرساء حوكمة واضحة إلى تحديد دقيق للأدوار والمسؤوليات والمهام التي يتم تقديمها على مستوى الوزارة، والمهام التي يجب نقلها للمحافظات المركزية، وكذلك التكاملية مع المدن الطبية والقطاع الخاص كلّ حسب اختصاصه، بحيث تصبح الوزارة مستقبلا مشرعة ومنظمة من خلال السياسات والتشريعات لضمان تحقيق نظام صحي يتسم باللامركزية والجودة والشفافية والعدالة والمساءلة

ويعتبر المرسوم السلطاني رقم (2024/10) بتحديد اختصاصات وزارة الصحة واعتماد هيكلها التنظيمي أحد التشريعات المهمة لحوكمة القطاع وتعزيز قدرات وإمكانيات وزارة الصحة في قيادة القطاع الصحي وتطويره، كما تم خلال الفترة الماضية تشكيل لجنة تنظيم وإدارة الرعاية الصحية التي تستهدف تنظيم العمل في القطاع الصحي في سلطنة عُمان بشكل متكامل بين جميع الجهات الصحية لتعزيز التكاملية والتعاون والتنسيق فيما بينها ووضع السياسات والاستراتيجيات والإشراف على اللجان الوطنية وتم خلال عام 2024 أيضا إصدار المرسوم السلطاني رقم (2024/11) بإنشاء المدينة الطبية الجامعية وإصدار نظامها، ويهدف المرسوم إلى توحيد الجهود والموارد في تقديم الخدمات الصحية وتطوير الكفاءات وتدريب الفئات الطبية والفئات الطبية المساعدة بالطرق العلمية والعملية المناسبة، من خلال ميزانية مستقلة

وقد حصلت المدينة الطبية الجامعية على الاعتماد الكندي الدولي (JCI) خلال عامي 2023 و2024 على التوالي، كما حصلت كلية الطب بالجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا – وهي جامعة خاصة – لأول مرة على الاعتماد الأكاديمي من جمعية تقييم واعتماد برامج التعليم الطبي التركية والمخولة من قبل الاتحاد العالمي للتعليم الطبي

ويعدُّ المجلس العُماني للاختصاصات الطبية الذي تم إنشاؤه في عام 2006 وفقا للمرسوم السلطاني السامي رقم (2006/31) رافدًا أساسيًا للارتقاء بالمهن الطبية، وتحقيق مستوى عالٍ من كفاءة العاملين في مجال الرعاية الصحيّة في سلطنة عُمان للوصول لمجتمع أكثر صحة وسعادة، وقد تم في عام 2023 إصدار دليل توثيق وتحديث العمليات وإجراءات العمل والخدمات بالمجلس وتحديث سياسة ساعات تدريب الأطباء المقيمين والمناوبات، وقد حصل المجلس في عام 2024 على جائزة أفضل المنافذ الحكومية لتقديم الخدمات للمراجعين

وتعد المدينة الطبية للأجهزة العسكرية والأمنية التي تم إنشاؤها وفقا للمرسوم السلطاني رقم (2022/95) إضافة جيدة للقطاع الصحي، وجاء إنشاؤها بهدف توحيد الجهود الخاصة بتقديم الخدمات الصحية وتحسين الإنفاق وتوجيه الموارد بشكل أكثر كفاءة

تعزيز اللامركزية في تقديم الخدمات الصحية

شهد عام 2023 بذل مزيد من الجهود لتعزيز اللامركزية في الخدمات الصحية المقدمة من قبل وزارة الصحة، ومن بينها صدور القرار الوزاري رقم (2023/225) بالتفويض الإداري والمالي، وتمكين مديري العموم سواء في الوزارة أو المحافظات، وإرساء مبدأ اللامركزية في تقديم الخدمات؛ لضمان التغطية وسهولة الوصول والحصول على الخدمة في المحافظة

وتضمنت الجهود المبذولة لتحسين جودة النظام الصحي إنشاء النظام الوطني لاعتماد المؤسسات الصحية الذي يستهدف تطوير وتحسين جودة الخدمات الصحية وترسيخ ثقافة سلامة المرضى والعاملين الصحيين وتأهيل كوادر وطنية لتطبيق وتطوير النظام مع ضمان اتباع ما يلزم لاستدامة النظام

أولويـــة الصحة

وشـهدت المنظومـة الصحيـة أيضـا تطبيـق نظـام إدارة الجـودة الايـزو (2015/9001) علـى خمـس مديريـات مركزيـة ويتـم العمـل علـى توسـعة نطـاق المشـروع ليشـمل ثلاث مديريـات عامـة أخـرى، كمـا بـدأت وزارة الصحـة تنفيـذ مشـروع تحسـين تجربـة المريـض عنـد حصولـه علـى الخدمـة الصحيـة مـن خلال قيـاس رضـى المرضـى عـن الخدمـات الصحيـة المقدمـة

التشريعات والقوانين والسياسات المتعلقة بالحوكمة وتنظيم تقديم الرعاية الصحية

بلغـت القيمـة الاسـتثمارية للمشـاريع فـي القطـاع الصحـي خلال عـام 2023 حوالـي (506.6) مليـون ريـال عُمانـي بحسـب أحـدث تقريـر عـن مشـاريع القطـاع الصحـي مـن البرنامـج الوطنـي للاسـتثمار وتنميـة الصـادرات «نزدهـر»، وشـهد عـام 2023 مقابلـة (191) مسـتثمرا فـي القطـاع الصحـي وإجـراء (86) معاملـة عـن طريـق ممثـل وزارة الصحـة فـي صالـة اسـتثمر فـي عُمـان.

وشـملت مشـروعات الاسـتثمار فـي القطـاع الصحـي الاسـتثمار فـي الصناعـة الدوائيـة والمرافـق الصحيـة مثـل المرحلـة الثانيـة لمصنـع الأدويـة الحيويـة واللقاحـات بمدينـة خزائـن الاقتصاديـة بقيمـة اسـتثمارية تقـدّر بـ (60) مليـون ريـال عُمانـي، وإنشـاء مسـتشـفى متعـدد التخصصـات بولايـة السـيب بتكلفـة اسـتثمارية تقـدر بـ (64) مليـون ريـال عمانـي قبـل شـركة ثمـار للاسـتثمار بالتعـاون مـع شـركة إيرسـا.

وتسـعى وزارة الصحـة بالتعـاون مـع وحـدة متابعـة تنفيـذ رؤيـة عُمـان 2040 وبرنامـج « نزدهـر » لأن تصبـح سـلطنة عُمـان بيئـة جاذبـة للاسـتثمار فـي القطـاع الصحـي الـذي يسـتهدف توفيـر اسـتثمارات بمبلـغ (610) ملاييـن ريـال عُمانـي حتـى عـام 2025.

أبرز المـشاريع الاستثمـارية في القطـاع الصحـي

17
مصنعا يحصل على الموافقة المبـدئيـة، مـن بينـها
13 للأدوية البشرية
3 للمستلزمات الطبية
1 لاستخراج سم العقرب

7
مصانع محلية يتم اعتماد خرائطها للبـدء فـي الإنشـاء، مـن بينـها
5 للأدوية البشرية
2 للمستلزمات الطبية

15
مصنعا قائما للأدوية والمستلزمات الطبية والمـواد الخـام

1
شركة استشارية محلية تحصل على المـوافقـة لتقـديم خـدمات الاستشارات الصيـدلانية الخـاصة بصنـاعة الأدوية البشرية والعشـبية والأجهزة والمستلزمات الطبية.

1
معمـل للتـركيبـات الصيـدلانيـة الخطـرة والتركيبـات الصيدلانية غـير الخـطـرة يحـصل على الموافـقـة المبـدئية.

أولويـــة الصحة

الشراكة مع القطاع الخاص

شهد عام 2023 تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات التي تعكس الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ففي مجال تمويل المشروعات الصحية الحكومية تم طرح مشروع الشراكة لإدارة وتقديم خدمات مركز التعافي بصحار، ويهدف المشروع إلى تعيين مشغّل مؤهّل ومتخصص من القطاع الخاص لتقديم خدمات العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة التأهيل، ومن المتوقع إسناد المشروع خلال عام 2024.

وقام القطاع الخاص خلال عام 2023 أيضا بدعم العديد من المبادرات ضمن برامجه للمسؤولية المجتمعية مثل مبادرة إجراء العمليات في المؤسسات الصحية الخاصة وبتمويل من شركات القطاع الخاص وذلك لتمكين القطاع الصحي الخاص ليكون شريكا فاعلا لتحقيق الجودة في الرعاية الصحية وتقليل قوائم انتظار المرضى في المؤسسات الصحية الحكومية، كما تم تنفيذ مبادرة تمويل إجراء (1000) عملية للعيون، ومبادرة تمويل إجراء (1000) عملية للأنف والأذن والحنجرة، وشراء معدات وأجهزة طبية، وإعداد مرافق لطب العيون للأطفال

وتضمنت مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص أيضا دراسة حول الشراكة في تشغيل قسم التأهيل في مستشفى المسرة، ودراسة أخرى للشراكة في مراكز الخدمات التشخيصية التي تشمل الأشعة والمختبرات بهدف تحديث مراكز التشخيص في عدد من المراكز الصحية وتشغيل وصيانة البنية الأساسية المتوفرة بها.

وفي مجال التعاون بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات القطاع المدني، ابتعث المجلس العماني للاختصاصات الطبية (17) طبيبًا في مختلف التخصُّصات والبرامج الطبية بالتعاون مع مؤسسة الجسر للأعمال الخيرية،

ويُسهم المشروع في تحقيق الأهداف الخمسية للمجلس المرتبطة بـ «رؤية عُمان 2040» فيما يتعلق ببناء شراكات مع القطاع الخاص لتقديم وتطوير منظومة الصحة والتعليم الطبي المتقدم في سلطنة عُمان

الخدمات الطبية والأنظمة التقنية في القطاع الصحي

تركز وزارة الصحة على تطوير الخدمات الطبية التي تقدمها للمواطنين والمقيمين من خلال توفير الربط الآمن بين جميع المرافق الصحية، وتسريع العمل في مجال التحول الالكتروني، والتوسع في الخدمات الطبية، واستحداث خدمات تخصصية ونوعية جديدة.

ففي مجال التحول الالكتروني تم تحديث تطبيق «شفاء» ليشمل خدمات إضافية مثل المؤشرات الحيوية، والفحوصات المخبرية، والأدوية، والتحصينات، والإجراءات الجراحية، والتحويلات الخارجية، والتسجيل الذاتي، وطلب التقارير الطبية، وخاصية الدفع الالكتروني، والدردشة مع الطبيب المعالج، والتبرع بالأعضاء، وتوفير خدمة حجز المواعيد عبر تطبيق «شفاء» لـ (66) مؤسسة صحية، وتفعيل العيادة الافتراضية في (3) مستشفيات هي المستشفى السلطاني ومستشفى خولة ومستشفى المسرة

كما تم تطبيق التحول الالكتروني للعديد من الخدمات المقدمة للمراجعين والشركات العاملة في القطاع، فقد تمت رقمنة التغذية الراجعة الخاصة برضى المستفيدين من الخدمات الصحية والتي ترسل بعد تقديم الخدمة للمراجعين مباشرة، كما تمت رقمنة التسجيل الذاتي لفحص اللياقة الطبية، وتصديق التقارير الطبية للعمال، وتجديد تراخيص الكوادر الطبية، وتجديد تراخيص المؤسسات الصحية، والإعلانات الصحية، وإصدار واعتماد الإجازات المرضية، ويتم العمل أيضا في مشروعين لاستخدام الذكاء الاصطناعي؛ الأول يتناول كشف اعتلال شبكية العين لمرضى السكري، والثاني حول المساعدة في قراءة وتحليل الأشعة السينية للصدر

أولويـــة الصحة

وفي مجال التوسع في الخدمات الطبية شهد عام 2023 وضع حجر الأساس للمختبر المركزي للصحة العامة، والبدء في إنشاء عدد من المستشفيات والمراكز الصحية استكمالا لخطة زيادة عدد المستشفيات والمراكز الصحية ويبلغ إجمالي عدد المراكز الصحية في مختلف المحافظات (192) مركزا صحيا من بينها (22) مجمعا صحيا تحتوي على مختلف التخصصات، ويبلغ إجمالي عدد المستشفيات (50) مستشفى من بينها (4) مستشفيات مرجعية في محافظة مسقط و(10) مستشفيات محافظة و(5) مستشفيات ولاية و(31) مستشفى محليا، وتضم الخدمات الطبية المقدمة في مختلف المحافظات: (27) وحدة لغسيل الكلى، و(13) وحدة لبنوك الدم.

وفي مجال المبادرات المتعلقة بتطوير الخدمات الطبية المقدمة للمرضى تم تنفيذ مبادرة لخفض نسبة المرضى الذين ينتظرون موعدا جديدا بالمستشفيات المرجعية بالمحافظات من خلال توسعة بعض المستشفيات المرجعية مثل صحار ونزوى، وإضافة خانات جديدة في نظام المواعيد لاستيعاب أعداد أكثر وهو ما أدى إلى تقريب الزيارة الأولى، ووفقا لهذه الإجراءات تم تقريب موعد الزيارة الأولى للمريض في معظم المستشفيات إلى أقل من (6) أسابيع.

وشهدت المستشفيات والمراكز الطبية التخصصية تطوير العديد من الخدمات التي تقدمها، فقد تم استحداث عدد من الخدمات التخصصية في المستشفيات مثل عيادات أمراض القلب، وخدمات المناظير، والمسالك البولية، وجراحة الأطفال، وأمراض الأورام، ووحدة السكتة الدماغية، والأشعة التداخلية لطب الأعصاب، كما تم توفير بعض التخصصات عن طريق الطبيب الزائر مثل عيادة الأعصاب للأطفال وأمراض الكلى ومناظير الأطفال، كما تم توسيع نطاق العمليات الجراحية لتخصص العظام في بعض المستشفيات، والبدء بتنفيذ مبادرة تحسين خدمات الطوارئ، كما تم إنشاء السجل الوطني لمرضى الأنيميا المنجلية في سلطنة عُمان، وتحديث الدليل الوطني لأمراض القلب والشرايين التاجية.

وشهدت المدينة الطبية الجامعية إنجازات عديدة في الخدمات التخصصية متمثلة في افتتاح المرحلة الأولى من المركز الوطني العُماني لعلاج أمراض الدم وزراعة النخاع وبالتالي زيادة العيادات والخدمات المقدمة، كما تم افتتاح صالات عمليات جديدة ومجهّزة، وتم إجراء أول أربع عمليات ناجحة في مستشفى جامعة السلطان قابوس لاستبدال الصمام الميترالي وذلك عن طريق وخزة وريدية في وريد الفخذ وفجوة في الحجاب الحاجز، وإجراء عملية جراحية لإعادة بناء كسر أرضية حجاج العين باستخدام صفيحة خاصة بالمريض لأول مرة في سلطنة عُمان

كما تم أيضا تشغيل ثلاث عيادات تخصصية في الفترة المسائية بقسم صحة الطفل لتقليص فترات الانتظار للمواعيد، وعلاج بعض الأمراض النادرة بأدوية جديدة، وتبسيط الخدمات الإشعاعية لجراحة القلب والصدر، وتوفير مواعيد مسائية للرنين المغناطيسي، وتقديم خدمة العلاج الضوئي خارج الجسم لعلاج مضاعفات زراعة نخاع العظم، والسماح للمريض بالحصول على أدوية الأمراض المزمنة بنظام تكرار الوصفة (Repeat)، كما حصل المجلس العماني للاختصاصات الطبية خلال عامي 2023 و2024 على التوالي على الاعتماد الدولي (ACGME-I)

البحوث والابتكار والتقنيات الطبية

يعتبر الابتكار والتقنيات الطبية من العوامل الأساسية التي تُسهم في تحسين جودة الرعاية الصحية وزيادة فعالية النظام الصحي على مر السنين، وقد شهد القطاع الصحي تطوراً هائلاً بفضل التقدم التكنولوجي والابتكارات المستمرة، مما أدى إلى تحسين التشخيص والعلاج والرعاية العامة للمرضى

أولويـــة الصحة

وقـد واكبـت المدينـة الطبيـة الجامعيـة هـذه التطـورات مـن خلال قيامهـا بإجـراء ونشـر حوالـي (450) بحثـا فـي عـام 2023 و(94) بحثـا فـي الربـع الأول مـن عـام 2024، كمـا قامـت بإجـراء أول عمليـة جراحـة أطفـال فـي زراعـة الحالبيـن عـن طريـق المنظـار مـن داخـل المثانـة، وتوفيـر علاج جديـد باسـتخدام جهـاز التحفيـز المغناطيسـي عبـر الجمجمـة (rTMS)، وإكمـال التحضيـرات اللازمـة لتوسـعة قسـم الأشـعة والتصويـر الجزئـي، وخلال عـام 2023 فـازت المدينـة الطبيـة الجامعيـة بالجائـزة الوطنيـة للبحـث الطبـي، كمـا شـاركت بأبحـاث عالميـة ممولـة فـي مجـال صحـة الطفـل

وفـي مجـال التقنيـات الطبيـة تـم إدخـال الـذكاء الاصطناعـي فـي (5) مؤسسـات صحيـة فـي مجـال الكشـف المبكـر عـن سـرطان الثـدي فـي وزارة الصحـة، وتقديـم خدمـات صحيـة عبـر خمـس عيـادات افتراضيـة شـملت الطـب التطـوري، وعيـادة الأعصـاب للكبـار، وعيـادة الأعصـاب للأطفـال، والغـدد الصمـاء عنـد الأطفـال، وعيـادة الصحـة المهنيـة فـي المدينـة الطبيـة الجامعيـة

ويعكـس مركـز المحـاكاة والابتـكار الـذي تـم تأسيسـه فـي المجلـس العمانـي للاختصاصـات الطبيـة الجهـود المبذولـة للاسـتفادة مـن التقنيـات الحديثـة فـي تطويـر القطـاع الصحـي، ويعمـل المركـز علـى الجمـع بيـن كل الفـروع والتخصُّصات الطبّيـة وتحسـين مهـارات الـكادر الصحّـي مـن خلال التدريـب والبحـث والتقييـم والابتـكار لتقليـل العـبء المـادي والمعنـوي، وتحسـين رعايـة وسلامـة المرضـى، وقـد حصـل المركـز علـى جائزتيـن فـي فئتـي «الابتـكار» و «الطابعـة ثلاثيـة الأبعـاد» عـن دوره فـي تدريـب الـكوادر الصحيـة باسـتخدام التقنيـات الحديثـة فـي مؤتمـر «مهـارات المسـتقبل وتنميـة المـوارد البشـرية» عـن طريـق الـدار العربيـة للبحـوث، كمـا فـاز بجائـزة أفضـل مبـادرة فـي «الابتـكار وتوظيـف التقنيـات المتقدمـة» ضمـن فعاليـات معـرض كومكـس العالمـي للتكنولوجيـا فـي مايـو 2024.

المـشـروعـات الصحية الجديدة

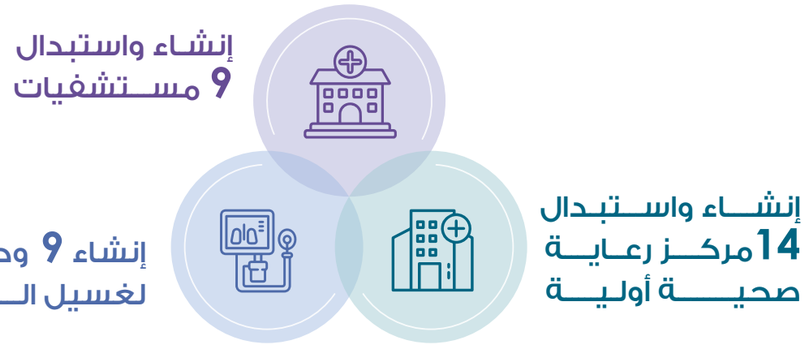

الكوادر والقدرات الوطنية في القطاع الصحي

يسـتهدف برنامـج تطويـر الـكوادر والقـدرات فـي النظـام الصحـي تحقيـق اسـتدامة النظـام الصحـي مـن خلال الاعتمـاد علـى المـوارد البشـرية الصحيـة الوطنيـة بالأعـداد الكافيـة والتوزيـع المتكافـئ، ومزيـج المهـارات المتناسـق، والتأهيـل والكفـاءة المنشـودة، والممارسـة السـليمة والآمنـة لتشـغيل وإدارة النظـام الصحـي، وتقديـم الرعايـة الصحيـة عاليـة الجـودة والمـردود والتـي بدورهـا سـتعمل علـى زيـادة الإنتاجيـة وتنميـة المهـارات الفنيـة وزيـادة كفـاءة الـكوادر وتجويـد الخدمـات المقدمـة للمرضـى والمجتمـع

ويركـز برنامـج تطويـر الـكوادر والقـدرات فـي النظـام الصحـي علـى تشـجيع البحـث والتطويـر المسـتمر وبالشـكل الـذي يُسـهم فـي تحقيـق رعايـة صحيـة متقدمـة ومسـتدامة للجميـع، مـع تعزيـز الابتـكار، والعمـل علـى جـذب الاسـتثمارات المحليـة والدوليـة فـي تصنيـع المنتجـات وتقديـم الخدمـات الصحيـة.

أولويـــة الصحة

وقـد شـهد عـام 2023 تنفيـذ العديـد مـن البرامـج التـي تُسـهم فـي تطويـر مهـارات الكـوادر العُمانيـة العاملـة فـي القطـاع؛ من بينهـا: برنامـج إعـداد القيادات فـي إدارة المؤسسـات الصحيـة، وشـمل البرنامـج مديـري المستشـفيات ومديـري العمـوم المسـاعدين ونخبـة مـن القيـادات المسـتقبلية، وبلـغ عـدد المشـاركين فـي البرنامـج (39) مشـاركا، وركـز البرنامـج علـى المفاهيـم والوسـائل العمليـة المتعلقـة بالقيـادة والإدارة الصحيـة، ومهـارات إيجـاد حلـول عمليـة لمواجهـة تحديـات النظـام الصحـي.

وشـهد عـام 2023 التوسـع فـي إدخـال برامـج الزمالـة التخصصيـة بالتعـاون مـع المجلـس العمانـي للاختصاصـات الطبيـة، وبلـغ عـدد البعثـات التـي أشـرف عليهـا المجلـس منـذ عـام 2009 وحتـى عـام 2024 أكثـر مـن (1000) بعثـة إلـى الخـارج، ويبلـغ عـدد الأطبـاء المبتعثيـن لعامـي 2023 و2024 حوالـي (200) طبيـب فـي مختلـف التخصصـات

كمـا تـم خلال عـام 2023 أيضـا اعتمـاد برنامـج الإنعـاش القلبـي الرئـوي المتقـدم للأطفـال مـن قبـل جمعيـة القلـب الأمريكيـة، واعتمـاد (67) مدربـا معتمـدا لمختلـف برامـج جمعيـة القلـب الأمريكيـة، واعتمـاد مركـز التطويـر المهنـي المسـتمر كأول مركـز معتمـد فـي برنامـج الجلطـات الدماغيـة فـي سـلطنة عُمان لتكـون سـلطنة عُمـان ضمـن أول أربـع دول تعتمـد هـذا البرنامـج فـي منطقـة شـرق آسـيا وأفريقيـا

وتتضمـن الخطـة المسـتقبلية لـوزارة الصحـة فـي مجـال تطويـر المـوارد البشـرية تنفيـذ (12) مبـادرة ومشـروعا خلال عـام 2024؛ مـن ضمنهـا مشـروع المنصـة الوطنيـة للمـوارد البشـرية فـي الصحـة ومبـادرات تُسـهم فـي تعزيـز مهـارات وقـدرات العامليـن العُمانييـن فـي القطـاع الصحـي

مؤشرات تطوير الكوادر والقدرات في المنظومة الصحية

9420 طبيبا
إجمالي عدد الأطباء

19.1 طبيب لكل **10000** من السكان

21268 ممرضا
إجمالي عدد الممرضين

43.1 ممرض لكل **10000** من السكان

نسب التعمين:
95% في الصيادلة ومساعدي الصيادلة
96% في أطباء الأسنان

391 ممرضا تم توظيفهم ضمن برنامج التدريب المقرون بالتوظيف

1812 من الفئات الطبية والفئات الطبية المساعدة والإداريين تم تعيينهم في عام 2023

229 من الفئات الطبية المساعدة تم توظيفهم ضمن برنامج التدريب المقرون بالتوظيف

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــراث والثقافة الـــوطنـــيـــة

التوجه الاستراتيجي: مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته

يشهد العالم في الوقت الراهن العديد من المتغيرات التي تؤثر على نظرة الشباب إلى مجتمعاتهم وانتمائهم وهويتهم الثقافية، وتعد العولمة والثورات الصناعية أحد أبرز التحديات أمام المجتمعات المعاصرة للمحافظة على هويتها وقيمها وتراثها الحضاري والإنساني

وفي هذا الإطار تنظر رؤية عُمان 2040 إلى تعزيز «المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية» على أنها أحد الأركان الأساسية للرؤية، ويؤكد التوجه الاستراتيجي لأولوية «المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية» على أهمية الوصول بالمجتمع العماني لمرحلة يوصف فيها بأنه «مجتمع معتز بهويته وثقافته وملتزم بمواطنته» وذلك من أجل المساهمة في تحقيق تطلعات رؤية عُمان 2040 في ربط الأجيال المعاصرة بهويتها الثقافية في الوقت الذي تعتبر فيه الاندماج في عصر العلم والتقنية المتقدمة أحد أبرز أهدافها، كما تنظر رؤية عُمان 2040 إلى الالتزام بالمواطنة والمحافظة على التراث والهوية والثقافة الوطنية على أنه أحد عوامل نجاح المجتمعات وتطورها وقدرتها على تحقيق الانسجام بين أفراد المجتمع والمساهمة الإيجابية في بناء الدولة والمشاركة في تطورها وتعزيز مواردها المختلفة.

تعزيز الثقافة الوطنية

سعت وزارة الثقافة والرياضة والشباب إلى مواكبة التوجهات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040 ضمن أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية من خلال العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات التي تُسهم في بناء مجتمع قادر على المساهمة بفاعلية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ بثوابت وطنية وثقافية راسخة، وقد حرصت الوزارة على إبراز الهوية العُمانية خلال مشاركاتها في المحافل المحلية والخليجية والعربية والدولية، بالإضافة إلى تنفيذ العديد من الفعاليات والبرامج الثقافية المتنوعة التي تُسهم في تعزيز الهوية الثقافية لدى المجتمع

وقد شهد عام 2023 تنفيذ العديد من الفعاليات الرامية لترسيخ الثقافة الوطنية، فقد استضافت سلطنة عُمان عددا من الأحداث الثقافية التي أسهمت في إطلاع المشاركين على تراث سلطنة عُمان وثقافتها وأتاحت الفرصة لتبادل الرؤى مع المشاركين من مختلف دول العالم، وقامت الوزارة أيضا بتنظيم العديد من الفعاليات الثقافية في مختلف المحافظات لربط الشباب بثقافتهم وهويتهم وتعزيز انتمائهم الوطني، كما شهد عام 2023 إصدار (10) دراسات بحثية في المجال الثقافي، وطباعة (4) مخطوطات، وتنفيذ (281) نشاطا وفعالية ثقافية، والمشاركة في ١٥ معرضا دوليا للكتاب، وإشهار (6) مبادرات ثقافية، بالإضافة إلى تحقيق (43) إنجازا في المجالات الثقافية والأدبية والفنية من بينها (25) إنجازا في المجال المسرحي و(11) إنجازا في المجال الأدبي و(7) إنجازات في المجال الفني، كما نجحت سلطنة عُمان بالشراكة مع المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في تسجيل طبق «الهريس» ضمن القائمة التمثيلية للتراث الثقافي غير المادي للإنسانية وذلك في 8 ديسمبر 2023.

تعزيز المواطنة والهوية

يأتي الاهتمام بتعزيز المواطنة والهوية انطلاقا من الثوابت التي تأسس عليها المجتمع العُماني منذ آلاف السنين، وتسعى أولوية المواطنة والهوية والتراث والثقافة الوطنية إلى إعداد جيل يتحلى بقيم المواطنة؛ محافظٍ على هويته العُمانية وتراثه وتاريخه الخالد، وقادرٍ على المحافظة على مكتسبات هذا الوطن والمساهمة في بنائه والارتقاء به، ومواكبة المستجدات والتطورات المختلفة دون الذوبان في هوية الآخر.

وانطلاقا من دورها في تمكين الجيل الجديد من التغلب على التحديات التي تواجه المنظومة الأخلاقية والثقافية والتصدي للأفكار الهدامة التي تستهدف ثقافتنا وتراثنا الوطني؛ قامت وزارة التربية والتعليم خلال عام 2023

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــرات والثقافة الـوطنـية

بتنفيذ عدد من البرامج والمبادرات وحلقات العمل التدريبية الموجهة لطلبة المدارس لغرس قِيَم المواطنة والهوية الوطنية لديهم، كما قامت الوزارة بحصر الدراسات والأبحاث التي أُجريت في مجال التربية على المواطنة ومنها: دراسة «آليات مقترحة لتعزيز الهوية الوطنية لدى طلبة المدارس بسلطنة عُمان من وجهة نظر الخبراء التربويين»، ودراسة «مدى تضمين مفاهيم المواطنة الرقمية في كتب الدراسات الاجتماعية للصفوف (10-12)» وغيرهما وفي قطاع التعليم العالي قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار بتدشين البرنامج التثقيفي «نحن عُمان» الذي يستهدف طلبة مؤسسات التعليم العالي، ويتضمن العديد من الفعاليات والأنشطة التي تركز على تعزيز الانتماء الوطني لدى الطلبة والطالبات والاعتزاز بمنجزات الوطن قديما وحديثا وتعزيز الوعي لديهم بمكونات الدولة وأهداف الحكومة ورؤية عُمان 2040 وما ينبثق عنها من برامج وأعمال

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة التربية والتعليم زيادة نسبة تفعيل وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز قيم المواطنة، ورفع عدد الدراسات المتعلقة بالتربية على المواطنة، وتنفيذ (3) برامج ومبادرات في هذا الإطار، بالإضافة إلى نشرة التربية على المواطنة، وتنفيذ (5) برامج وحلقات عمل تدريبية.

وفي قطاع التعليم العالي تتضمن الخطط المستقبلية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار تنفيذ مبادرات وبرامج عديدة تمكّن الشباب العُماني من فهم سياسات الدولة وتوجهاتها بما يعزز مستوى تنويرهم وتثقيفهم وتفاعلهم معها، بالإضافة إلى برامج مماثلة للطلبة العُمانيين الدارسين في الخارج

البرامج والمبادرات المنفذة لتعزيز المواطنة والهوية لدى طلبة المدارس والتعليم العالي

- البرنامج التدريبي «التربية على المواطنة.. والمتاحف الافتراضية».
- حلقة عمل بعنوان «المواطنة الرقمية وآليات تفعيلها في المناهج التعليمية».
- تفعيل وثيقة التربية على المواطنة الصادرة عن وزارة التربية والتعليم .
- مبادرة دعم المحتوى الرقمي العماني عن الحرف العُمانية.
- مبادرة «من أرض اللبان .. في حب عُمان» .
- برنامج «مدرستي بعُمان تسمو» المخصص لطلبة المدارس.
- حصر الدراسات والأبحاث التي أجريت في مجال التربية على المواطنة الموجهة لطلبة المدارس.
- تدشين البرنامج التثقيفي «نحن عُمان» الموجه لطلبة مؤسسات التعليم العالي.

الاستثمار في التراث

تكمن أهمية الاستثمار المستدام للتراث في أنه يتيح المجال لتعزيز الهوية والثقافة الوطنية والاستفادة من الفرص الإيجابية المتاحة به لتسليط الضوء على الحضارة العُمانية خلال الحِقب التاريخية السابقة، كما أن الاستثمار في التراث يتيح المجال لاستدامته والمحافظة على الموروث الوطني وصيانته، وتعزيز مساهمة قطاع التراث في النشاط الاقتصادي، وزيادة فرص العمل في القطاع، وإتاحة المجال لتأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالقطاع.

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــراث والثقافة الـوطنـية

ويتيـح الاسـتثمار فـي التـراث أيضـا تحويـل المنتـج الثقافـي إلـى منتـج قابـل للاسـتثمار، وتعزيـز الشـراكة بيـن القطاعيـن الحكومـي والخـاص، وتعظيـم الفـرص الاسـتثمارية فـي القيمـة المحليـة المضافـة، وتبنـي سياسـة الابتـكار وتشـجيع العمـل الحـر فـي مجـال إدارة التـراث الثقافـي بالشـراكة مـع القطـاع الخـاص، وتنويـع مصـادر الجـذب السـياحي وتوفيـر مجموعـة خيـارات حصريـة مـن التجـارب لجـذب السـياح الدولييـن والإقليمييـن ودمجهـم مـع ثقافـة المجتمعـات المحليـة.

وتنفّـذ وزارة التـراث والسـياحة ضمـن الخطـة الخمسـية العاشـرة (2021 – 2025) العديـد مـن المشـروعات الاسـتثمارية للتـراث بهـدف الاسـتفادة مـن القطـاع فـي النمـو الاقتصـادي وتعزيـز الهويـة الوطنيـة، ويعـد برنامـج تحديـث وتطويـر منظومـة المتاحـف أحـد أبـرز المشـروعات التـي يتـم تنفيذهـا حاليـا، ويسـتهدف البرنامـج إقامـة متاحـف جديـدة وتطويـر المتاحـف القائمـة التابعـة لـوزارة التـراث والسـياحة ومنـح تراخيـص إقامـة المتاحـف الخاصـة لاسـتثمار الشـراكات المجتمعيـة واسـتدامة التـراث والمـوروث الوطنـي، ويتضمـن البرنامـج إنشـاء متحـف التاريـخ البحـري، وتطويـر متحـف أرض اللبـان، وتطويـر متحـف قلعـة صحـار، وتأهيـل وصيانـة المتحـف العُمانـي الفرنسـي، وتنفيـذ قاعـات متحفيـة فـي القـلاع والحصـون، ودعـم المتاحـف ومشـاريع بيـوت التـراث الخاصـة التـي تواجـه صعوبـات وتحديـات دون اكتمالهـا وتشـغيلها بكفـاءة

وقـد تـم فـي عـام 2023 إنجـاز قاعـات للعـرض المتحفـي فـي عـدد مـن القـلاع والحصـون بهـدف تعظيـم الاسـتفادة مـن المعالـم التاريخيـة كوجهـات سـياحية وتعريـف الـزوار بمـا تحتويـه مـن مكنونـات تاريخيـة وأثريـة، كمـا تـم الانتهـاء مـن تطويـر متحـف أرض اللبـان ومتحـف قلعـة صحـار وتتضمـن خطـة عـام 2024 البدء فـي أعمـال صيانـة قلعـة صحـار ثـم تجهيـز قاعـة العـرض المتحفـي بالقلعـة، وشـهد عـام 2023 أيضـا الانتهـاء مـن تنفيـذ أعمـال دعـم عـدد مـن المتاحـف وبيـوت التـراث الخاصـة ضمـن خطـةٍ تسـتهدف فـي المرحلـة الحاليـة دعـم (8) متاحـف خاصـة.

وتنفـذ وزارة التـراث والسـياحة أيضـا برنامجـا للحفـاظ علـى المعالـم الأثريـة وصيانتهـا وتأهيلهـا بهـدف اسـتدامتها والاسـتفادة منهـا فـي التنويـع الاقتصـادي، ويتضمـن البرنامـج ترميـم وصيانـة المعالـم التاريخيـة، وتأهيـل وتطويـر مواقـع التـراث العالمـي ومواقـع القائمـة التمهيديـة، وفـي هـذا الإطـار تـم الانتهـاء مـن ترميـم (42) معلمـا تاريخيـا، وإنجـاز المراحـل التحضيريـة لمباشـرة مشـاريع مراكـز الـزوار فـي مدينـة قلهـات التاريخيـة بولايـة صـور وموقـع بـات الأثـري بولايـة عبـري ومواقـع أثريـة أخـرى فـي ولايـة دبـا بمحافظـة مسـندم، وفـي مجـال تأهيـل وتطويـر مواقـع التـراث العالمـي ومواقـع القائمـة التمهيديـة يتـم العمـل علـى الإعـداد لصيانـة وتهيئـة وتطويـر (4) مـن المواقـع المعتمـدة.

وتتضمـن خطـة وزارة التـراث والسـياحة أيضـا تنفيـذ برنامـج تسـجيل وتوثيـق ودراسـة الآثـار العُمانيـة لاسـتدامة التـراث واسـتثماره، ويتضمـن البرنامـج تنفيـذ المسـوحات والتنقيبـات الأثريـة، والعنايـة بالتـراث الجيولوجـي، وتوثيـق الآثـار العُمانيـة مـن خـلال الإصـدارات المتخصصـة، وقـد حقـق هـذا البرنامـج عـددا مـن الإنجـازات، فقـد تـم اسـتقطاب (28) بعثـة مـن مختلـف الجامعـات والمؤسسـات الدوليـة، وتـم الانتهـاء بنسـبة (40%) مـن أعمـال تهيئـة مركـز زوار الحديقـة الجيولوجيـة ومتطلبـات تسـجيلها ضمـن قائمـة الحدائـق الجيولوجيـة كأول حديقـة جيولوجيـة بجبـال الحجـر، كمـا تـم إصـدار النسـخة السـنوية مـن مجلـة الدراسـات العُمانيـة 2023، إلـى جانـب (5) إصـدارات أخـرى فـي مجـال التـراث، لمجلـة الدراسـات العمانيـة

وتعمـل وزارة التـراث والسـياحة أيضـا علـى تنفيـذ برنامـج لتطويـر وتشـغيل المواقـع التراثيـة والتاريخيـة بهـدف المحافظـة علـى القـلاع والحصـون والمعالـم التاريخيـة وتشـغيلها، ويتضمـن البرنامـج طـرح مجموعـة مـن المواقـع التراثيـة والحـارات القديمـة للاسـتثمار السـياحي المسـتدام مـن قبـل القطـاع الخـاص أو مـن خـلال الشـراكة بيـن القطاعيـن، وقـد تـم خـلال عـام 2023 اسـتثمار (16) معلمـا أثريـا مـن قبـل القطـاع الخـاص

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــراث والثقافة الـوطنـية

الإعلام المعزز للوعي المجتمعي

تعتبر سلطنة عُمان من الدول التي استطاعت الحفاظ على هويتها الوطنية بمختلف مكوناتها ومفرداتها؛ على الرغم من انفتاحها على العالم ومواكبتها لمستجداته التقنية الحديثة دون الإخلال بهويتها وتراثها وثقافتها الوطنية وإرثها الحضاري الذي ظل حيًا في وجدان العُماني، ومؤثرًا في فكره وسلوكه وتعامله مع محيطه ضمن فلسفة وطنية تمزج بين الأصالة

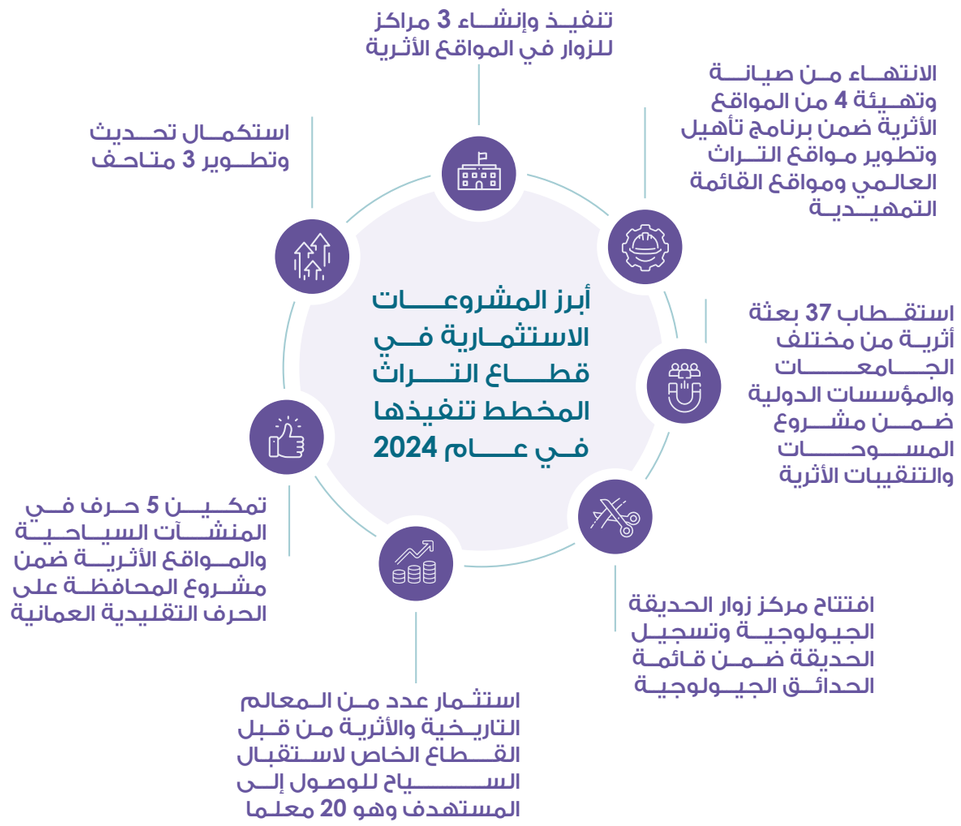

والمعاصرة، ولم يكن لهذا أن يتحقق دون أن يكون هناك إعلام نافذ وواعٍ موقن بأهمية هذه الرسالة وبقيم المجتمع العُماني وسبل المحافظة عليها وتعزيزها وترسيخها عبر الأجيال

وقد ساهمت وسائل الإعلام في تعزيز قيم المواطنة وغرسها وتأصيلها في المجتمع العُماني من خلال مجموعة من المواد الإعلامية المقروءة والمسموعة والمرئية والإلكترونية مثل المقال والتحقيق الصحفي والبرامج الإذاعية والبرامج التلفزيونية ونشرات الأخبار، امتداداً إلى الأعمال الفنية والمحتوى المقدم في المواقع الرقمية.

وتضمنت خطة وزارة الإعلام خلال 2023 و2024 تنفيذ العديد من الأعمال التلفزيونية والإذاعية والأنشطة الإعلامية في مختلف وسائل الإعلام، وقد تم في مطلع عام 2024 تدشين الفيلم الوثائقي «بيت العجائب» وهو فيلم مكون من ثلاثة أجزاء يتحدث عن الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا، كما تم إصدار كتاب «الوجود العُماني في زنجبار وشرق أفريقيا» الذي يُوثّق الدور الحضاري العُماني في هذه المنطقة.

وقد قامت إذاعة وتلفزيون سلطنة عُمان في عام 2023 بإنتاج تشكيلة واسعة من المواد ضمن جهودها لتعميق مفهوم المواطنة وقيم المجتمع العُماني الأصيلة، والاهتمام بالثقافة الوطنية والتراث والحضارة والفنون العُمانية، والتعريف بها والعمل على إحيائها بمختلف مكوناتها وعناصرها المادية وغير المادية

وتضمنت البرامج التي أنتجتها إذاعة سلطنة عُمان برنامج «نتقدم بثقة»، وبرنامج «من الرؤية» اللذان ركزا على رؤية عُمان 2040 بهدف زيادة الوعي والثقة بالرؤية ومحاورها ومستهدفاتها وأولوياتها الوطنية وبرامجها التنفيذية.

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــراث والثقافة الـوطنـية

وقامـت إذاعـة الشـباب بإنتـاج العديـد مـن البرامـج التـي اسـتهدفت الشـباب علـى وجـه الخصـوص بهـدف المسـاهمة فـي تعزيـز قيـم المواطنـة والهويـة والتـراث والثقافـة الوطنيـة بيـن الشـباب، والحـد مـن تأثيـر القيـم المناهضـة للقيـم الوطنيـة والتـي تتخـذ مـن وسـائل التواصـل الاجتماعـي أدوات للانتشـار واسـتقطاب الشـباب، وذلـك مـن خلال موضوعـات تـم بثّهـا فـي البرامـج اليوميـة الرئيسـية المباشـرة

ومـن جهتهـا سـعت إذاعـة القـرآن الكريـم إلى نشـر مفاهيـم الاعتدال والوسـطية والتسـامح فـي الإسـلام وهـي العناصـر التـي يتميـز بهـا المجتمـع العُمانـي اسـتنادا إلـى قيـم الديـن الإسـلامـي مثـل تعزيـز قيـم حـب الوطـن والانتمـاء والـولاء والدعـوة دوماً إلـى التفاهـم والتقـارب والتآلـف والتآخـي والتراحـم الإنسـاني ورفـض كل صـور الغلـو والتعصـب والتطـرف، كمـا أسـهمت الإذاعـة الإنجليزيـة بدورهـا أيـضاً فـي التعريـف بالثقافـة العُمانيـة ونشـر القيـم العُمانيـة

وبـدوره يقـدم تلفزيـون سـلطنة عُمـان مجموعـة مـن الأعمـال التـي تـم إنتاجهـا لتعزيـز الهويـة الوطنيـة لـدى المجتمـع العُمانـي والتعريـف بالثقافـة والهويـة والتـراث والحضـارة العُمانيـة للمشـاهدين عمومـا، ويتـم تنـاول هـذه القيـم وموضوعاتهـا فـي البرامـج اليوميـة المباشـرة، والعديـد مـن البرامـج التسـجيلية والوثائقيـة. كمـا يقـوم تلفزيـون سـلطنة عُمـان ببـث العديـد مـن النـدوات والمحاضـرات الثقافيـة التـي تناقـش موضوعـات ذات علاقـة بالهويـة فـي المجتمـع والتـراث والثقافـة العُمانيـة خلال سـاعات البـث المختلفـة فـي القنـاة الثقافيـة وفـي قنـاة عُمـان مباشـر

وفـي قطـاع الصحافـة تحـرص جريـدة عُمـان علـى نشـر العديـد مـن المـواد التـي تهـدف إلـى ترسـيخ قيـم المواطنـة والهويـة وتعزيزهـا للقـارئ فـي الداخـل والتعريـف بهـا لجمهـور القـراء فـي الخـارج سـواء مـن خلال الأخبـار والتقاريـر الصحفيـة أو مـن خلال المقـالات والأعمـدة التـي يكتبهـا الكتـاب العُمانيـون، كمـا

أن الصحيفـة تصـدر ملاحـق مطبوعـة مثـل الملحـق الثقافـي وملحـق المحافظـات اللذيـن يعكسـان جانبـا مـن هـذه القيـم عبـر صفحاتهمـا

كـذلـك فـإن جريـدة عُمـان أوبزيرفـر التـي تصـدر باللغـة الإنجليزيـة تُسـهم بدورهـا فـي تعزيـز الهويـة والمواطنـة لـدى الأفـراد فـي المجتمـع العُمانـي مـن خلال العديـد مـن الأخبـار والتقاريـر الصحفيـة

ولأهميـة الـدور الـذي تقـوم بـه المنصـات الرقميـة فـي تعزيـز الوعـي بقيـم المواطنـة والهويـة والتـراث والثقافـة الوطنيـة لـدى شـرائح المجتمـع؛ تقـوم منصـة «عيـن» بإنتـاج وبـث مجموعـة واسـعة مـن الأعمـال التـي تتعلـق ببـث هـذه القيـم وربطهـا بالمتابعيـن للمنصـة

وتتضمـن الخطـط المسـتقبلية لـوزارة الإعلام ضمـن جهودهـا لتعزيـز المواطنـة والهويـة والثقافـة الوطنيـة إطلاق عمـل بعنـوان «نحـو إطـار وطنـي للتعامـل مـع وسـائل التواصـل الاجتماعـي»، كمـا وضعـت الـوزارة عـدة مشـاريع فـي خطتهـا السـنوية لعـام 2024 تتضمـن: إنتـاج وبـث مـا يقـارب (5000) منتـج إعلامـي يسـتهدف الثقـة المجتمعيـة فـي الأداء الحكومـي، وتنفيـذ مبـادرة اسـتضافة مفكريـن ومتحدثيـن مـن الخـارج لإلقـاء محاضـرات حـول الموضوعـات المهمـة لسـلطنة عُمـان، كمـا تعمـل الـوزارة علـى إطلاق حملـة إعلانيـة وإعلاميـة عبـر إحـدى الشـبكات العالميـة للتعريف بسـلطنة عُمـان ومختلـف مقوماتهـا والترويج للجوانـب السـياحية والاسـتثمارية

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــراث والثقافة الـوطنـية

محتـوى متنـوع تقدمـه وسـائل الإعلام الرسـمية لتعزيـز الوعي المجتمعـي بالهويـة الوطنية

تلفزيون سلطنة عُمان:
التعريف بالثقافة الوطنية والتراث والحضـارة العُمانية للمشاهدين

إذاعة سلطنة عُمان:
تعميق مفهوم المواطنة وقيم المجتمع العُماني من خلال تشكيلة واسعة من البرامج الإذاعية

إذاعة الشباب:
نشر وتعزيز قيم المواطنة والهوية والثقافة الوطنية بين الشباب

إذاعة القرآن الكريم:
نشر مفاهيم الاعتدال والوسطية والتسامح وتعزيز حب الوطن والانتماء إليه

الإذاعة الإنجليزية:
التعريف بالثقافة العُمانية ونشر قيمها الأصيلة

جريدة عُمان:
ترسيخ قيم المواطنة والهوية وتعزيزها للقارئ في الداخل والتعريف بها لجمهور القراء في الخارج

جريدة عُمان أوبزيرفر:
تعزيز الهوية والمواطنة من خلال الأخبار والتقارير الصحفية باللغة الإنجليزية

منصة "عين":
إنتاج مجموعة واسعة من الأعمال وربطها بالمتابعين

التفاهم والتعايش والسلام

تعتبر قِيم التفاهم والتعايش والسلام قِيَما أصيلة في المجتمع العُماني وأحد أسباب تعزيز الوحدة الوطنية وركنا أساسيا لتحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة بيئة مجتمعية تسودها الثقة المتبادلة والاحترام دون أي تطرف أو تعصب وتُسهم في تشجيع التطور والتنمية واستقطاب الاستثمارات والسياح وإتاحة المجال لجذب الخبرات وتبادل المعلومات والأفكار

ويوفر الترويج لهذه القيم عالميا فرصة لسلطنة عُمان لتعزيز علاقاتها الدولية ونشر رسالتها السامية حول العالم؛ لينعكس أثره إيجابا على مكانة سلطنة عُمان في التقارير والمؤشرات الدولية ومنها مؤشر السلام العالمي ومؤشر الإرهاب وتقرير الحريات الدينية في العالم التابع لوزارة الخارجية الأمريكية

وقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خلال عام 2023 بالعديد من الجهود لتعزيز قيم التفاهم والتعايش والسلام والترويج لها، فقد أقامت محطتين دوليتين لمعرض «رسالة السلام من سلطنة عُمان»؛ الأولى في مقر منظمة الأمم المتحدة في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 19 إلى 23 يونيو 2023 بالتزامن مع مشاركة سلطنة عُمان في أسبوع الأمم المتحدة الثالث لمكافحة الإرهاب، وقد بلغ عدد زوار المعرض حوالي (600) زائر، وتم فيه عرض (38) لوحة وتقديم (6) عروض حية. أما المحطة الدولية الثانية فكانت في مقر منظمة اليونسكو في باريس في الفترة من 3 إلى 7 يوليو2023 ، وقد بلغ عدد زوار المعرض حوالي (500) زائر، وتم فيه عرض (29) لوحة، وتقديم (3) عروض حية

وعلى المستوى الداخلي أقامت وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خلال عام 2023 ندوة مغلقة بالتزامن مع اليوم العالمي للتسامح تحت عنوان «القيم الإنسانية المشتركة: منع النزاعات من أجل إنقاذ الأرواح وحماية حقوق الإنسان»، كما تم تنفيذ برنامجين يُعنيان بتعزيز قيم التفاهم والتعايش

أولويـــة المواطنة والهـويـــة والتـــرات والثقافة الـوطنـية

والـسلام؛ استـهدف البرنامـج الأول (57) طـفلا مـن (50) جنسـية شـاركوا فـي عمل فنـي تـم عرضـه خلال افتتـاح النـدوة المغلقـة عـن القيـم الإنسـانية المشـتركة، وأتـى هـذا البرنامـج تعبيـرا عـن دور سـلطنة عُمـان فـي إلهـام الأجيـال وإعدادهـم للتواصـل مـع الآخريـن وفـق القيـم الإنسـانية المشـتركة.

أمـا البرنامـج الثانـي الـذي جـاء تحـت عنـوان «الصلـح خيـر» فقـد اسـتهدف مجموعة مـن الباحثيـن والخبـراء الدولييـن فـي عمليـات الصلـح ومفاوضـات الـسلام لتجربـة الطـرق العُمانيـة الرسـمية والتقليديـة فـي معالجـة القضايـا الاجتماعيـة مـن خلال إيجـاد حلـول توافقيـة تقـدم الصلـح علـى التقاضـي وفـق مبـدأ التوفيـق والمصالحـة الـذي يعكـس ترابـط المجتمـع العُمانـي وتماسـكه. كمـا أقامـت الـوزارة دورة تدريبيـة للشـباب بمشـاركة (22) شـابا وشـابة من (20) جنسـية، هدفت إلـى إلهـام الشـباب لإرث سـلطنة عُمـان فـي مجـال الـسلام والحـوار ليصبحـوا سـفراء للـسلام والحـوار بيـن الثقافـات

وتتضمـن الخطـط المسـتقبلية لـوزارة الأوقاف والشـؤون الدينية – ضمـن جهودها لنشـر قيـم التفاهـم والتعايـش والـسلام فـي المجتمـع والعالـم – إقامـة (5) معـارض دوليـة سـنويا لمعـرض «رسـالة الـسلام مـن سـلطنة عُمـان»، وتسـتهدف كل محطـة اسـتقطاب (500) زائـر، كمـا تتضمـن خطـط الـوزارة مشـاركة الأمـم المتحـدة الاحتفـال باليـوم العالمـي للتسـامح الـذي يوافـق ١٦ نوفمبـر مـن كل عـام، وسـيتم عبـر هـذه المشـاركة إقامـة مؤتمـر دولـي يُعنـى بتعزيـز قيـم التسـامح والتفاهـم والتعايـش والـسلام بمشـاركة (25) متحدثـا دوليـا، و(200) شـخصية مـن سـلطنة عُمـان وبقيـة الـدول. وتتضمـن خطـط الـوزارة الراميـة لتعزيز قيـم التفاهـم والتعايـش والـسلام أيضـا إقامـة (7) برامـج وفعاليـات و(3) دورات تدريبيـة سـنويا

الفعاليات المنفذة من قبل وزارة الأوقاف والشؤون الدينية خلال عام 2023

- معـرض رسـالة السـلام مـن سـلطنة عُمـان بمقـر منظمـة الأمـم المتحـدة فـي نـيويـورك.
- معـرض رسـالة السـلام مـن سـلطنة عُمـان بمقـر منظمـة اليونسـكو فـي بـــاريس.
- نـدوة مغلقـة أُقيمـت بالتزامـن مـع اليـوم العالمـي للتسـامح تحـت عنـوان القيـم الإنسـانية المشـتركة: منـع النزاعـات مـن أجـل إنقـاذ الأرواح وحمايـة حقـوق الإنسـان.
- تنفيـذ عمـل فنـي عـن القيـم الإنسـانية المشـتركة بمشـاركة 57 طفـلا مـن 50 جنسيـــة .
- تنظيـم برنامـج الصلـح خيـر بمشـاركة باحثيـن وخبـراء دولييـن للتعـرف علـى مبـدأ التوفيـق والمصالحـــة الـذي يعـــكس ترابـــط المجتمـــع العُمـــاني وتمـاسكـه.
- تنفيـذ دورة تدريبيـة للشـباب حـول الحـوار بيـن الثقافـات بمشـاركة 22 شـابا وشـابة مـن 20 جنسـية.
- تنفيـذ برنامـج تدريبـي تحـت عنـوان «صـوت الصـور» بمشـاركة 12 شـابا وشـابة مـن 5 جنسـيات مـن عـدة أديـان.

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

التوجه الاستراتيجي: حياة كريمة مستدامة للجميع

تعمل سلطنة عُمان منذ انطلاق نهضتها الحديثة في عام 1970 على تحقيق حياة كريمة للمجتمع العُماني، وهو ما تجسّد في الكثير من المشروعات التي تم تنفيذها في مختلف القرى والمدن العُمانية

وتأتي رؤية عُمان 2040 لتؤكد هذا التوجه من خلال أولوية «الرفاه والحماية الاجتماعية» التي ينص توجهها الاستراتيجي على ضرورة إيجاد «حياة كريمة ومستدامة للجميع»، وتؤكد أهداف الأولوية سعيها إلى بناء مجتمع مغطى تأمينيا بشبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة وعادلة، مع الاهتمام بالتمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة والطفل والشباب وذوي الإعاقة والفئات الأكثر احتياجا

كما تؤكد أهداف أولوية «الرفاه والحماية الاجتماعية» أهمية توفير حماية اجتماعية متكاملة، وإيجاد شراكة فاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني في مجالات التنمية الاجتماعية بالإضافة إلى تحفيز المجتمع المدني على المشاركة بفاعلية في التنمية المستدامة، وتوفير بيئة وأنظمة محفّزة للرياضة

وتعمل عدة جهات حكومية على تحقيق أهداف أولوية «الرفاه والحماية الاجتماعية» من أبرزها صندوق الحماية الاجتماعية ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الثقافة والرياضة والشباب بالإضافة إلى الجهات الداعمة الأخرى، بالتعاون مع القطاع الخاص وقطاعات المجتمع المدني المختلفة

منظومة الحماية الاجتماعية

شهد عام 2023 صدور التشريعات الخاصة بنظام الحماية الاجتماعية ومن أبرزها المرسوم السلطاني رقم (2023/50) بإصدار نظام صندوق الحماية الاجتماعية والمرسوم السلطاني رقم (2023/51) بإصدار نظام صندوق

تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية الصادرين في 17 يوليو 2023، بالإضافة إلى المرسوم السلطاني رقم (2023/52) بإصدار قانون الحماية الاجتماعية الصادر بتاريخ 19 يوليو 2023، وقد مهدت هذه التشريعات للبدء في تطبيق منظومة الحماية الاجتماعية مع مطلع عام 2024.

تم تصميم برامج منظومة الحماية الاجتماعية بشكل يحقّق الأهداف المرتبطة بأولوية الرفاه والحماية الاجتماعية من خلال توفير مجموعة متنوعة من منافع الحماية الاجتماعية التي تشمل مختلف شرائح المجتمع، فمنافع فروع الحماية الاجتماعية – على سبيل المثال – تشمل منفعة الطفولة ومنفعة كبار السن ومنفعة الأرامل والأيتام ومنفعة الأشخاص ذوي الإعاقة ومنفعة دعم دخل الأسر، أما فروع التأمين الاجتماعي فتغطي تأمين كبار السن والعجز والوفاة، وتأمين إصابات العمل والأمراض المهنية، وتأمين إجازات الأمومة، وتأمين الإجازات المرضية والإجازات غير الاعتيادية، وتأمين الأمان الوظيفي، كما تشتمل منظومة الحماية الاجتماعية على برنامج للادخار وبرامج تكميلية

وتعد منظومة الحماية الاجتماعية – بما اشتملت عليه من فروع – ذات أثر بالغ في تحقيق أهداف أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية من خلال اهتمامها بتوفير تغطية تأمينية للمجتمع، وتوفير حماية اجتماعية متكاملة موجهة للفئات الأكثر احتياجاً لتمكينها من الاعتماد على الذات والمساهمة في الاقتصاد الوطني، وتوفير خدمات وبرامج اجتماعية متطورة ملبية لاحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى تحقيق شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجالات التنمية الاجتماعية

ويعد صندوق الحماية الاجتماعية الجهة الرسمية المسؤولة عن برامج الحماية الاجتماعية بمختلف أنواعها، إذ يتولى الصندوق في هذا الجانب العديد من المهام والمسؤوليات التي يسعى من خلالها إلى تحقيق الهدف من إنشائه،

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

ولعل أبرز المهام والمسؤوليات التي يُعنى الصندوق بها هي: تطبيق أحكام قانون الحماية الاجتماعية والتشريعات ذات الصلة بمهامه واختصاصاته، والتعاون مع الجهات المختصة ببرامج الحماية والتمكين والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والرعاية والدعم بكافة أنواعه، والارتقاء بجودة الحياة عبر توفير الحماية الاجتماعية بفروعها المختلفة، وتعزيز الاستثمار في المجتمع من خلال تطوير وتنفيذ سياسات وبرامج تستهدف المجالات الاجتماعية، ومتابعة مؤشرات استدامة وكفاءة وكفاية وعدالة برامج وسياسات الحماية الاجتماعية، ومدى تحقيقها للأهداف والرؤى الوطنية، ومدى تكاملها وشموليتها واستقرارها، وأثرها على قيم الشراكة المجتمعية وحفاظها على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية.

وتتضمن الخطط المستقبلية لصندوق الحماية الاجتماعية بذل العديد من الجهود في مجال توسعة الصندوق واستدامته من بينها: البدء في تطبيق فرع تأمين إجازات الأمومة والأبوة اعتباراً من يوليو 2024، ويشمل جميع العاملين العُمانيين وغير العُمانيين داخل سلطنة عُمان، وسيتم البدء في تطبيق فرع تأمين الإجازات المرضية وغير الاعتيادية اعتباراً من يوليو 2025 ويشمل أيضا جميع العاملين العُمانيين وغير العُمانيين داخل سلطنة عُمان، فيما سيتم تطبيق نظام الادخار على العمال غير العُمانيين العاملين داخل سلطنة عُمان قبل شهر يوليو من عام 2026، وتطبيق فرع تأمين إصابات العمل على العمال غير العُمانيين داخل سلطنة عُمان بعد شهر يوليو من عام 2026.

التشريعات الخاصة بمنظومة الحماية الاجتماعية

المرسوم السلطاني	المرسوم السلطاني	المرسوم السلطاني	القرار الوزاري
رقم (2023/50) بإصدار **نظام صندوق الحماية الاجتماعية** الصادر بتاريخ	رقم (2023/51) بإصدار **نظام صندوق تقاعد الأجهزة العسكرية والأمنية** الصادر بتاريخ	رقم (2023/52) بإصدار **قانون الحماية الاجتماعية** الصادر بتاريخ	رقم (ر/2023/7) بإصدار **اللائحة التنفيذية لقانون الحماية الاجتماعية** الصادر بتاريخ
17يوليو 2023	17يوليو 2023	19يوليو 2023	31 ديسمبر 2023

المنافع المقدمة ضمن منظومة الحماية الاجتماعية

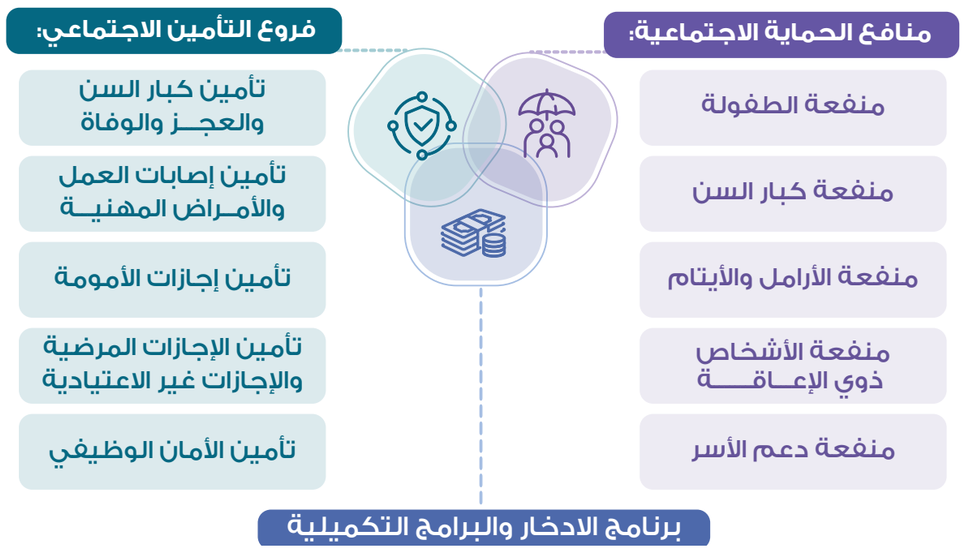

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني (المسؤولية المجتمعية)

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص أمرا بالغ الأهمية وأداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة الحياة، وقد قامت وزارة التنمية الاجتماعية من خلال دائرة برامج المسؤولية الاجتماعية (التسمية الجديدة للدائرة وفق المرسوم الجديد الخاص بإعادة هيكلة وزارة التنمية الاجتماعية) بإصدار دليل «أوفياء للمجتمع» الذي يتضمن العديد من البرامج والمشاريع التي يمكن لشركات القطاع الخاص دعمها، وتمثل هذه البرامج فرصا لشركات ومؤسسات القطاع الخاص لتطوير برامج المسؤولية الاجتماعية الخاصة بها وبناء شراكة مجتمعية تخدم العديد من فئات المجتمع كأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود والأسر المعسرة والأشخاص ذوي الإعاقة والأيتام والأحداث الجانحين أو المعرضين للجنوح

وتمثل هذه البرامج أدوات للتنمية المستدامة التي تسعى وزارة التنمية الاجتماعية للتركيز عليها، وتتميز بأنها تساهم في تلبية الاحتياجات المعيشية والمادية للفئات المستهدفة من خلال تركيزها على دعم التعليم للشباب الذين ينتمون لأسر الضمان الاجتماعي ولا يستطيعون تحمل الالتزامات المالية للدراسة، وتدريب أفراد الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود على مشاريع يمكنهم من خلالها تكوين دخول مستمرة وتحسين مستوياتهم المعيشية، وتقديم الأجهزة العينية التي تحتاجها هذه الأسر، وتمتد هذه الشراكة أيضا إلى المساهمة في بناء وتجهيز المراكز التي تُعنى بتقديم الخدمات الاجتماعية لمختلف الفئات التي ترعاها وزارة التنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى تمويل البحث العلمي المخصص لتطوير النظم والبرامج الموجهة لبعض الفئات أو للمجتمع بشكل عام أو للتغلب على التحديات المعيقة للتنمية الاجتماعية وغيرها من المجالات الأخرى.

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة التنمية الاجتماعية تنفيذ مشروع حوكمة برامج المسؤولية الاجتماعية، ويهدف المشروع إلى وضع الإطار التشريعي والمؤسسي للبرامج وتحديد الأدوار المختلفة للشركاء من أجل المساهمة في عملية التنمية المحلية المستدامة وتعزيز روابط التكامل والتعاون المشترك بين مختلف القطاعات لتكوين شراكة متوازنة ومستدامة وأدوار متكاملة بين أطراف العلاقة من القطاعين الحكومي والخاص والمجتمع المدني والأفراد

وتتضمن الخطة التنفيذية للمشروع – حسب أولويات الخطة الخمسية العاشرة – وضع الإطار التشريعي والمؤسسي لضمان تنظيم ملف المسؤولية المجتمعية لمؤسسات القطاع الخاص، ودراسة وتقييم المشروعات التنموية المستدامة ومسح احتياجات المجتمعات المحلية، وإعداد دليل المعايير والضوابط الخاصة بتمويل ودعم مشاريع تنمية المجتمعات المحلية ونوعها وأولوياتها وتوزيعها الجغرافي، ووضع منظومة للرصد والمتابعة والتقييم، وتعزيز القدرات الفنية لدى القائمين على ملف المسؤولية المجتمعية، ووضع حزمة من الآليات المحفّزة للمساهمة في مشاريع الاستثمار الاجتماعي، ووضع آليات واضحة لمسار تقديم الطلبات والمقترحات من الجهات ذات العلاقة، كما تتضمن الخطط المستقبلية تأسيس المنصة الالكترونية لإدارة منظومة حوكمة برامج المسؤولية المجتمعية

أبرز البرامج المنفذة بالشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال المسؤولية المجتمعية في 2023

- مساعدة الطلبة من أسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود المتعثرين ماديا في استكمال دراستهم الجامعية.
- توزيع أجهزة كهربائية ومؤن رمضانية وحقائب مدرسية لأسر الضمان الاجتماعي وذوي الدخل المحدود .
- بناء وتجهيز مراكز الوفاء لتأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة في عدد من الولايات.

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

- توفير حافلات تأهيل متنقلة لتقديم الخدمات التأهيلية والعلاجية اللازمة للأشخاص ذوي الإعاقة.
- توفير التدريب المقرون بالتشغيل للأشخاص ذوي الإعاقة.
- نشر الوعي المجتمعي والتماسك الأسري من خلال حلقات العمل النقاشية.
- دعم الاحتفالات والمناسبات الاجتماعية.
- تنفيذ برامج دعم لمؤسسات المجتمع المدني.

رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

تنفّذ سلطنة عُمان العديد من البرامج في مجال رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة مع الاهتمام بتطوير السياسات والبرامج التي تعزز حقوقهم وتوفر لهم الفرص اللازمة للمشاركة الكاملة في المجتمع، وتوفير الدعم والخدمات اللازمة لتحسين جودة حياتهم وتمكينهم

وتكفل التشريعات والقوانين العُمانية للأشخاص ذوي الإعاقة الحق في حياة كريمة تمكنهم من الاندماج في المجتمع الذي يوفر لهم شبكة أمان اجتماعية فاعلة ومستدامة، وقد شهد عام 2023 تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة والفعاليات التي تُسهم في إدماج ذوي الإعاقة في المجتمع وتحسين جودة الخدمات المقدمة لهم وتلبية تطلعاتهم واحتياجاتهم في إطار منظومة وطنية يُسهم في تنفيذها القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والأفراد

وشملت الأعمال والبرامج المنفذة في عام 2023 تهيئة (38) حالة للدمج التعليمي الجزئي في مدارس الحلقة الأولى، و(9) حالات للدمج الجزئي في الروضة، وتنفيذ زيارات للحالات التي تم دمجها في المدارس خلال العام

التأهيلي (2022/2021م) وعددها (17) حالة، وتنفيذ الملتقى الأول للأشخاص ذوي الإعاقة في مايو 2023، وتنفيذ مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة في ديسمبر 2023، وتوقيع عقود معتمدة للالتحاق بالمراكز التأهيلية لـ (819) حالة، وإصدار دليل الأسر للأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذ برامج توعوية وتدريبية عن فنون التعامل مع أحداث الحياة الضاغطة لدى أسر الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد، ودور الأسرة في تقديم الدعم السلوكي والوجداني للأطفال ذوي اضطراب طيف التوحد، وكيفية التعامل مع الضغوطات النفسية لدى أمهات الأشخاص ذوي اضطراب طيف التوحد، وطرق تطبيق أنشطة التهيئة المهنية داخل المنزل

كما شهد عام 2023 استكمال المرحلة الثالثة من تجهيز ورشتي الأعمال الخشبية والمعدنية بمركز التقييم والتأهيل المهني، واستكمال تطبيق نظام التشخيص الالكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة بشمال وجنوب الشرقية بالتعاون مع وزارة الصحة، وتدشين الهوية الإعلامية والتجارية لشعار منتجات الأشخاص ذوي الإعاقة (عزم)، وتوقيع اتفاقية فتح منفذ تسويقي بالجامعة العربية المفتوحة لعرض منتجات الأشخاص ذوي الإعاقة، وتوقيع عدد من الاتفاقيات مع مؤسسات المجتمع لتدريب وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، وأتمتة الخدمات الالكترونية في مشروع التحول الرقمي للخدمات المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، وإدراج دليل صرف تصاريح مواقف سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة في الموقع الالكتروني لوزارة التنمية الاجتماعية

وفي مجال البرامج التدريبية تم تنفيذ البرنامج التدريبي المتوسط لـ (25) أخصائيا بالمركز الوطني للتوحد، والبرنامج الإكلينيكي المقدم من مدربين اختصاصيين من المملكة الأردنية الهاشمية لـ (25) أخصائيا بالمركز الوطني للتوحد، والبرنامج التدريبي المتقدم للحصول على البورد الدولي في تحليل السلوك التطبيقي بالمركز الوطني للتوحد، وإعداد برنامج الاعتماد الدولي لتقديم خدمات التوحد من المجلس الدولي للاعتماد ومعايير التعليم

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

المستمر لـ (27) موظفا بالمركز الوطني للتوحد، وتعيين (124) أخصائيا في مجال تأهيل التوحد والعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي وعلاج النطق والتأهيل المهني

ويركز التوجه المستقبلي لقطاع الأشخاص ذوي الإعاقة على شعار «أشخاص ذوو إعاقة من الجنسين وفي جميع المراحل العمرية يتمتعون بالحقوق الصحية والتعليمية والتشغيلية ومشاركون بفاعلية في المجتمع»، مع الاهتمام بتنفيذ مخرجات مختبر تطوير خدمات وبرامج الأشخاص ذوي الإعاقة الذي أثمر بالخروج بـ (33) مبادرة ومشروعا، وقد تم الانتهاء من وضع الخطط التفصيلية لها ليتم تنفيذها خلال الفترة المقبلة

المستهدفات المستقبلية الخاصة برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة

- رفع نسبة المستفيدين من فحوصات المقبلين على الزواج بمعدل زيادة تبلغ 10% سنويا (وزارة الصحة).
- رفع نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من الخدمات التشخيصية والصحية بمعدل يصل إلى 25% بحلول 2027 (وزارة الصحة).
- زيادة نسبة مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في البرامج الثقافية والرياضية والترفيهية بمعدل 5% سنويا (وزارة التنمية الاجتماعية).
- زيادة نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين من برامج التعليم الدامج في المدارس الحكومية والخاصة بمعدل 10% سنويا (وزارة التربية والتعليم).
- زيادة نسبة المستفيدين من برامج التأهيل في مراكز تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة بمعدل يصل إلى 65% بحلول 2027 (وزارة التنمية الاجتماعية)
- رفع نسبة المدمجين من الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل بنسبة 25% بحلول عام 2027 (وزارة العمل).

رعاية الطفولة (منظومة الطفولة المبكرة)

تركز استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية على وضع تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة كأولوية على الأجندة الوطنية من خلال تأسيس مراكز تنمية الطفولة المبكرة في جمعيات المرأة العمانية ومؤسسات المجتمع الأخرى للتأكد من النمو الذهني لأطفال سلطنة عُمان بشكل متساوٍ في سنوات العمر الأولى، وتحسين مخرجات الصحة والتعليم والسلوك

وإدراكاً لأهمية مرحلة الطفولة المبكرة في تكوين شخصية الطفل والأثر الذي تتركه برامج التنمية على نمو الطفل ومستقبل الأجيال القادمة؛ عملت سلطنة عُمان من خلال خططها الخمسية للتنمية على وضع البرامج والمشاريع والأنشطة المتعلقة بتلبية احتياجات فئة الأطفال باعتبارها حقوقاً ينبغي تنفيذها من قبل الدولة والأسرة معا، وقد اضطلعت وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع الجهات الأخرى بأدوار أساسية في مجال تربية الطفل بالإضافة إلى الدور الأساسي في حماية وتنمية الأسرة.

وقد أولت سلطنة عُمان اهتماماً كبيراً بتنمية الطفولة المبكرة في مختلف القطاعات المرتبطة بهذه الفئة المهمة من المجتمع خاصة ما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والصحية والتعليمية والثقافية؛ إيماناً منها بأهمية الاستثمار في هذه الفئة من المجتمع التي ستكون مستقبلاً إحدى الدعائم الأساسية لبنائه، وقد تم إصدار التشريعات والقوانين وإعداد الخطط والسياسات الرامية إلى الرقي بجودة الخدمات المقدمة في هذا المجال، وقد كفلت التشريعات والقوانين المعمول بها في سلطنة عُمان إتاحة التعليم وإلزاميته لجميع الأطفال حتى إتمام مرحلة التعليم الأساسي كما أولت اهتماما بمرحلة التعليم ما قبل الأساسي.

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

وتولي استراتيجية العمل الاجتماعي (2016-2025) التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية مزيدا من الاهتمام بتنمية الأسرة والمجتمع، معتبرة تنمية الطفولة المبكرة المتكاملة أولوية وطنية مدعومة بالتزام حكومي وموارد خاصة وآليات للتنسيق عبر القطاعات، وفي الوقت نفسه تركز الاستراتيجية الوطنية للطفولة (2016-2025) التي أعدتها وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» على ضمان الحق في التعليم النوعي والجيد لجميع الأطفال، وتوفير تكافؤ الفرص لمن هم في ظروف صعبة، وذلك ضمن بيئة تعليمية صديقة للأطفال؛ محفزة وتشاركية

أبرز المشاريع والبرامج المنفذة في مجال رعاية الطفولة

- تنفيذ مشروع النهوض بأوضاع دور الحضانة.
- إعداد دليل المعايير الوطنية لدور الحضانة وتصنيفها في سلطنة عُمان.
- التدريب على دليل المعايير الوطنية لدور الحضانة بمشاركة (57) مشاركا من وزارة التنمية الاجتماعية و(337) مشاركا من ممثلي دور الحضانة .
- التدريب على دليل الرعاية الصحية مستهدفا العاملات بمؤسسات دور الحضانة من مشرفات ومربيات الأطفال.
- إعداد التصور العام حول مراكز تنمية الطفولة المبكرة وتنفيذ حلقات العمل التخصصية متعددة القطاعات وتنفيذ الزيارات الاستطلاعية للمدارس الأجنبية.
- مناقشة التقرير الوطني عن حقوق الطفل أمام اللجنة الدولية المختصة واستلام الملاحظات ومناقشتها مع الجهات المختصة في سلطنة عُمان.
- تنفيذ البرنامج التدريبي حول اتفاقية حقوق الطفل والبرتوكولين الاختياريين الملحقين بها بمشاركة أصحاب الفضيلة القضاة، وأعضاء الادعاء العام والمسؤولين وأصحاب العلاقة بمجال متابعة تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، ولجان حماية الطفل ومندوبي الحماية.

مشاريع تمكين الأسرة

تولي أولوية الرفاه والحماية الاجتماعية أهمية كبيرة لتعزيز قدرات الأسر العُمانية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار تعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى تمكين الأفراد والأسر العُمانية وتأهيلهم ليكونوا معتمدين على أنفسهم معيشياً، وتعزيز مفهوم العمل الذاتي لديهم، ومساعدة الأسرة إداريا وفنيا وماليا لإدارة مشروع صغير أو متناهي الصغر

وانطلاقاً من مستهدفات رؤية عُمان 2040 المتعلقة برفع نسبة الأسر المستفيدة من منفعة دعم دخل الأسر بمسارات التمكين الاقتصادي من إجمالي الأسر المستحقة، ورفع نسبة الأسر المنتجة التي يتم تمكينها اقتصاديا من إجمالي الأسر المستفيدة من منفعة دعم دخل الأسرة؛ سعت وزارة التنمية الاجتماعية إلى تطوير برنامج «تمكين» واعتماد مسارات تمكين متنوعة لتحقيق هذه المستهدفات، كما تعمل الوزارة بالتعاون مع برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند) على تنفيذ مشروع شراكة من أجل التمكين الاقتصادي للأسر المحتاجة وهو مشروع يدعم الأسر المنتجة لرفع المستوى الاقتصادي والمعرفي لها

وشهد عام 2023 تنفيذ العديد من البرامج في مجال تمكين الأسر والأفراد، وإتاحة المجال أمام الأسر المنتجة للمشاركة في المعارض المحلية والدولية لتسويق منتجاتها، كما تم توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون وتنفيذ ملتقيات لدعم برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر المنتجة.

وتتضمن الخطط المستقبلية التي تشرف على تنفيذها وزارة التنمية الاجتماعية تفعيل وتحسين برامج التمكين الاقتصادي وفقاً لمستهدفات رؤية عُمان 2040 والخطة التنفيذية لاستراتيجية العمل الاجتماعي التي تنص على أن «برامج التمكين تعزز من حق مشاركة المرأة وأفراد الأسرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية»، ومن أبرز هذه الخطط: استكمال تنفيذ

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

مشـروع شـراكة مـن أجـل التمكيـن الاقتصـادي للأسـر بالتعـاون مـع «أجفنـد» ليشـمل إعـداد دليـل إجرائـي لبرامـج التمكيـن، وإنشـاء أكاديميـة تمكيـن، ومراكـز تمكيـن وتدريـب وتأهيـل نقـاط الارتـكاز

كما تتضمـن الخطـط المسـتقبلية توقيـع اتفاقيـات تعـاون مـع شـركات القطـاع الخـاص بشـأن التدريـب المقـرون بالتشـغيل، واسـتكمال جاهزيـة منصة «مكسـب»، وإعـداد دراسـة ميدانيـة للتعـرف علـى واقـع التمكيـن الاقتصـادي فـي سـلطنة عُمـان وآليـات تطويـره

البرامـج والمبـادرات المنفـذة فـي مجـال تمكين الأسـر العُمانية في عـام 2023

- تمكـين 42 مواطنـا لفـتح مشاريع منزلية من خلال دعمٍ بمبلغ 24 ألف ريال عُماني
- تنفـيذ عـدد مـن المحاضرات وحلقـات العـمل التعـريفية ببرنامـج تمكـين
- تدشيـن منـصة "مكـسب" الإلكـترونية لـدعم مشروعات الأسر المنتجة
- فتـح منـافـذ تسـويقية مـؤقتة لـ 86 أسـرة منتـجة من خلال المشاركة في المـعارض التسـويقيـة المحـلية
- إنشـاء قاعـدة بيـانات شاملة للأسر المنتـجة في سلطـنة عُمان ضمت 1700 أسـرة
- إقـامة معـارض تقـييمية لتقييم منتجـات الأسر المنتجة المسجلة في قاعـدة البيانات

- تنفـيذ معـرض للأسر المنتجة بعنـوان "**تمكـين وارتقـاء**" بمشاركة 59 أسرة منتـجة
- المشـاركـة فـي معرضين دوليين بحضور 9 أسـر منـتجة
- توقـيع 3 اتفاقـيات تعـاون ومذكرات تفـاهم مـع شركات القطـاع الخـاص ومـؤسسات المجتمع المدني لدعم برامـج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسـر
- التعـاون مع مجـموعة مـن المؤسسات مثـل وزارة الثروة الزراعيـة والسـمكية ومـوارد المـياه والتـاكسي النسـائي لتنفيذ حلقات عمل تعـريفـية بمشاريع التمكين
- تنفـيذ برنامـج تـدريبـي لـ 60 موظفا ومتطـوعا في برنامـج تمكيـن في إطـار الشراكة من أجـل التمـكين الاقتـصادي بالتعـاون مع "أجفند"
- تنفـيذ 9 لقـاءات عـبر الاتصال المـرئي لموظـفي مهـارات "**تمكين**" لعـرض إنجازات دوائر التنـمية الأسـرية فـي كـل المحافظات واستعراض خدمات الجهات الداعمة والشـريكـة
- إقـامة نـدوات شراكة وتمكين فـي محـافظات الظـاهرة وشمـال الشـرقية والوسطـى بحضور 252 من شـركـاء برنامج تمـكين وأصـحاب المـشاريع وأسـر الضمان الاجتماعي

العمل التطوعي (حوكمة وتنظيم العمل التطوعي)

يعتبـر العمـل التطوعـي مـن الجوانـب المهمـة فـي تنميـة المجتمعـات ويعـزز المشـاركة المدنيـة ويعمّـق التضامـن والعلاقـات الاجتماعيـة، كمـا أنـه يتناغـم مـع ثقافـة المجتمـع العُمانـي وهوِيتـه، وقـد اتَّسـم مفهـوم العمـل التطوعـي

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

في سلطنة عُمان بالتنوع والتناغم مع معطيات الواقع الاجتماعي والتطور الحاصل في المجتمع، فهو ينمو بشكل موازٍ لنمو المجتمع وتطوره، ويتقاسم الأفراد والمؤسسات خلاله مسؤولياتهم في تأصيل ثقافة العمل التطوُّعي

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 فيما يتعلق بالعمل التطوعي مثل تأسيس منصة التبرعات (بوابة العمل الخيري)، وزيادة عدد الأعضاء المنتسبين للجمعيات على اختلاف تصنيفها، وقد تم خلال عام 2023 تدشين منصة «جود» لخدمة الجمعيات والفرق الخيرية التطوعية في سلطنة عُمان وتتيح للأفراد والمؤسسات التبرّع إلكترونيا، وتشير الإحصائيات إلى أن عدد الفرق الخيرية ارتفع بنهاية عام 2023 إلى (64) فريقا، وبلغ عدد المتطوعين أكثر من (6600) متطوع.

وبالتوازي مع هذا الارتفاع تم تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات لتمكين الفرق الخيرية من فتح سجل تجاري غير ربحي وقد بلغ عدد الفرق الخيرية التي استفادت من الخدمة (44) فريقا حتى نهاية عام 2023، كما تم تدريب الفرق الخيرية على كيفية استخدام منصة «جود»، وتنفيذ حلقات عمل تدريبية حول الإجراءات المالية والإدارية للفرق بالتنسيق مع دائرة التدقيق الداخلي بوزارة التنمية الاجتماعية، وقامت الوزارة بتشكيل فرق فنية لمتابعة سير الإجراءات المالية والإدارية للفرق الخيرية في جميع المديريات والدوائر وتزويد الفرق الخيرية بأهم الملاحظات والتوصيات لتصحيح الأوضاع المالية والإدارية

وشهد عام 2023 أيضا المشاركة في الاجتماع الأول للعمل الخيري المشترك بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتوقيع اتفاقية إنشاء وإدارة وتشغيل منصة بوابة المتطوعين «متطوعو عُمان»، وبلغ إجمالي المساعدات المقدمة من الفرق الخيرية في عام 2023 حوالي (22.6) مليون ريال عُماني وتتضمن الخطط المستقبلية في قطاع العمل التطوعي تعديل اللائحة التنظيمية لعمل لجان التنمية الاجتماعية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2016/140)، وإصدار قانون العمل الأهلي الذي سوف ينظم العمل التطوعي ويعزز الحوكمة

المجتمع المدني والجمعيات الأهلية

عملت وزارة التنمية الاجتماعية على توفير بيئة داعمة لعمل جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية من خلال العمل على إعداد قانون الجمعيات الأهلية الجديد، وتسهيل عملية تسجيل الجمعيات والمؤسسات، ووضع إطار تشريعي لعمل الفرق التطوعية، واحتواء زيادة الطلب على تشكيلها، ودعم ورعاية مؤسسات المجتمع المدني رغم تنوع هياكلها وأهدافها.

وتعمل وزارة التنمية الاجتماعية على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني من خلال قيامها بتنظيم إشهار الجمعيات الأهلية، والإشراف على الجمعيات والاهتمام بتطويرها وتحسين عملها، والاهتمام بتطوير التشريعات القانونية والنظم التي تنظم عمل مؤسسات المجتمع المدني، ومساندتها في وضع خططها واستراتيجياتها، وعقد اللقاءات والملتقيات لتطوير عملها، وتركز الوزارة في خططها على تفعيل أدوار جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية مستهدفةً إيجاد قطاع أهلي مسؤول ومستقل وقادر على تشكيل وعي مجتمعي قويّ وفعال

ويعتبر تعزيز وحوكمة العمل التطوعي أحد أبرز العناصر التي تُسهم في استقرار جمعيات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية واستدامتها، ومن هذا المنطلق وقعت وزارة التنمية الاجتماعية اتفاقية تعاون مع مركز عُمان للحوكمة والاستدامة لإعداد دليل حوكمة الجمعيات والمؤسسات الأهلية في سلطنة عُمان، وقد بلغ الدليل مع نهاية عام 2023 مرحلة مراجعة المسودة النهائية، ويستهدف الدليل تطوير بيئة عمل هذه المؤسسات وتقليل التحديات التي قد تعترضها، كما سيعزّز من ثقة المجتمع بها ويمكّن الوزارة من متابعة وتقييم أدائها

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

وشـهد عـام 2023 تنفيـذ العديـد مـن الأعمـال الراميـة لتعزيـز عمـل جمعيـات المجتمـع المدنـي والجمعيـات الأهليـة مـن بينهـا تصميـم اسـتمارة تقييـم الجمعيـات الأهليـة المبنيـة علـى مجموعـة مـن المعاييـر والمؤشـرات لقيـاس مسـتوى هـذه الجمعيـات وإعـداد تقريـر حـول أدائهـا، وتدشـين نظـام المراسـلات كوسـيلة تواصـل مـع الجمعيـات، وإطلاق منصـة «مكسـب» لعـرض منتجـات الجمعيـات، ومنصـة «جـود» لخدمـة الجمعيـات والفـرق الخيريـة التطوعيـة فـي مجـال التبرعـات المقدمـة مـن الأفـراد والمؤسسـات، كمـا تـم تنفيـذ مختبـر تطويـر جمعيـات المـرأة العمانيـة الـذي خـرج بـ (19) مبـادرة

ويبلـغ إجمالـي عـدد جمعيـات المـرأة العُمانيـة (62) جمعيـة ولديهـا (6) فـروع، فـي حيـن بلـغ عـدد الجمعيـات المهنيـة التـي تـم إشـهارها (33) جمعيـة مهنيـة لديهـا (8) فـروع، كمـا تـم إشـهار (15) ناديـا اجتماعيـا لديهـا (8) فـروع

الخطط والتوجهات المستقبلية لتعزيز دور المجتمع المدني

- إعداد مشروع قانون العمل الأهلي.
- إعداد دليل حوكمة الجمعيات الأهلية.
- تنفيذ توصيات ومخرجات مختبر تطوير جمعيات المرأة العُمانية.
- تعزيز منح مؤسسات المجتمع المدني إعفاءات وامتيازات.
- البـدء فـي مشـروع أتمتـة عمليـة انتخابـات الجمعيـات العموميـة فـي أنديـة الجاليـات.
- إنشاء تطبيق لحوكمة انتخابات مجالس الإدارة في الجمعيات الأهلية.

تمكين الشباب (المراكز الشبابية ورعاية المواهب)

يعتبـر تمكيـن الشـباب أحـد العناصـر المهمـة فـي رؤيـة عُمـان 2040 باعتبارهـم محـور القـوى البشـرية وقـوة الحاضـر وصنّـاع المسـتقبل، وتركـز أولويـة الرفـاه والحمايـة الاجتماعيـة علـى ذلـك مـن خلال اهتمامهـا بتعزيـز قـدرات الشـباب وزيـادة تفاعلهـم مـع المجتمـع، إلـى جانـب توسـيع فـرص مشـاركتهم فـي كافـة المجـالات والأنشـطة، ويعتبـر تخصيـص يـوم للشـباب العُمانـي الـذي يوافـق 26 أكتوبـر مـن كل عـام أحـد أهـم مظاهـر الاهتمـام بهـذه الفئـة والتـي تعتبـر ثـروة وطنيـة.

ويعـد مركـز الشـباب انطلاقـة جديـدة فـي قطـاع الشـباب للمسـاهمة فـي التنميـة الشـاملة والمسـتدامة مـن خلال إيجـاد بيئـة إبداعيـة آمنـة حاضنة للشـباب تتناسـب مـع تطلعاتهـم وتحتضـن إبداعاتهـم وتطورهـا وتنمـي مهاراتهـم اسـتعداداً للمسـتقبل وتحقيـقاً لرؤيـة عُمـان 2040 فـي شـتى أهدافهـا وأولوياتهـا الوطنيـة، ويوفـر المركـز مسـاحة شـبابية ابتكاريـة متكاملـة داعمـة للفكـر الإبداعـي والريـادي لـدى الشـباب، وقامـت وزارة الثقافـة والرياضـة والشـباب فـي عـام 2023 بتوقيـع اتفاقيـة مـع الشـركة العُمانيـة للغـاز الطبيعـي المسـال لتمويـل إنشـاء فـرع لمركـز الشـباب بولايـة صـور بمحافظـة جنـوب الشـرقية بقيمـة اسـتثمارية تبلـغ (3) ملاييـن ريـال عُمانـي، ويتضمـن المشـروع العديـد مـن المرافـق التـي يسـتطيع الشـباب مـن خلالهـا تنميـة قدراتهـم ومواهبهـم مثـل المسـاحات الإبداعيـة وقاعـات التدريـب والاجتماعـات والمختبـرات، وجـاء توقيـع الاتفاقيـة ضمـن خطـة التوسـع لإنشـاء فـروع للمركـز فـي محافظـات سـلطنة عُمـان كإحـدى الأولويـات التـي يتـم التركيـز عليهـا مـن أجـل الوصـول والشـمولية لجميـع فئـات الشـباب فـي سـلطنة عُمـان

وشـهد عـام 2023 تنفيـذ العديـد مـن الأنشـطة والفعاليـات التـي اسـتهدفت تعزيـز مشـاركة الشـباب فـي الأنشـطة الاقتصاديـة والاجتماعيـة والرياضيـة والفعاليـات المختلفـة، وتعـد مسـابقة جائـزة «تواصـل» للأفلام القصيـرة (الروائيـة،

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

والوثائقية، وثلاثية الأبعاد، والإلكترونية) من بين أبرز الأنشطة التي أطلقتها وزارة الثقافة والرياضة والشباب في عام 2023، وجاء تنظيم المسابقة بهدف صقل مهارات الشباب في هذا القطاع ودعم أصحاب الخبرة من العاملين والممتهنين لمهنة التصوير وإخراج الأفلام القصيرة وأصحاب الموهبة في صناعة الأفلام، وتعكس الجائزة الجهود المبذولة في مجال تفعيل الجانب الفني والإبداعي وتشجيع الابتكار في حقل صناعة الأفلام التي أصبحت إحدى الصناعات والمنتجات الداعمة لاقتصاد الدول، وركّزت الدورة الأولى التي شارك فيها (35) فيلما قصيرا على موضوعات الحوار المتزن ومهارات المستقبل والعمل الحر، وبلغ إجمالي عدد المشاركين في هذه الأفلام (193) شابا وفتاة

كما تم في عام 2023 تنظيم النسخة الرابعة من جائزة الإجادة الشبابية التي تستهدف دعم الشباب وإذكاء روح التنافس الشريف فيما بينهم وتشجيع المؤسسات على دعم الشباب ومساندتهم، وشارك في الجائزة (39) مشروعا ضمن خمس فئات تشمل: الأفراد، والمبادرات الشبابية، والمؤسسات الشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني، وشركات القطاع الخاص التي تقدم خدمات للشباب وتدعم أنشطتهم وتُسهم في تمويلها، وتناولت مجالات الجائزة: الاقتصاد الرقمي، والإعلام الرقمي، والبيئة، والعمل، وريادة الأعمال.
وتعمل وزارة الثقافة والرياضة والشباب أيضا على دعم المبادرات الشبابية بهدف تنفيذ مشروعات نوعية في مختلف محافظات سلطنة عُمان، وقد تم خلال عام 2023 دعم (83) مبادرة شبابية من بينها (61) مبادرة تم دعمها بشكل كامل (ماليا ومعرفيا ولوجستيا)، فيما تم دعم (22) مبادرة جزئيا من خلال الدعم المعرفي واللوجستي

وشهد عام 2023 أيضا تنفيذ النسخة الثانية من معسكر تنمية مهارات الشباب الذي ركّز على توفير بيئة تدريبية غير تقليدية تشمل مجموعة من التدريبات والأنشطة والفعاليات المتنوعة خارج إطار الفصول الدراسية، وتتضمن التفكير الإبداعي والنقدي، والمهارات الحياتية، والاستخدامات والتطبيقات العلمية والتكنولوجية، والتجارب العلمية، والأنشطة الثقافية والإبداعية والترفيهية، والألعاب التربوية والتوعوية بما يتوافق مع الإطار الوطني العُماني لمهارات المستقبل

وتناولت الأنشطة الشبابية الأخرى المنفذة خلال عام 2023 جلسات حوارية شبابية ضمن الجلسات الحوارية التي شهدها معرض مسقط الدولي للكتاب في دورته لعام 2023، والمشاركة في حلقات العمل التخصصية لصياغة الاستراتيجية الوطنية للشباب (2023 – 2040)، كما أصدر قطاع الشباب عددا من الدراسات البحثية ذات العلاقة بقطاع الشباب تحت عنوان «الشباب العُماني ومهارات المستقبل في سلطنة عُمان»، وتناولت الدراسات البحثية القطاع الصحي وقطاعات الهندسة والإنشاءات، والتربية والتعليم، والاتصالات وتقنية المعلومات والذكاء الاصطناعي، وإدارة الثروات الطبيعية، وقطاع الإدارة العامة، وقد تم اعتماد (5) مخططات بحثية في (4) قطاعات مختلفة

وتتضمن الخطة المستقبلية إنجاز عدد من التشريعات الداعمة لتمكين الشباب مثل قانون رعاية الشباب، ولائحة المبادرات الشبابية، واللائحة التنظيمية للجان الشبابية العاملة بالأندية الرياضية، واستكمال إعداد الاستراتيجية الوطنية للشباب (2023 – 2040)

كما تتضمن الخطة تنفيذ مزيد من الفعاليات والأنشطة الموجهة للشباب مثل جائزة الإجادة الشبابية، والاستمرار في دعم المبادرات الشبابية، وتنفيذ برنامج السفراء الشباب الذي يسعى إلى بناء قدرات وطنية شابة قادرة على المشاركة الفعالة في المحافل الإقليمية والدولية مثل منظمات الأمم المتحدة بجميع فروعها وعضوية الوفود الرسمية المشاركة في الفعاليات المنظمة من قبل الجهات الخارجية والمنظمات الدولية والإقليمية على مدار العام، مما يتيح للشباب فرصة ممارسة أدوار قيادية ومجتمعية.

أولويـــة الرفاه والحماية الاجتماعية

الأهداف الاستراتيجية لمركز الشباب

- المساهمة في بناء مجتمع شبابي قادر على المشاركة بفاعلية وكفاءة لتحقيق أهداف رؤية عُمان 2040.
- اكتشاف وتطوير مهارات ومواهب الشباب وتنميتها وتقديم الاستشارات اللازمة للشباب.
- توفير مساحات تتناسب مع متطلبات الشباب من مختلف المجالات والاهتمامات.
- تعزيز مشاركة الشباب في مختلف المشاريع والمبادرات والفعاليات المتنوعة وتنفيذ برامج ومبادرات تسهم في صقل مهارات ومواهب الشباب.
- تنمية معارف وخبرات الشباب في مجالات الإبداع والابتكار.
- التكامل مع الجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني في دعم وتطوير قطاع الشباب في مختلف المجالات
- تعزيز وتطوير التعاون مع المؤسسات الشبابية المحلية والإقليمية والدولية في الأهداف المتعلقة بالمركز.

يذكر أن سلطنة عُمان حققت قفزة في مؤشر تنمية الشباب مقارنة بآخر قراءة لعام 2020، حيث جاء تصنيف سلطنة عُمان في الترتيب 33 عالميا متقدما 19 مرتبة من التصنيف 52 في عام 2020، كما تحسنت قيمة المؤشر من في 0.769 في عام 2020 إلى 0.803 في عام 2023، وبذلك يكون المؤشر قد حقق المستهدف الذي تطمح له الرؤية في عام 2030، وقد جاء تحسن سلطنة عمان في هذا المؤشر مدفوعا بالتحسن في المؤشرات الفرعية التي تعنى بالمساواة ، الاندماج، السلام والأمن

التحسن في مؤشر تنمية الشباب

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **0.717** أو من أفضل **40** دولة	القيمة > **0.737** أو من أفضل **30** دولة

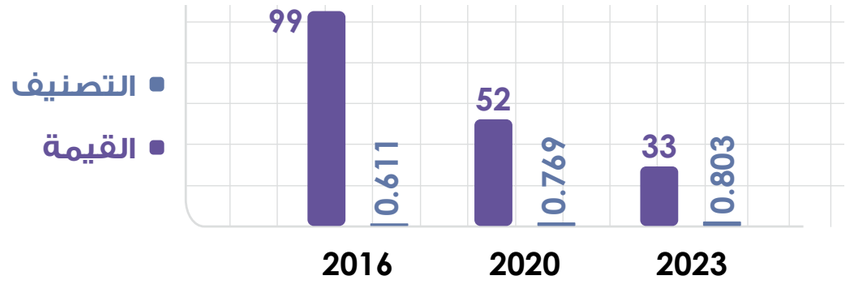

الأنشطة الشبابية المنفذة خلال عام 2023

65 نشاطا وفعالية شبابية
إجمالي الأنشطة المنفذة

4500 شاب وفتاة إجمالي عدد المشاركين في الأنشطة الشبابية

3 دول الدول الآسيوية التي تم توقيع مذكرات تعاون وبرامج تنفيذية معها

87 شابا وفتاة عدد الشباب المشارك في الملتقيات الدولية

5 اتفاقيات الاتفاقيات الموقعة في إطار الدراسات البحثية ضمن مشروع الشباب ومهارات المستقبل

6 أحداث الأحداث الشبابية التي تمت استضافتها

27 معسكرا المعسكرات المنفذة لتنمية مهارات الشباب

83 مبادرة المبادرات الشبابية التي تم دعمها

تعزيز الرياضة .. المشاريع والأنشطة الرياضية

تتطلـع أولويـة الرفـاه والحمايـة الاجتماعيـة إلـى إيجـاد بيئـة محفّـزة للرياضـة مسـاهمة اقتصاديـا ومنافِسـة عالميـا، وفـي هـذا الإطـار تعمـل وزارة الثقافـة والرياضـة والشـباب علـى تعزيـز الأنشـطة الرياضية وتنفيـذ العديد من المشـروعات التـي تُسـهم فـي تحقيـق أهـداف رؤيـة عُمـان 2040 فـي هـذا القطـاع الحيـوي

ومـن بيـن أبـرز الإنجـازات الرياضيـة المحققـة فـي عـام 2023 الحصـول علـى (234) ميداليـة ملونـة، كمـا اسـتضافت سـلطنة عُمـان (13) حدثـا رياضيـا، وقامـت وزارة الثقافـة والرياضـة والشـباب بتنفيـذ (294) نشـاطا وفعاليـة رياضيـة اسـتفاد منهـا حوالـي (49) ألفـا، وشـهد عـام 2023 الانتهـاء مـن تحديـث اسـتراتيجية الرياضـة العمانيـة، وتوقيـع عقـد إنشـاء مركـز إعـداد الرياضييـن للاتحـاد العُمانـي لكـرة اليـد واللجنـة العُمانيـة للرجبـي والاتحـاد العُمانـي للرياضـة المدرسـية

وقامـت وزارة الثقافـة والرياضـة والشـباب خـلال عـام 2023 أيضـا بـإطلاق مسـابقة المشـاريع الرياضيـة فـي نسـختها الأولـى التـي جـاءت تحـت عنـوان «شـاركنا التغييـر»، واسـتهدفت المسـابقة غـرس ثقافـة المبـادرة والإبـداع والابتـكار، ورفـع مسـتوى ممارسـة النشـاط البدنـي فـي المجتمـع، وإشـراك جميـع فئـات المجتمـع مـن أفـراد وفـرق ومؤسسـات فـي المشـاريع الرياضيـة الموجهـة للمجتمـع، وإيجـاد مشـاريع رياضيـة مسـتدامة تُسـهم فـي التنميـة الاقتصاديـة، وبلـغ إجمالـي عـدد المشـاريع المشـاركة فـي المسـابقة (184) مشـروعا؛ تـم اعتمـاد (125) مشـروعا منهـا.

وتـم خـلال عـام 2023 أيضـا تنظيـم ماراثـون المحافظـات فـي نسـخته الأولـى، مسـتهدفا تطويـر مفهـوم الرياضـة فـي سـلطنة عُمـان وإيجـاد بيئـة مناسـبة للعدائيـن مـن مختلـف الأعمـار، وتنفيـذ عـدد مـن الأيـام الرياضيـة فـي مختلـف المحافظـات، كمـا تـم تنظيـم معـرض العلـوم الرياضيـة، ومهرجـان الألعـاب التقليديـة للمـدارس، ومهرجـان ألعـاب القـوى فـي محافظـات الداخليـة ومسـندم والوسـطى، والمهرجـان السـنوي الرابـع للأشـخاص ذوي الإعاقـة

وقـام مركـز إعـداد القـادة بتنظيـم عـدد مـن الـدورات والنـدوات والملتقيـات الخاصـة بإعـداد وتأهيـل القيـادات الرياضيـة، كمـا نفّـذ المركـز دورة تدريبيـة فـي مجـال الإعلام الرياضـي تطرقـت إلـى مهـام ومسـؤوليات الصحفـي الرياضـي والسـمات والمهـارات الواجـب التمتـع بهـا، وفهـم طبيعـة الحديـث الصحفـي والتحقيـق الصحفـي والمقابلـة التلفزيونيـة والإذاعيـة ومهـارات إجـراء الحـوار الإعلامـي فـي المجـال الرياضـي وأخلاقيـات العمـل الإعلامـي

وتتضمـن خطـة عـام 2024 تنفيـذ نسـخة جديـدة مـن مسـابقة المشـاريع الرياضيـة «شـاركْنا التغييـر» الموجهـة للفـرق الأهليـة ومؤسسـات المجتمـع المدنـي والمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، وتنفيـذ مشـروع منظومـة إعـداد الرياضييـن، ودعـم الرياضييـن الواعديـن والمشـاركات الخارجيـة، ودعـم المشـاركات الإقليميـة والدوليـة للأنديـة الرياضيـة، وتنفيـذ مراكـز إعـداد الرياضييـن التـي تركـز علـى اكتشـاف المواهـب الرياضيـة الواعـدة مـن خـلال إقامـة مراكـز تدريبيـة فـي الأنديـة الرياضيـة لمختلـف الرياضـات بالتعـاون مـع الاتحـادات الرياضيـة.

أبرز الإنجازات الرياضية المحققة خلال عام 2023

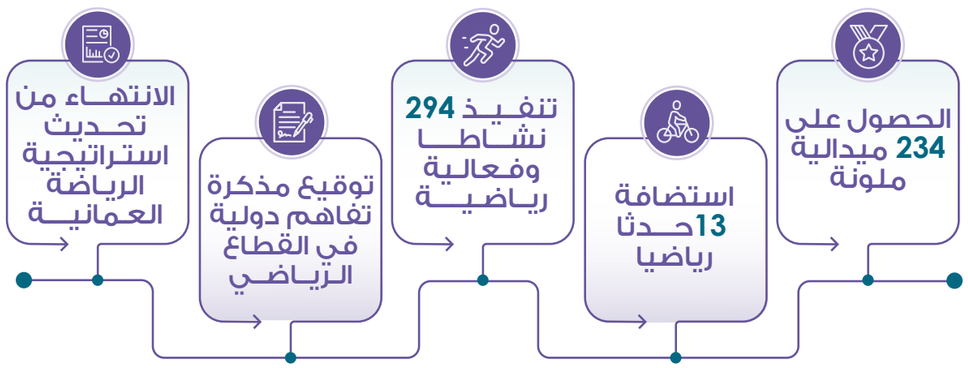

محور الاقتصاد والتنمية

أولويـــة القيادة والإدارة الاقتصادية

التوجه الاستراتيجي: قيادة اقتصادية ديناميكية بكفاءات متجددة تعمل في إطار مؤسسي متكامل

تعمل سلطنة عُمان على بناء قيادات اقتصادية ديناميكية تعمل في إطارٍ مؤسسيّ متكامل على تحقيق أهداف التنمية والأولويات التي تنص عليها رؤية عُمان 2040 خاصة في الجانب الاقتصادي بما يشتمل عليه من قطاعات استثمارية وصناعية وتجارية وسياحية وعمرانية ونحوها من القطاعات الأخرى التي تمثّل العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

وتأتي أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية على أعلى سلم الهرم في أولويات محور الاقتصاد والتنمية كأولوية موجهة وممكنة للشأن الاقتصادي، وتسعى أولوية «القيادة والإدارة الاقتصادية» إلى بناء قيادات عُمانية ممكنة لديها القدرة على قيادة دفة الاقتصاد العُماني بخطوات واثقة إلى آفاق أرحب وفق التوجهات الاستراتيجية والأولويات الوطنية التي تركز عليها أولويات رؤية عُمان 2040 – لا سيما أولويات محور الاقتصاد والتنمية – ومزوّد بإدارات عليا متجددة قائمة على كفاءات تناسب ديناميكية السوق والتوقعات المستقبلية والتغيرات المتسارعة وفق منظومة تشريعات اقتصادية فعّالة وممكنة تواكب المتغيرات وبالصورة التي تسهم في بناء اقتصاد تنافسي مواكب للمتغيرات المحلية والعالمية وفي تحقيق التنسيق الواضح بين السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية والاستثمارية والصناعية والبيئية والمكانية وسياسات سوق العمل، بما يضمن التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص وعدم تداخل أدوارهما في المنظومة الاقتصادية

دور أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية في أولويات محور الاقتصاد والتنمية

يذكر أن سلطنة عمان تحسنت في مؤشر الحوكمة العالمية– ركيزة الجودة التنظيمية في آخر صدور للمؤشر (سنة 2022) بعد أن تراجع المؤشر في سنة 2021، وجاء التحسن في مؤشرات فرعية تعنى بقياس الجودة التنظيمية في الاستثمار

أولويـــة القيادة والإدارة الاقتصادية

مؤشر الحوكمة - الجودة التنظيمية

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **1.23** أو من أفضل **30** دولة	القيمة > **1.44** أو من أفضل **20** دولة

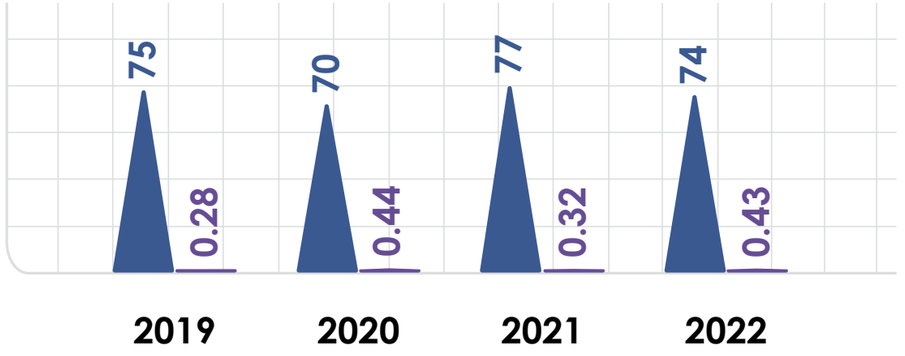

دور اللجنة المالية والاقتصادية في الإشراف على البرامج الوطنية

كان للجنة المالية والاقتصادية بمجلس الوزراء دور محوري في تأسيس القاعدة السليمة للانطلاق نحو تحقيق متطلبات «أولوية القيادة والإدارة الاقتصادية» التي تنشدها رؤية عُمان 2040 خاصة فيما يتعلق بالأولويات المندرجة في محوري الاقتصاد والتنمية والبيئة المستدامة {التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية، سوق العمل والتشغيل، القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي، تنمية المحافظات والمدن المستدامة، البيئة المستدامة والموارد الطبيعية}، وقد أسهمت قرارات اللجنة بالعام 2023م – في ضوء إشرافها على سير أداء البرامج الوطنية المحركة لتلك الأولويات وهي: (البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي، والبرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي، والبرنامج الوطني للاستثمار وتنمية الصادرات، والبرنامج الوطني للتشغيل، والبرنامج الوطني للحياد الصفري الكربوني، والبرنامج الوطني للتحول الرقمي الحكومي) في الدفع بمبادرات ومشاريع تلك البرامج الوطنية وغيرها من الملفات ذات الصلة بمحور الاقتصاد والتنمية في الرؤية، وهذا الأمر انعكس إيجابا على تحريك أولويات المحور الاقتصادي، كما قامت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 –بتوجيه من اللجنة المالية والاقتصادية– بتطوير حوكمة لمواءمة عمليات التخطيط والتنفيذ في البرامج الوطنية لضمان تكامل الجهود وتعظيم الأثر في تحريك مؤشرات أولويات المحور الاقتصادي

حوكمة الإشراف على البرامج الوطنية

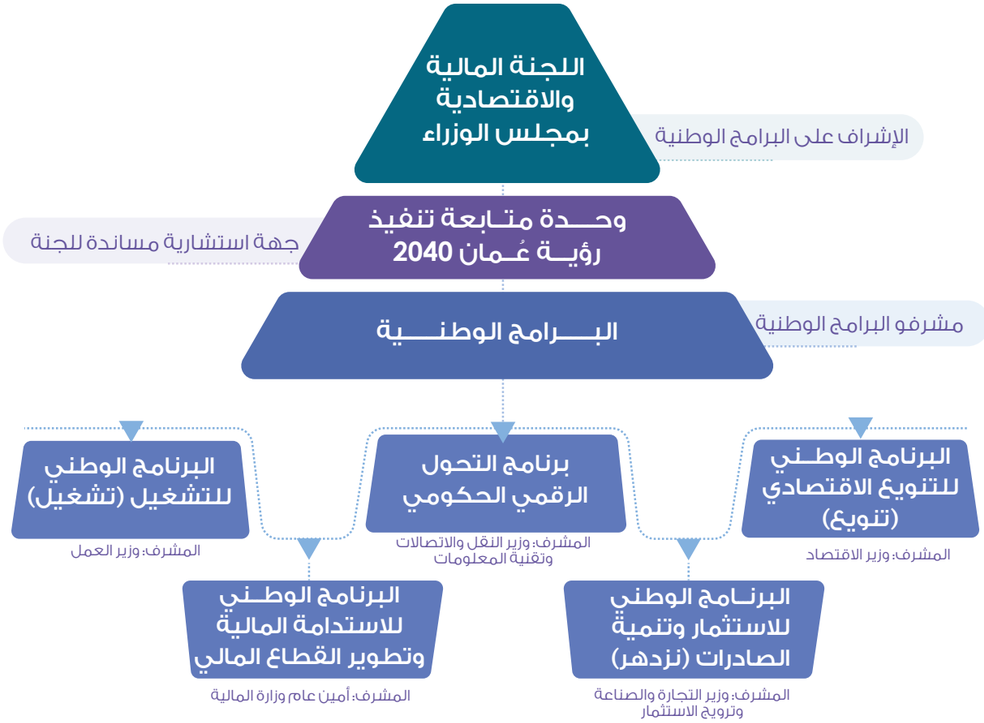

في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن مؤشر نسبة عجز / فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهو أحد مؤشرات أولوية الإدارة والقيادة الاقتصادية قد سجل فائضا ماليا للسنة الثانية على التوالي بنسبة 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغت قيمة الفائض المالي (932 مليون ريال عماني)، يذكر أن المؤشر بدأ في التحسن من عجز بنسبة –15.5% في عام 2020 إلى فائض لسنتين متتاليتين (2023،2022)، علما بأن الرؤية تستهدف نسبة عجز/ فائض إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى 3%.

مؤشر نسبة عجز / فائض الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي

المستهدف 2030	المستهدف 2040
لا يتجاوز 3% – سنوياً	لا يتجاوز 3% – سنوياً

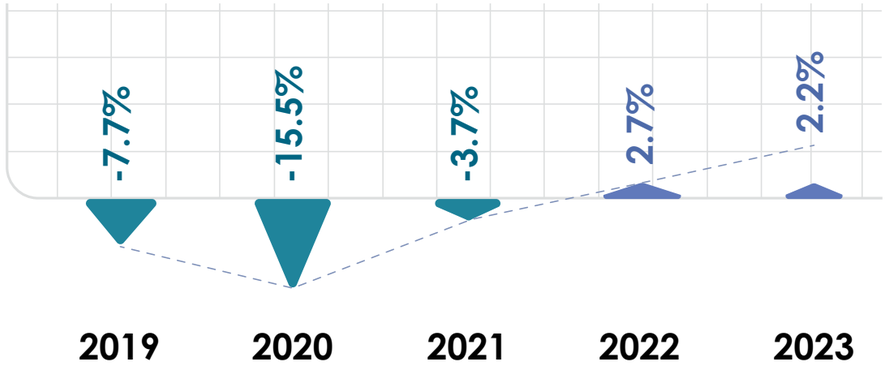

كما حقق مؤشر نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل إجمالي 4.5% منذ انطلاق الرؤية وهو معدل يقارب المستهدف في الرؤية حيث تستهدف الرؤية نسبة 5% نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أولويـــة القيادة والإدارة الاقتصادية

مؤشر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

المستهدف 2030	المستهدف 2040
5% سنوياً	**5%** سنوياً

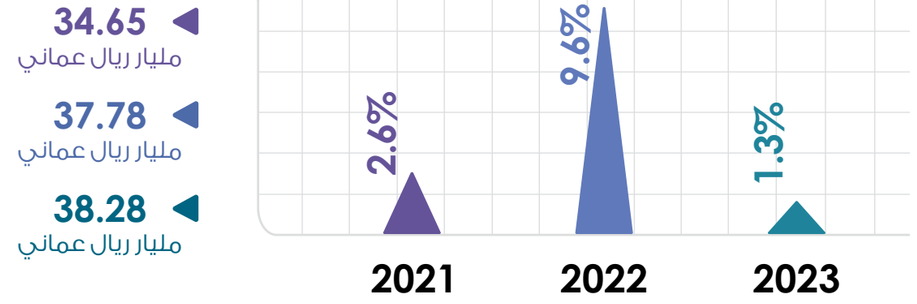

تطوير القيادات الوطنية

إن لتمكين القيادات الوطنية دور محوري في التنمية الاقتصادية وهو أحد أبرز الأهداف التي تركز عليها أولوية «القيادة والإدارة الاقتصادية»؛ إذ تلعب القيادات الاقتصادية دورا مهما في تنفيذ استراتيجيات وبرامج وحدات الجهاز الإداري للدولة والشركات في القطاعين العام والخاص وقيادتها نحو المساهمة الإيجابية في النمو الاقتصادي

وتقوم الأكاديمية السلطانية للإدارة التي تأسست وفقا للمرسوم السلطاني رقم (2022/2) بتنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات التطويرية الرامية إلى بناء القيادات الإدارية في القطاعين العام والخاص وتأهيلها لتكون «صانعة» قرار في مؤسساتها، وبما ينعكس إيجابا على تطوير العمل المؤسسي في وحدات الجهاز الإداري للدولة والارتقاء بإدارة القطاع الخاص للمستوى العالمي

وشهد عام 2023 تنفيذ العديد من البرامج من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة، ففي مجال القيادات الحكومية تم تنفيذ برنامجين تخصصيين و(6) برامج تنفيذية من أبرزها البرنامج الوطني لتطوير القيادات واستشراف المستقبل، وبرنامج الماجستير في القيادة والإدارة، وبرنامج تدريب مدرّب معتمد، بالإضافة إلى برنامج السياسات العامة والتخطيط الاستراتيجي وفق مسارين تم تخصيص المسار الأول لأصحاب السعادة والثاني لمديري العموم، وبلغ عدد المشاركين في هذه البرامج (247) مشاركا والجهات المستفيدة (60) جهة.

وفي قطاع الأعمال قامت الأكاديمية بتنفيذ (3) برامج تنفيذية هي برنامج القيادات الاقتصادية، وبرنامج رؤساء مجالس إدارة الشركات الحكومية، وبرنامج اعتماد، وشارك في هذه البرامج (338) مشاركا واستفادت منها (96) جهة، وفي مجال الإدارة المحلية تم تنفيذ المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية، وبرنامج أصحاب السمو والمعالي والسعادة المحافظين ورئيس بلدية مسقط ورئيس بلدية ظفار، بالإضافة إلى برنامج أصحاب السعادة الولاة، وقد غطت هذه البرامج جميع المحافظات الـ (11)، وقامت الأكاديمية أيضا بتنفيذ البرنامج التعريفي لأعضاء مجلس عُمان بمشاركة المكرمين أعضاء مجلس الدولة وأصحاب السعادة أعضاء مجلس الشورى.

الفئات المستفيدة من البرامج المنفذة من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة في عام 2023

القطاع العام
- أصحاب السعادة الوكلاء ومن في حكمهم
- مديرو العموم ومن في حكمهم
- مديرو الدوائر ومن في حكمهم
- رؤساء الأقسام ومديرو المشاريع ومن في حكمهم

القطاع الخاص
- القيادات الاستراتيجية
- القيادات العليا
- القيادات الوسطى

الإدارة المحلية
- أصحاب السمو والمعالي والسعادة المحافظون ورؤساء بلدية مسقط وبلدية ظفار
- أصحاب السعادة الولاة ومجالس البلديات
- مسؤولو الإدارات المحلية

مجلس عُمان
- مجلس الدولة
- مجلس الشورى

الجهات المستهدفة والبرامج المنفذة في عام 2023

الجهات المستهدفة	عدد البرامج والمبادرات والجلسات الحوارية	عدد المشاركين	عدد الجهات المستفيدة
القيادات الحكومية	17	247	60
قطاع الأعمال	12	338	96
الإدارة المحلية	11	44	11 محافظة
مجلس عُمان	5	176	2

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التوجه الاستراتيجي: اقتصاد متنوع ومستدام قائم على التقنية والمعرفة والابتكار، أطره متكاملة وتنافسيته متحققة، مستوعب للثورات الصناعية، ويحقق الاستدامة المالية

تهدف أولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية إلى بناء قاعدة اقتصادية متينة تُسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتؤدي إلى إيجاد اقتصاد تنافسي قائم على الابتكار والمعرفة وتوظيف التقنيات الحديثة لتحقيق ذلك

وتركّز الأولوية على توسيع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، وتنويع الشركاء التجاريين، وتعميق الاستثمار في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير القدرات المحلية في مجال الابتكار والإبداع، وإيجاد سياسات مالية ونقدية واقتصادية متكاملة ومستدامة، وإيجاد بيئة أعمال جاذبة للجميع.

التنويع الاقتصادي

يساهم التنويع الاقتصادي في التقليل من الاعتماد على النفط وتوفير فرص عمل أكثر تنوعا واستدامة للمواطنين، وقد اتخذت سلطنة عُمان عددا من الخطوات لتحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التركيز على تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتعزيز أداء القطاعات الرئيسية المعتمدة في الخطة الخمسية العاشرة (2021-2025) من أجل تحقيق مستهدفات التنويع الاقتصادي وهي: الصناعات التحويلية، والنقل والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتعدين، والأمن الغذائي

قطاعات التنويع الاقتصادي في الخطة الخمسية العاشرة (2021 - 2025)

القطاع	أبرز الجهود
الصناعات التحويلية	▪ تمكين المصانع العمانية نحو الثورة الصناعية الرابعة. ▪ افتتاح مصفاة الدقم. ▪ وضع خارطة طريق لتحسين البيئة التنافسية في قطاع الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية.
النقل والخدمات اللوجستية	▪ إشهار البرنامج التنفيذي لمركز عمان للوجستيات. ▪ الإعلان عن مشاريع وفرص استثمارية بـ 1.6 مليار ريال عُماني في مجالات الشؤون البحرية والنقل الجوي والخدمات اللوجستية.
السياحة	▪ ارتفاع عدد المسافرين عبر مطار مسقط الدولي في عام 2023 إلى 11.5 مليون مسافر مقابل 7.6 مليون مسافر في عام 2022. ▪ ارتفاع عدد نزلاء الفنادق (فئة 3 إلى 5 نجوم) في 2023 إلى نحو 2.1 مليون شخص مقابل 1.6 مليون شخص في عام 2022. ▪ ارتفاع إيرادات الفنادق في 2023 إلى 229.2 مليون ريال عماني مقابل 185.7 مليون ريال عماني في 2022 . ▪ ارتفاع نسبة الإشغال الفندقي في 2023 إلى 48.9% مقابل 44.9% في عام 2022.

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التعدين	توقيع 12 اتفاقية لتصل المساحة الإجمالية لمناطق الامتياز التي تغطيها هذه الاتفاقيات 21480 كيلومترًا مربعا.
الأمن الغذائي	زيادة المساحة المزروعة إلى أكثر من 276 ألف فدان وتحقيق زيادة بأكثر من 10% في الإنتاج الزراعي.

تطور مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

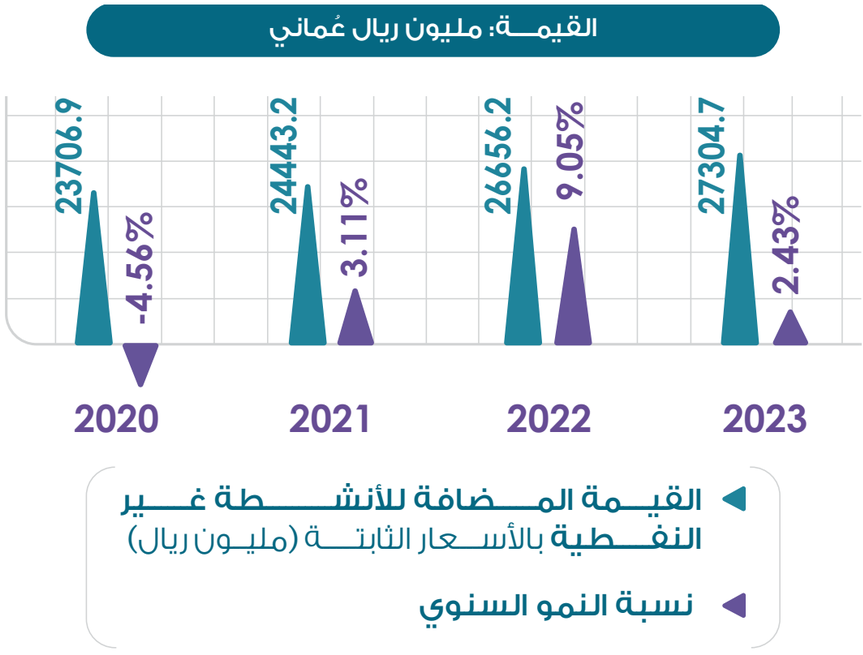

المصدر: النشرات الشهرية للمركز الوطني للإحصاء والمعلومات - بيانات أولية

ويعد البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي «تنويع» الذي تشرف عليه وزارة الاقتصاد أحد البرامج الوطنية المسرّعة والممكّنة للخطة الخمسية العاشرة، ويركّز البرنامج على حلحلة التحديات وتعزيز القاعدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية إضافة إلى تعميق مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال إيجاد منظومات اقتصادية تعزز العلاقات التشابكية بين هذه القطاعات وأنشطتها المختلفة.

ويعمل البرنامج على مساعدة الجهات المعنية لتحقيق المستهدفات المتعلقة بقطاعات التنويع الاقتصادي، مع التركيز على رفع نسبة مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة نسبة الصادرات السلعية غير النفطية من إجمالي الصادرات، وتسريع تحقيق المؤشرات المرتبطة بأولوية التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

وكذلك يعمل جنبا إلى جنب مع البرامج الوطنية الأخرى المسرّعة لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040 من خلال مؤشرات أداء واضحة وأدوار تكاملية تضمن عدم تداخل الأعمال بينها، ويتمثل دور برنامج «تنويع» في رسم التوجه الاقتصادي الاستراتيجي وتحديد القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي ينبغي التركيز عليها من أجل أن تعمل البرامج الوطنية الأخرى – كلٌّ في مجال اختصاصه – على تنفيذ أولوياتها وفقا لهذه التوجهات.

وقد قام البرنامج الوطني للتنويع الاقتصادي بالدور التخطيطي من حيث تزويد البرامج الأخرى كلٌّ حسب مجال عمله بالمخرجات التي يتم استخلاصها من خلال تحليل البيانات اللازمة والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاستكمال عملية تنفيذها بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة

ومن خلال عمل البرنامج واعتمادا على استخدام عدد من الأدوات الاستراتيجية، رصد البرنامج مجموعة من التحديات والفجوات والفرص وقام

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

بتحليلها وفرزها ووضع حلول ومبادرات لحلحلتها وردم الفجوات خصوصا التي من شأنها أن تؤثر على جهود التنويع الاقتصادي في سلطنة عُمان، وقد تم تقسيم هذه الحلول والمبادرات إلى (3) مسارات رئيسية تشمل: الاقتصاد الكلي، والقطاعات الاقتصادية، والعلاقات التشابكية بين القطاعات، **وبناء على ذلك خرج البرنامج بحزمة من المخرجات على النحو التالي:**

1. سياسات للتنويع الاقتصادي
2. مبادرات تنفيذية للتنويع الاقتصادي
3. التجمعات الاقتصادية المتكاملة

وتساهم هذه المخرجات في حلحلة التحديات وتعزيز القاعدة الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية إضافة إلى تعميق مفهوم التنويع الاقتصادي من خلال إيجاد منظومات اقتصادية تعزز العلاقات التشابكية بين هذه القطاعات بأنشطتها الاقتصادية المختلفة، وقد قام البرنامج بتأطير هذه المخرجات ومواءمتها مع جميع الجهات ذات العلاقة وإحالتها إلى الجهات المنفذة بعد أن تم اعتماد الإطار العام لهذه المخرجات.

1. سياسات للتنويع الاقتصادي:

تمثل السياسات المتعلقة بالتنويع الاقتصادي مجموعة من التوجّهات الوطنية التي تحدد مسارات وطنية على مستوى شمولي والتي بدورها تتطلب عددًا من الأدوات والوسائل والإجراءات التي تُستخدم لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف الاقتصادية. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة، وتقليل الاعتماد على القطاعات الاقتصادية الحساسة للتقلبات الاقتصادية العالمية

السياسات المقترحة من برنامج تنويع

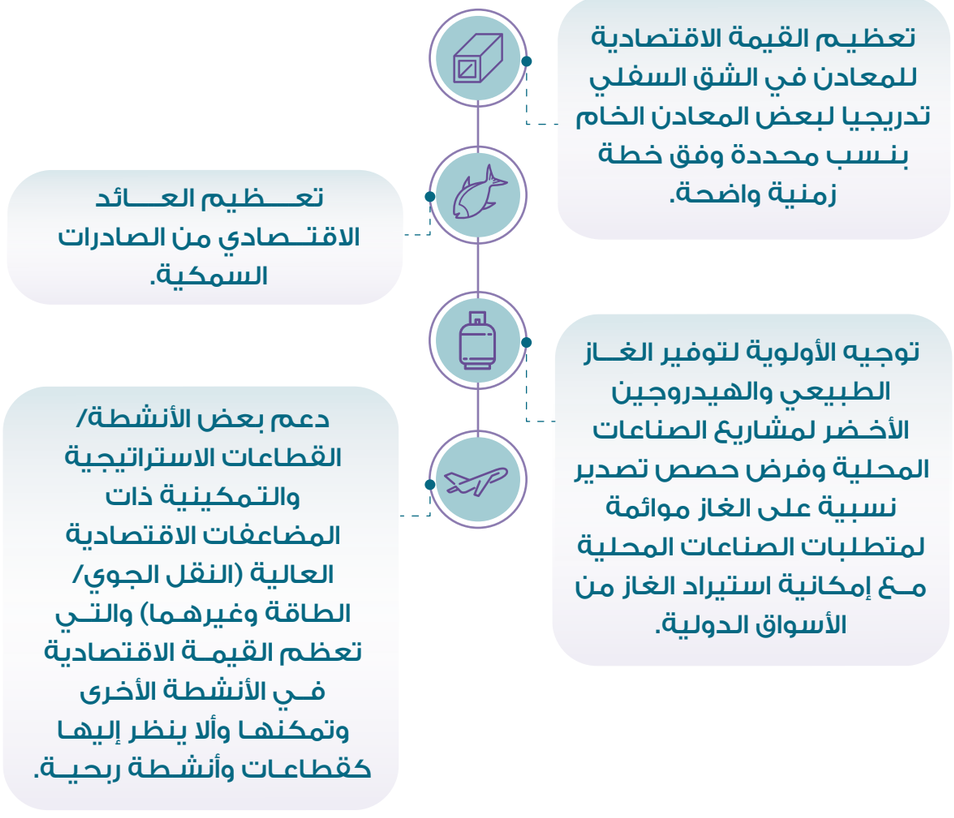

الجدير بالذكر أن الأثر المتوقع لهذه السياسات يكمن في تعظيم القيمة المضافة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والتوسع في الصناعات القائمة على قطاعات التنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تعزيز المحتوى المحلي وزيادة الفرص الوظيفية، وكذلك إيجاد فرص تنافسية للاستثمار

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

2. مبادرات للتنويع الاقتصادي:

تعـد المبـادرات المتعلقـة بالتنويـع الاقتصـادي برامـج ومكاسـب سـريعة تهـدف إلـى تحسـين الأداء الاقتصـادي لسـلطنة عُمـان، وتشـمل مختلـف القطاعـات وهـي مـن العوامـل المهمـة فـي تطويـر الاقتصـاد وتحسـين مسـتوى الحيـاة، وتهـدف هـذه المبـادرات إلـى تحفيـز النمـو الاقتصـادي وايجـاد فـرص عمـل جديـدة مـن خلال توفيـر الدعـم الـلازم للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وتحفيـز الاسـتثمار فـي القطاعـات الجديـدة والمتنوعـة.

المبادرات المقترحة من برنامج «تنويع» لتحقيق التنويع الاقتصادي

المبادرات المقترحة من برنامج «تنويع» لتحقيق التنويع الاقتصادي

- تنظيم بيع وشراء المعادن لتسويقها في الأسواق الدولية بشكل مباشر وبما يؤدي إلى زيادة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي.
- بناء شراكات اقتصادية دولية تساهم في بناء توجه استراتيجي يجعل سلطنة عُمان مركزا عالميا للمتاجرة بالمعادن مستقبلا.
- تحقيق تكاملية الموانئ البرية والبحرية والجوية تحت مظلة واحدة بهدف استدامة الأعمال ورفع كفاءة القطاع وتعزيز تنافسية الموانئ العُمانية.
- تنويع مصادر استيراد السلع الغذائية الأساسية تحسبا لأي أزمة طارئة تؤثر على استيراد تلك السلع أو أسعارها.
- إنشاء 5 تجمعات اقتصادية متكاملة تشمل القطاعات الاقتصادية الرئيسية في الخطة الخمسية العاشرة.

3. التجمعات الاقتصادية المتكاملة

تعـد التجمعـات الاقتصاديـة المتكاملـة أو مـا يعـرف أيضـا بالعناقيـد الاقتصاديـة جـزءًا مـن اسـتراتيجية التنميـة للعديـد مـن دول العالـم، وإحـدى الأدوات الاقتصاديـة الحديثـة والفعالـة لتسـريع النمـو، وتحقيـق التنويـع الاقتصـادي، وتضـم هـذه التجمعـات عـددًا مـن الصناعـات أو القطاعـات المتشـابكة والمترابطـة (مـن حيـث سلاسـل القيمـة والخدمـات والمنتجـات) فـي حيّـز جغرافـي واحـد، وتوفـر إطـارًا تنظيميًّا يسـمح بتركيـز المـوارد والتمويل للشـركات والموردين ومقدمـي الخدمـات المختلفـة فـي التجمعـات للربـط بيـن القطاعـات بعلاقـات تكامليـة وتنافسـية أماميـة، وخلفيـة، وعموديـة، وأفقيـة.

كمـا يأتـي تقديـم هـذا النمـوذج فـي سـلطنة عُمـان لأول مـرة بهـذا الأسـلوب امتـدادا لجهـود سـابقة تـم البنـاء عليهـا ومعالجـة أبـرز مـا رشـح مـن تحديـات

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

فـي نمـاذج مصغـرة سـابقة، ويأتـي ذلـك ضمـن إطـار واضـح لفهـم العلاقـات والمنافـع، وذلـك لتحقيـق قيمـة مضافـة عاليـة ومكاسـب إنتاجيـة للاقتصـاد الوطنـي، والـذي قـد يظهـر فـي زيـادة التنافسـية والقـدرات علـى الابتـكار والتطويـر وزيـادة الكفـاءة والوصـول إلـى العالميـة، ويأتـي دور الحكومـة فـي تطويـر التجمعـات متمثلا فـي تقديـم الدعـم والتسـهيلات وإيجاد التشـريعات والسياسـات الملائمـة لتشـغيلها.

وقـد جـاء اقتـراح هـذه التجمعـات بنـاءً علـى مـا تـم إنجـازه خـلال المرحلـة الأولى للبرنامـج مـن دراسـة الوضـع الراهـن والمقارنـات المعياريـة التـي أتـت فـي مجملهـا داعمـة لمبـدأ التجمعـات الاقتصادية التـي تضمـن الترابطـات والتشـابكات بيـن الأنشطة الاقتصادية وتعـزز القيمـة المضافـة، وتتضمـن هذه التجمعـات الاقتصادية المتكاملة مقتـرح الحوكمـة لهـذه المشـاريع الكبـرى وتحليـل سلاسـل القيمـة والفـرص الاسـتثمارية والبنيـة الأساسـية المطلوبـة، كمـا تتضمـن مؤشـرات قيـاس الأداء لتحقيـق العائـد الاقتصادي، وقـد انتهـى البرنامـج مـن تحليـل سلاسـل القيمـة للتجمعـات الاقتصاديـة الخمسة المرتبطة بقطاعـات التنويـع الاقتصادي والـذي تـم فيـه رصـد أبـرز التحديـات والفـرص المتعلقـة بهـا، وكذلـك الفـرص الاسـتثمارية المتعلقـة بهـذه التجمعـات وتأطيـر الفـرص الأبرز منهـا والممكنـات

الآثار الاقتصادية المتوقع تحقيقها من خلال التجمعات الاقتصادية

- إيجاد فرص وظيفية.
- نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- توازن ميزان المدفوعات.
- تعزيز القيمة المضافة.
- تحقيق التنويع الاقتصادي.

- تقليل تكاليف الإنتاج.
- تركيز التمويل والخبرات الفنية والتكنولوجية والبشرية.
- جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمار محليا.
- اقتصاديات الحجم.
- تحول جوهري نوعي للنموذج التنموي.

وفيمـا يلـي قائمـة بالتجمعـات الاقتصاديـة المتكاملـة المقترحـة ونبـذة مختصـرة لـكل منهـا

1. **التجمـع الاقتصـادي المتكامـل في منطقة شـليم:** منظومـة اقتصاديـة متكاملـة لمنطقـة شـليم للمعـادن الصناعيـة بالتعـاون مـع جهـاز الاسـتثمار العمانـي (شـركة تنميـة معـادن عمـان) والمؤسسـة العامـة للمناطـق الصناعيـة "مدائن". وتعد منطقـة شـليم مـن مناطـق المعـادن الواعـدة نظـرا لموقعهـا الجغرافـي المطـل علـى ممـرات بحريـة إقليميـة ومحتواهـا الجيولوجـي الشـامل لخامـات الجبـس، والصخـور الكلسـية، والدولوميـت. يهـدف التجمـع إلـى تحفيـز النمـو الاقتصادي فـي مختلـف القطاعـات وتعزيـز التشـابكات والترابطـات بيـن القطاعـات الاقتصاديـة بهـدف توسـيع القاعـدة الإنتاجيـة والتصديريـة وتمكيـن القطـاع مـن رفـع مسـاهمته فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي، وتسـعى المبـادرة إلـى إيجـاد منظومـة اقتصاديـة متكاملـة للمنطقـة بجميـع (المرافـق التعدينيـة، والصناعيـة، والثـروة السـمكية بالإضافة إلى السـياحة وقطـاع اللوجسـتيات)

2. **التجمـع الاقتصـادي المتكامـل فـي محافظـة الداخليـة:** يسـعى برنامـج تنويـع إلـى إيجاد تجمعـات اقتصاديـة متكاملـة بمحافظة الداخلية تشـمل جميع القطاعات (السـياحية والزراعيـة والصناعيـة واللوجسـتية)، ويهـدف

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

التجمـع إلى تحفيـز النمـو الاقتصادي فـي مختلـف القطاعـات وتعزيـز التشـابكات والترابطـات الأماميـة والخلفيـة بيـن القطاعـات الاقتصاديـة بهـدف توسـيع القاعـدة السـياحية وتمكيـن هـذا القطـاع من المسـاهمة فـي الناتـج المحلـي الإجمالي وتمكيـن برنامـج مركزيـة تنميـة المحافظـات، ويعد نموذجـا يحتـذى بـه فـي مختلـف المحافظـات مستقبلا

3. **التجمـع الاقتصادي لسلسـلة التبريد في ولاية الدقم:** تسـعى المبـادرة إلى تطويـر وتحسـين المنظومـة اللوجسـتية المتكاملـة لسلسـلة التبريـد التـي مـن شـأنها أن تعـزز مـن جـودة الصـادرات مـن خـلال تعظيـم الشـق الخلفـي والشـق الأمامـي كالأسـماك والمنتجـات الزراعيـة والصناعـات الغذائيـة الأخـرى والخدمـات المرتبطـة بسلسـلة التبريـد، والوصـول إلى الأهداف الاستراتيجية بـأن تصبـح المنطقـة الاقتصادية الخاصة بولاية الدقـم مركـزا إقليميـا لسلسـلة التبريـد فـي المنطقـة وذلـك مـن خـلال وضـع التشـريعات والحوافـز الجاذبـة المرتبطـة بسلسـلة التبريـد وتحسـين بيئـة الأعمال بهدف تحفيـز النمـو الاقتصادي فـي مختلـف القطاعـات وتعزيـز التشـابكات والترابطـات بيـن القطاعـات الاقتصادية بهـدف توسـيع القاعـدة الإنتاجيـة والتصديريـة وتمكيـن القطاعـات الفرعيـة مـن رفـع مسـاهمتها فـي الناتـج المحلـي الإجمالي.

4. **التجمـع الاقتصادي المتكامـل بمنطقـة النجـد:** منظومـة اقتصاديـة متكاملـة لمنطقـة النجـد الزراعيـة بالتعـاون مـع مكتـب تطويـر نجـد، وتعد المنطقـة مـن المناطـق الزراعيـة الواعـدة نظـرا لموقعهـا الجغرافـي المهـم ومناخهـا المناسـب لزراعـة معظـم المحاصيـل علـى مـدار العـام، وتهـدف المبـادرة إلـى تحفيـز النمـو الاقتصـادي فـي مختلـف القطاعـات وتعزيـز التشـابكات والترابطـات الأماميـة والخلفيـة بيـن القطاعـات الاقتصادية بهـدف توسـيع القاعـدة الإنتاجية والتصديرية وتمكيـن القطـاع

من المساهمة فـي الناتج المحلـي الإجمالي وسـد الفجـوة الغذائية، وتنميـة المحتـوى المحلـي، كما يسـعى التجمـع إلى إيجاد منظومـة اقتصاديـة متكاملـة للمنطقـة بجميـع المرافـق (الزراعيـة والصناعيـة واللوجسـتية) ويعد نموذجـا يحتـذى بـه فـي مختلـف المحافظـات مستقبلا

5. **التجمـع الاقتصادي المتكامـل لصناعـات الألمنيـوم بولاية صحـار:** يهدف هـذا التجمـع إلـى ربـط الشـق العلـوي لصناعـة الألمنيـوم بالشـق السـفلي مـن خلال توسـيع القاعـدة الإنتاجيـة فـي الألمنيـوم السـائل وإنشـاء مجموعـة مـن الصناعـات فـي الشـق السـفلي للألمنيـوم ذات قيمـة مضافـة أعلـى وتمكيـن صناعـة الألمنيـوم مـن النمـو. ويرتبـط قطـاع الصناعـات التحويليـة فـي هـذا التجمـع بقطـاع النقـل واللوجسـتيات مـن خلال سلاسـل التوريـد المتكاملـة والحلـول اللوجسـتية والتخزينيـة المبتكـرة والمتكاملـة بيـن المصانـع جميعهـا، وتقـوم كذلـك حـول هـذا القطـاع المركـزي مجموعـة مـن الخدمـات المشـتركة كمختبـرات الجـودة ومراكـز التدريـب والتأهيـل ومنافـذ التسـويق وكذلـك توجـد مسـاحة كبيـرة لتكامـل هـذه المصانـع للاسـتفادة بشـكل متكامـل مـن جميـع المـوارد والخدمـات بالمنطقـة

القيمة المحلية المضافة

يُسـهم المحتـوى المحلـي أو مـا يُطلـق عليـه القيمـة المحليـة المضافـة فـي تعزيـز الصناعـات القائمـة، وتوطيـن صناعـات جديـدة، وإنشـاء صناعـات تحويليـة قائمـة علـى المـواد الخـام المحليـة وهـو مـا يرفـع القيمـة الاقتصاديـة للمـواد الخـام المحليـة

ويُقصـد بالمحتـوى المحلـي: القيمـة المضافـة للاقتصـاد الوطنـي الناتجـة عـن اسـتخدام عناصـر المحتـوى المحلـي أي عناصـر الإنتـاج المكونـة مـن القـوى

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

العاملـة، والمنتجـات الوطنيـة والمحليـة، والأصـول الثابتـة، وتطويـر المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، وغيرهـا، وقـد قامـت الأمانـة العامـة لمجلـس المناقصـات برسـم الخطـط الاسـتراتيجية والتنفيذيـة للتغلـب علـى التحديـات التـي تواجـه تطبيـق سياسـة المحتـوى المحلـي وبمـا يـؤدي إلـى تعزيـز الاقتصـاد الوطنـي وتحقيـق التنميـة الشـاملة، وقـد شـهد عـام 2023 تنفيـذ العديـد مـن الجهـود لتعزيـز المحتـوى المحلـي تضمنـت العديـد مـن الإجـراءات التشـريعية والبرامـج التنفيذيـة

وتركّـز الخطـط المسـتقبلية للمحتـوى المحلـي التـي تـم إعدادهـا بمـا يتوافـق وتوجهـات رؤيـة عُمـان 2040 علـى تفعيـل وتطبيـق السياسـة الوطنيـة للمحتـوى المحلـي، وتنفيـذ برنامـج الـولاء للمنتـج المحلـي الـذي يركـز علـى تشـجيع الأفـراد والأسـر علـى شـراء المنتجـات المحليـة، واسـتكمال البرامـج المتعلقـة بحوكمـة المحتـوى المحلـي.

الجهود المبذولة لتعزيز القيمة المحلية المضافة

- إصدار لائحة تنظيم المحتوى المحلي .
- إصدار القائمة الإلزامية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتضمن إلزام المتعاقدين مع الجهة الحكومية بشراء المنتجات والخدمات من مصانع وطنية أو مورّدين محليين.
- تأسيس برنامج «معينك» من قبل الأمانة العامة لمجلس المناقصات ليكون منصة لإدارة المعرفة بين الخبراء المتطوعين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- بناء ثقافة المحتوى المحلي من خلال مجموعة من الفعاليات والبرامج وحلقات العمل التدريبية التي نفّذتها الأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- الإعفاء من الضمان البنكي المؤقت في المناقصات التي تطرحها الجهات الحكومية وشركات ومؤسسات القطاع الخاص.

- إعفاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من رسوم التسجيل في مجلس المناقصات.
- تعديل نسب التعمين في عقود المناقصات المسندة لتكون بشكل نوعي وليس بشكل كمّي.
- إضافة استراتيجية المحتوى المحلي في كافة المستندات المتعلقة بالقوى العاملة الوطنية .
- التكامل بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ برامج تعاون في مجالات التدريب والتمويل ودراسة الفرص الاستثمارية.
- مساهمة المشروعات والمشتريات الحكومية في دعم المنتجات الوطنية بمبلغ (14.6) مليون ريال عُماني، وصرف رواتب للعاملين العُمانيين بمبلغ (4.9) مليون ريال عماني.

مؤشرات تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البند	2023	2022
عدد المناقصات والمشتريات الحكومية المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	1783 مناقصة	388 مناقصة
قيمة الأعمال المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53,452,879 ريالا عُمانيا	1,759,548 ريالا عُمانيا
نسبة قيمة العقود الحكومية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي العقود المسندة	%7	%0.7

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

الاستدامة المالية

تعدّ الاستدامة المالية من الأولويات الوطنية التي تسعى الحكومة من خلالها الوصول إلى الاستقرار المالي لضمان استقرار الاقتصاد ونموه المستدام.

حيث تهدف الاستدامة المالية في سلطنة عُمان إلى إدارة الموارد المالية بكفاءة وفعالية لتحقيق التوازن بين الإيرادات والانفاق العام، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية من خلال تنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمار وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وإدارة الدَين العام، وتكللت جهود البرنامج الوطني للتوازن المالي بتحسين المؤشرات المالية حيث انخفض مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 62.3% في عام 2021 إلى 35% في منتصف عام 2024، كما تحسن مؤشر العجز/الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي من عجز بنسبة 3.5% في عام 2021 إلى فائض لسنتين متتاليتين 2.7% و 2.2% لعامي 2022 و 2023 بالتتالي، وأسفرت جهود البرنامج في رفع كفاءة الإنفاق في تحسن مؤشر الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي وفق مستهدفات رؤية عمان 2040، وجاء تأسيس البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي «استدامة» استكمالا لجهود البرنامج الوطني لتحقيق التوازن المالي «توازن» بهدف الانتقال من التوازن المالي إلى تحقيق الاستدامة المالية. ويعمل برنامج «استدامة» على مسارين رئيسين ليكون ممكناً رئيسياً لنمو الاستثمارات والاقتصاد: مسار استكمال مبادرات الاستدامة المالية العامة ومسار تطوير القطاع المالي. وفيما يتعلق بمسار الاستدامة المالية تم بذل العديد من الجهود وتنفيذ مجموعة من المبادرات من قبل برنامج «استدامة» من بينها: رفع كفاءة الإنفاق الإنمائي، وإعداد وتطبيق دليل تسعير الخدمات الحكومية، وإعادة هيكلة الأمانة العامة لمجلس المناقصات، والشراء الاستراتيجي الحكومي الموحّد، وتطبيق منظومة الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى إعادة توجيه دعم الكهرباء والمياه ليستهدف الأسر التي يقل دخلها الشهري عن (1250) ريالا عمانيا، وقد ساهمت هذه المبادرة في تحسين كفاءة الدعم الحكومي

وقد أسهمت المبادرات السابقة في تحسين الوضع المالي، ورفع التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من قبل وكالات التصنيف العالمية، وتقليص الدَّين العام، وانتقال المالية العامة من العجز إلى تحقيق الفائض المالي.

النتائج المحققة في مسار الاستدامة المالية

- تحسّن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان ليرتفع في تقييم وكالة موديز في ديسمبر 2023 إلى (Ba1) مع نظرة مستقبلية مستقرة مقارنة بتصنيف عام 2019 عند (Ba3)، كما عدّلت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني في مارس 2024 نظرتها المستقبلية لسلطنة عُمان من مستقرة إلى إيجابية مع تثبيت التصنيف الائتماني عند (BB+).
- انخفاض محفظة الدَّين العام بنهاية مارس 2024 إلى (15.1) مليار ريال عماني مقارنة بـ (20.8) مليار ريال عماني في عام 2021.
- إطلاق منظومة الحماية الاجتماعية من خلال توحيد أنظمة التقاعد ودمج الصناديق.
- تحقيق الميزانية العامة للدولة في عام 2023 فائضا بـ (931) مليون ريال عماني مقارنة بعجز بلغ (2.6) مليار ريال عماني في عام 2019.

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

وفيما يتعلق بمسار تطوير القطاع المالي يعمل البرنامج حالياً على تنفيذ العديد من المبادرات بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، ومن بين أبرز هذه المبادرات: تعزيز دور بنك التنمية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير نظام الملاءة المالية بما يؤدي إلى تمكين المؤسسات المالية من تقديم أدوات تمويل مختلفة للفئات المستهدفة بناء على الجدارة الائتمانية، وتأسيس صندوق الاستثمار الجريء لمختلف الفئات بمساهمة البنوك، وإيجاد صانع للسوق ومزوّد للسيولة، وإنشاء سوق الشركات الواعدة ببورصة مسقط، وتحفيز طرح وإدراج الشركات في سوق رأس المال، وتطوير سوق أدوات الدَّين المحلي، وتأسيس الحاضنة الوطنية للتقنية المالية، وإعداد إطار التمويل السيادي المستدام

النتائج المحققة في مسار تطوير القطاع المالي:

- إطلاق خطة تطوير القطاع المالي.
- توقيع مذكرة تعاون مع سفارة المملكة المتحدة لدراسة فكرة تأسيس صندوق نمو الأعمال العُماني بمشاركة عدد من البنوك التجارية العاملة في سلطنة عُمان.
- إعداد المسودة الأولية لقانون الإعسار مع اللائحة التنفيذية كإطار تنظيمي ممنهج لحالات إعسار الأشخاص الطبيعيين.
- الإشراف المركزي على المبادرات المرتبطة بمنظومة التمويل الأخضر المستدام.

مستهدفات مبادرات تطوير القطاع المالي

المرتكز	المؤشرات الاستراتيجية	خطة الأساس 2022	المستهدف 2025	المستهدف 2030	المستهدف 2040
توفير الخيارات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي محفظة الإقراض البنكية	%3.7	%5.5	%9.7	%30
توجيه التمويل للقطاعات المستهدفة	نسبة الإقراض للقطاعات المستهدفة من إجمالي محفظة الإقراض البنكية	%10	%15	%20	%35
تعزيز الجاذبية للاستثمارات الأجنبية	نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة	%22	%24	%27	%35

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

تفعيل دور سوق رأس المـــال	مساهمة سوق الأسهم نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي	19.5%	23%	30%	50%
	مساهمة سوق أدوات الدَّين نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي	11%	14%	20%	60%
	معدل دوران الأسهم	10.4%	15%	20%	25%
تطـــوير منظومة التمـويـل الأخضـــر المستدام	نسبة التمويل الأخضر المستدام من إجمالي تمويل المشاريع الخضراء المستدامة المطلوبة	أقل من 1%	50%	67%	100%
التقنية المالية	عدد المعاملات غير النقدية (مليون ريال عماني)	11	25	100	100

السياسات المالية والنقدية والتصنيف الائتماني

سعت سلطنة عُمان من خلال الخطة المالية متوسطة المدى (2021 – 2025) إلى تبني سياسات مالية ترتكز على إعادة الانضباط والتوازن المالي بين الإيرادات والمصروفات لتقليص فجوة العجوزات المالية للميزانية العامة للدولة إلى مستويات مستدامة، كما تبنّت سياسة نقدية من شأنها المحافظة على استقرار الأسعار وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي وتكمن أهمية السياسات المالية التي تبنّتها سلطنة عمان في تعزيز الموقف المالي من خلال تحسين كفاءة الإنفاق الحكومي وتنظيم الضرائب وتنمية وتنويع الإيرادات المالية الحكومية بما بتماشى مع تحفيز الاقتصاد وتحسين أدائه بهدف الوصول إلى تحقيق الاستقرار والاستدامة المالية.

وفي الوقت نفسه سعت السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار سعر الصرف الثابت للريال العُماني، والحفاظ على مستويات ملائمة من المعروض النقدي مع الإدارة الفعّالة للسيولة المحلية المدعومة باحتياطيات مناسبة من النقد الأجنبي وتطبيق سياسات احترازية كلية مناسبة للحفاظ على الاستقرار المالي.

وتُسهم السياسة النقدية التي تتم إدارتها من قبل البنك المركزي العُماني إلى جانب التنسيق المستمر مع السياسة المالية التي تديرها وزارة المالية في تحقيق الاستقرار المالي والأهداف الاقتصادية الكلية وبالتالي يكون لها أثر إيجابي ملموس في تحسّن التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان، والمحافظة على استقرار الأسعار وزيادة الثقة في الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو الاقتصادي

ويعتبر مشروع تعزيز كفاءة السياسة النقدية في إطار نظام الصرف الثابت أحد أبرز المشروعات الطموحة للبنك المركزي العُماني، ويركز المشروع على تعزيز قدرة البنك المركزي العُماني في

- التأثير على أوضاع السيولة المحلية من خلال تبني إطار تشغيلي متكامل للإدارة النشطة للسيولة المحلية.
- استكمال الأطر المؤسسية والقانونية المنظمة لأداء البنك المركزي العُماني لدوره كمقرض أخير بما يدعم الحفاظ على الاستقرار المالي.
- تعزيز كفاءة سوقي النقد والصرف الأجنبي المحليين بما يحسّن آليات انتقال أثر السياسة النقدية ويدعم استقرار نظام سعر الصرف الثابت.
- تعزيز القدرات الوطنية في مجال بناء نماذج التنبؤ الاقتصادي الكلي وتحليل نتائجها والاستفادة منها في دعم صنع القرار الاقتصادي.

أولويـــة التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية

الإجراءات المتخذة لتعزيز أداء الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستدامة المالية

تقوية المركز المالي للدولة	خفض المديونية العامة للدولة من خلال استغلال الفوائض المالية نحو سداد الدَّين العام	ضبط وتحسين كفاءة الإنفاق	تعزيز وتنويع الإيرادات المالية

التصنيف الائتماني لسلطنة عمان

الجهة	التصنيف	تاريخ التصنيف
وكالة فيتش Fitch Ratings	BB مع نظرة مستقبلية إيجابية	ابريل 2023
	BB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة	سبتمبر 2023
	BB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة	مايو 2024
موديز MOODY'S	Ba2 مع نظرة مستقبلية إيجابية	مايو 2023
	Ba1 مع نظرة مستقبلية مستقرة	ديسمبر 2023
ستاندرد آند بورز S&P Global	BB مع نظرة مستقبلية إيجابية	مارس 2023
	BB+ مع نظرة مستقبلية مستقرة	سبتمبر 2023
	BB+ مع نظرة مستقبلية إيجابية	مارس 2024

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

التوجه الاستراتيجي: سوق عمل جاذب للكفاءات ومتفاعل ومواكب للتغيرات الديموغرافية والاقتصادية والمعرفية والتقنية

تهتم أولوية سوق العمل والتشغيل بتطوير هذا القطاع وجعله أكثر جاذبية للكفاءات الوطنية وبما يحقق مصالح جميع الأطراف ويساهم في زيادة فرص التوظيف واستقرار العمالة الوطنية بالقطاع الخاص

وتركّز الأولوية على إيجاد سوق عمل ذي منظومة تشريعية كفؤة، وتحسين الإطار الإداري والمؤسسي لسوق العمل، ومواكبة التطورات العالمية في مجال وظائف المستقبل، مع الاهتمام بتطوير مهارات العاملين، ورفع الإنتاجية، وتعزيز الثقافة الإيجابية في القطاع، وبناء منظومة تشغيل جاذبة ومستقطبة للشباب العُماني.

ومن المتوقع أن تُسهم الجهود المبذولة لتنفيذ أهداف ومرتكزات أولوية سوق العمل والتشغيل في رفع كفاءة سوق العمل، وزيادة حصة القوى العاملة العُمانية من إجمالي الوظائف المستحدثة في القطاع الخاص، وزيادة معدل إنتاجية القوى العاملة، وزيادة نسبة العمالة الماهرة من إجمالي العمالة في القطاع الخاص

مؤشرات سوق العمل في عام 2023

- صدور قانون العمل وفقا للمرسوم السلطاني رقم (53/ 2023)
- تدشين مشروع مسح احتياجات سوق العمل في منشآت القطاع الخاص
- 853 ألف إجمالي عدد العُمانيين العاملين في القطاعين العام والخاص
- 1.8 مليون إجمالي عدد الوافدين العاملين في القطاعين العام والخاص

- 6.4% نسبة النمو في أعداد العمانيين العاملين بالقطاعين العام والخاص
- 7% نسبة النمو في أعداد القوى العاملة الوافدة في القطاعين العام والخاص
- إصدار 707 ألف ترخيص للعمل
- تسجيل 634 ألف عقد عمل للعُمانيين والوافدين
- تدريب 9300 من الكوادر العُمانية الشابةضمن برامج التدريب المختلفة
- التعامل مع 18 ألف شكوى عمالية فردية وجماعية
- تنفيذ 1281 زيارة تفتيشية للتحقق من تطبيق لائحة السلامة والصحة المهنية

يعد قانون العمل الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (53/ 2023) أحد أبرز التشريعات الصادرة في عام 2023 لتنظيم سوق العمل، كما شهد عام 2023 صدور القرار الوزاري رقم (299/ 2023) بشأن تطبيق أحكام نظام حماية الأجور الذي يلزم صاحب العمل بتحويل أجور العاملين لديه إلى المصارف المرخصة محليا بما لا يتجاوز (7) أيام من تاريخ استحقاقها

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

أهداف قانون العمل الجديد

- الاستجابة للمستجدات التنموية والمتطلبات المستقبلية للتنويع الاقتصادي.
- تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرات التنافسية لسوق العمل.
- زيادة معدل الربحية والمساهمة في توسيع المنشآت وتنمية الأعمال.
- تلافي حالات وقف العمل بالمنشآت سواء الإضرابات العمالية أو إغلاق المنشآت.
- إكساب القوى العاملة الوطنية المهارات اللازمة لشغل الوظائف في القطاع الخاص.
- تعزيز الخبرات وتطوير الكفاءات وزيادة الإنتاج.
- تحسين شروط التشغيل بالمنشآت وتعزيز استقرار العاملين في وظائفهم.
- مساعدة المنشآت في تحقيق تطور نوعي في الوظائف التي تشغلها القوى العاملة الوطنية.
- الامتثال لمعايير العمل اللائق وتحسين مستويات الأجور والمستوى المعيشي للعاملين وأفراد أسرهم.
- زيادة نسب التعمين بالقطاع الخاص في مختلف المستويات الإدارية والمهنية والفنية والتخصصية.

وشهد عام 2023 أيضا الترخيص بإنشاء (3) وحدات للمهارات القطاعية ضمن مشروع الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية هي: وحدة المهارات القطاعية للثروة السمكية، ووحدة المهارات القطاعية للهندسة، ووحدة المهارات القطاعية لتقنية المعلومات، وتستهدف هذه الوحدات – التي تجمع أصحاب العمل والصناعة والموارد البشرية والأوساط الأكاديمية تحت مظلة واحدة – تطويرَ مهارات القوى العاملة في هذه القطاعات وتنظيم سوق العمل وفقا للمعايير الدولية.

وضمن مشروع السياسة الوطنية للتشغيل تم في عام 2023 تدشين مشروع مسح احتياجات سوق العمل في منشآت القطاع الخاص بهدف قياس وتحديد احتياجات ومتطلبات سوق العمل من الوظائف والمهارات المختلفة واستشراف الاحتياجات المستقبلية، كما تم بذل المزيد من الجهود في مجال تحسين خدمات الرعاية العمالية، والتوسع في مشروع التدريب المقرون بالإحلال ليشمل خلال عام 2023 تدريب (9300) من الكوادر العُمانية الشابة ضمن برامج التدريب على رأس العمل والتدريب المقرون بالتشغيل وبرامج التدريب المقرون بالعمل الحر والتدريب المقرون بتأهيل رواد الأعمال، كما تم تنفيذ العديد من البرامج التدريبية لتنمية المهارات الشخصية والوظيفية وبناء القدرات.

وتعد منصة «مرصد» التي تم إطلاقها في عام 2023 إحدى المبادرات الرامية لتحسين مؤشرات سوق العمل وتسهيل توظيف الشباب العُماني في القطاعين العام والخاص، إذ توفر المنصة لمتخذي القرار بيانات مفصلة حول سوق العمل والباحثين عن عمل والطلبة الدارسين في مختلف المؤسسات التعليمية وبما يسهم في تخطيطٍ أكثر انسجاما بين مخرجات التعليم والحاجات الفعلية لسوق العمل، وتحتوي المنصة على (6) لوحات لقياس مؤشرات التعداد السكاني، وبيانات القوى العاملة، والباحثين عن عمل النشطين، والباحثين عن عمل غير النشطين، والتعليم، والخريجين

وشهد عام 2023 بذل المزيد من الجهود لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع حاجة سوق العمل، وإنجاز (27%) من مشروع المنظومة الوطنية التكاملية لبناء القدرات الوطنية وإدارة المواهب

كما قام البرنامج الوطني للتشغيل باتخاذ عدد من الإجراءات لزيادة عدد القطاعات المستقطبة للشباب العُماني كالتعدين واللوجستيات والصحة والاتصالات وتقنية المعلومات والسياحة والأمن الغذائي والصناعات التحويلية

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

وإدارة النفايات، وتضمنت خطة العمل في هذا الإطار تحليل مدى توفر الخدمات والأنشطة محليا في كل قطاع ومواطن القوة والضعف، وإعداد دراسات متعمقة لتحليل سلاسل القيمة في هذه القطاعات من قبل شركات استشارية، كما قام البرنامج بتوفير رخص مدفوعة القيمة للجامعات والكليات لالتحاق الطلبة بجملة من الشركات العالمية في مجالات معرفية متنوعة من خلال بيئة إلكترونية تفاعلية؛ بهدف زيادة فرص التدريب قبل التخرج وبما يؤدي إلى تجسير العلاقة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي والحاجات الفعلية لسوق العمل

الجهود المبذولة لمواءمة مخرجات التعليم العالي مع حاجة سوق العمل

- تقديم التعليم المهني في مدارس وزارة التربية والتعليم بعد إتمام التعليم الأساسي.
- ربط برامج الابتعاث وما يرتبط بها من تمويل والقبول في مؤسسات التعليم العالي بمعدلات التوظيف لمخرجات البرامج من الجامعات الحكومية أو الخاصة.
- تنفيذ عدد من البرامج التأهيلية والتدريبية المقرونة بالتشغيل لتجسير الفجوة المهارية بما يتوافق مع توقعات أصحاب العمل.
- تشجيع سياسات التوسع في التعليم المهني.
- التوسع في التدريب النوعي الذي يتطلبه سوق العمل كالتدريب المقترن بالحصول على الشهادات الاحترافية.
- تطوير الإرشاد المهني من خلال منصة «خُطى» التي توفر خدمات تفاعلية إلكترونية وخدمات نوعية للطلبة والباحثين عن عمل.

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة العمل فيما يتعلق بتحسين سوق العمل إعداد خطط تفصيلية تنفيذية لاستكمال تنفيذ (4) برامج مرتبطة بأولوية سوق العمل والتشغيل تتضمن: استكمال مشروع السياسة الوطنية للتشغيل بنسبة (55%)، واستكمال مشروع الاستراتيجية الوطنية للمعايير المهنية بنسبة (49%)، واستكمال مشروع تطوير وتعزيز سياسات سوق العمل بنسبة (65%)، وتنفيذ مشروع التدريب المقرون بالإحلال لـ (11000) فرصة تدريبية

منظومة التشغيل - حوكمة القطاعات

تأتي أهمية تطوير منظومة التشغيل من منطلق إيجاد قاعدة بيانات ودراسات تشخّص الوضع الراهن، وتستشرف الوظائف المستقبلية بما يتواءم مع الاستراتيجيات القطاعية الأخرى، بحيث تتضمن أهدافًا قصيرة، ومتوسطة، وبعيدة المدى وفق برامج وسياسات تعليمية وتدريبية متقنة متوائمة مع مستقبل سوق العمل وتكون قادرة على تلبية متطلباته

ومن المتوقع أن ينعكس تطوير منظومة التشغيل إيجاباً على عدد من المؤشرات مثل: معدل الباحثين عن عمل، ونسبة العاملين المواطنين من إجمالي العاملين بالقطاع الخاص، ونسبة المشتغلين العمانيين في وظائف فنية وتخصصية وقيادية من إجمالي المشتغلين بهذه الوظائف في القطاع الخاص، ونسبة النمو في عدد وظائف التخصصات الفنية المعروضة للعمانيين، ونسبة العمانيين العاملين المسجلين في أنظمة التقاعد من إجمالي القوى العاملة العمانية والعديد من المؤشرات الأخرى

إجمـالي عـدد القوى العاملـة العُمانيـة فـي القطـاعيـن العـام والخـاص

القطاع	2022	2023	نسبة التغير (%)
الحكومي	363438	376856	%3.7
الخاص	381325	397847	%4.3
العائلي	55198	76545	%38.6
الأهلي	1822	1921	%5.4
أخرى	32	35	%9.3
إجمالي العاملين	801815	853204	%6.4

المصـدر: المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات – النشـرة الإحصائيـة الشـهرية، ابريـل 2024.

إجمـالي عـدد القوى العاملة الوافدة فـي القطـاعيـن العـام والخـاص

القطاع	2022	2023	نسبة التغير (%)
الحكومي	44056	44178	%0.3
الخاص	1353654	1448342	%7
العائلي	303476	328900	%8.3
الأهلي	5214	4866	%6.6-
أخرى	908	962	%5.9
إجمالي العاملين	1707308	1827248	%7

المصـدر: المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات – النشـرة الإحصائيـة الشـهرية، ينايـر وابريـل 2024.

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

وشهد عام 2023 تنفيذ عدد من المبادرات الرامية لتطوير منظومة التشغيل؛ من بينها: مبادرة تعزيز فرص التوظيف في مؤسسات القطاع الخاص، ومبادرة تعزيز فرص التوظيف في مؤسسات القطاع الحكومي، وقد أسفرت المبادرتان عن تعيين (13242) من الباحثين عن عمل بمنشآت القطاع الخاص لأول مرة، وتعيين (29668) بمنشآت القطاع الخاص ممن سبق لهم العمل (دوران وظيفي)، وتعيين (17910) من الباحثين عن عمل بمؤسسات القطاع العام

فرص التوظيف التي تم توفيرها في عام 2023

تعـــيـــين **13242** مـن الباحـثـيـن عن عـــمـل بمـنشآت القـــطـاع الخـــاص لأول مرة

تعـــيـــين **29668** بمـنشآت القـــطـاع الخـاص ممن سبق لهم العمل

تعـــيـــين **17910** مـن الباحـثـيـن عـن عـمـل بمـؤسسات القطاع العام

كما تم تنفيذ عدد من المبادرات الأخرى لتفعيل الإحلال الممنهج للوظائف المناسبة للعمانيين في قطاعات التعليم العالي والسياحة والمدارس الخاصة والقطاع الصحي، وتم تشكيل لجان مشتركة بين وزارة العمل والوزارات المعنية وممثلي القطاع الخاص لمناقشة التحديات التي تواجهها هذه القطاعات وتقديم مبادرات وظيفية للباحثين عن عمل وتم استهداف (450) فرصة عمل في القطاعات الأربعة للباحثين عن عمل.

فرص العمل المستهدفة للباحثين عن عمل ضمن مبادرات الإحلال الممنهج للوظائف المناسبة للعمانيين

القـــطاع الصـحي الخاص: **100** فرصة عمل

التعـــليم العـالي الخاص: **100** فرصة عمل

المدارس الخاصة: **160** فرصة

قطـــاع السـياحة: **90** فرصة عمل

وجاءت هذه الجهود في الوقت الذي شرع فيه البرنامج الوطني للتشغيل في تنفيذ مبادرة حوكمة القطاعات لإدارة ملف التشغيل في القطاعات الاقتصادية؛ وذلك لتنظيم عملية إيجاد فرص التشغيل في هذه القطاعات، وتزويدها بالممكّنات اللازمة لرصد فرص التدريب والتشغيل عبر أوجه مختلفة مثل العمل الحر، والتوظيف، والتدريب المقرون بالتشغيل، وفرص الأعمال الموجهة لشراء الخدمات والمنتجات العُمانية بما يحتسب كفرص تشغيل.

كما تهدف المبادرة إلى إيجاد لجان ممكّنة لاتخاذ القرارات المعنية بتنظيم التوطين في المهن التخصصية، والإشرافية من خلال تمكين لجنة حوكمة القطاع الاقتصادي من منح الموافقات لإصدار تراخيص استقدام القوى العاملة وفق معايير محددة، كما ستعمل هذه اللجان على توجيه التخصصات والمهارات المطلوبة في سوق العمل نحو المهارات والتخصصات النوعية والمستقبلية، ووفقا لهذه المبادرة تم تشكيل (7) لجان قطاعية من إجمالي (16) لجنة متوقع تشكيلها مستقبلا، وتختص اللجان السبع بقطاعات: السياحة، والأمن الغذائي، والنقل واللوجستيات، والاتصالات، والتعليم العالي، والخدمات العامة، والتقنية، ولضمان تسهيل الإجراءات تم إنشاء منصة

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

«توطين» لمتابعة أداء القطاعات، وزيادة فرص العمل عن طريق متابعة التزام المؤسسات بمؤشرات التشغيل والمحتوى المحلي وتطوير سلاسل القيمة في القطاعات، وتقوم المنصة بأتمتة العمليات في سلسلة الإجراءات بدءاً من تسجيل الشركات العاملة في القطاعات ومنتجاتها وخدماتها والعاملين بها وانتهاءً باحتساب المحتوى ونسب التوطين، وعرضها في لوحة مؤشرات تمكّن متخذي القرار المشرفين على القطاع من وضع تشريعات داعمة للتشغيل.

وشهدت منظومة التشغيل خلال عام 2023 عددا من الجهود نحو تفعيل الإطار الوطني للجدارات الوظيفية الذي يعد إطارًا عامًا يتضمن مجموعة من المعارف والمهارات السلوكية المطلوب توافرها وتعزيزها لدى شاغلي الوظائف الإشرافية وغير الإشرافية بوحدات الجهاز الإداري للدولة التي تقدم الخدمات الحكومية للمستثمرين، وقد تم خلال عام 2023 تدشين المرحلة الثانية من المشروع، وتشكيل فرق عمل لـ (34) جهة حكومية، وتنفيذ (9) حلقات عمل تدريبية لـ (250) موظفا، وتنفيذ (10) ندوات تعريفية بالمشروع للجهات الحكومية، بالإضافة إلى العديد من الجهود الأخرى الرامية إلى تحسين بيئة العمل في القطاع الحكومي وتحقيق الإجادة في الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين.

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة العمل لتعزيز مؤشرات منظومة التشغيل تنفيذ (7) مبادرات تتضمن تعزيز فرص التوظيف في القطاع الحكومي لـ (10000) فرصة وظيفية، وفي القطاع الخاص لـ (16000) فرصة وظيفية، واستكمال مشروع تجويد إجراءات التشغيل في القطاع الحكومي بنسبة (68%)، وفي القطاع الخاص بنسبة (66%)، بالإضافة إلى استكمال مشروع تمكين توظيف ذوي الإعاقة بنسبة (35%)، واستكمال مشروع تطبيق المواد القانونية الخاصة بتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة بنسبة (100%)

منظومة التشغيل – التأهيل

تحظى الموارد البشرية في القطاعين العام والخاص بالعديد من فرص التدريب والتأهيل بهدف تمكينها من أداء مهامّ عملها بكفاءة وإتقان، وقد سعت وزارة العمل إلى الاهتمام بالطاقات البشرية العاملة بالقطاعين العام والخاص تدريبا وتأهيلا وتطويرا وتمكينها بمهارات المستقبل في كافة المجالات؛ لمواكبة التطورات والمتغيرات العالمية التي تتطلب سرعة الاستجابة، والمرونة في التعامل معها والاستفادة المثلى منها بما يحقق أعلى معدلات الأداء والإنتاجية

وفي هذا الإطار استهدف مشروع تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة خلال عام 2023 تدريب حوالي (17000) موظف، وشهد مشروع التدريب المقرون بالإحلال تدريب (9300) شابا وفتاة ضمن برامج التدريب المختلفة، كما قامت وزارة العمل بإطلاق العديد من المبادرات والبرامج بالتعاون مع القطاعين العام والخاص

وتركز الخطط المستقبلية لوزارة العمل في مجال تعزيز وتفعيل وحوكمة التأهيل والتدريب على استكمال مشروع تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة بنسبة (77%)، وتنفيذ مشروع التدريب المقرون بالإحلال لـ (11000) فرصة تدريبية.

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

مؤشرات التأهيل والتدريب في 2023

أعداد المستفيدين من البرامج التدريبية

مشروع تعزيز وتطوير رأس المال البشري في وحدات الجهاز الإداري للدولة: 17000موظف

المنح التدريبية لموظفي القطاع الحكومي: 157 موظفا

برامج التدريب على رأس العمل المنفذة بالتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص: 511 موظفا

حلقات العمل التدريبية المنفّذة بالتعاون مع مؤسسات القطاع العام: 310 موظفين

المؤتمرات والملتقيات والمنتديات وحلقات العمل التي تمت رعايتها: 5000 موظف

مشروع التدريب المقرون بالإحلال: 9300 من الشباب

برنامج المرتكزات الأساسية للدولة المنفّذ بالتعاون مع وزارة الخارجية: 46 موظفا من فئة مديري العموم ومن في حكمهم

البرامج التدريبية المتخصصة في قطاع التقنية: 4000 من الشباب

برنامج التدريب المقرون بالتشغيل في وظائف التمريض والوظائف الطبية المساعدة: 620 باحثا عن عمل

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

الإجادة المؤسسية والفردية

تسعى منظومة قياس الأداء الفردي والمؤسسي إلى إحداث نقلة نوعية في الأداء الحكومي من خلال إيجاد الأدوات والمعايير اللازمة لبناء ثقافة الإجادة في الأداء الوظيفي وتحسين نظم تقييم الأداء، وتعزيز الجهود الإضافية المبذولة من قبل الموظفين، والوقوف على الأداء المتدني لتحسينه، وربط الإنتاجية بالحوافز والمكافآت، إضافة إلى استحداث منظومة وطنية تسهم في تحديد المجيدين من الموظفين وتكون مرجعاً يستند عليه لاتخاذ القرارات المتعلقة بشغل الوظائف الإشرافية في مختلف الوحدات الحكومية

بدأ التطبيق الفعلي للمنظومة في الأول من يناير 2023 على (67) وحدة حكومية، وشهد عام 2023 تحليل أكثر من (14) مليون نقطة بيانية موزعة بين بيانات المؤشرات الثابتة واستجابات الموظفين على استبيان أثر الممارسات الإدارية والرضا الوظيفي، واستجابات مسؤولي الوحدات على استبيان قياس مستوى التعاون بين الوحدات الحكومية (G2G)، وقد تجاوز عدد المستفيدين المقيّمين للخدمات الحكومية في استبيان رضا المستفيدين (170000) مستفيد في أكثر من (50) وحدة حكومية من خلال (780) منفذ تقديم خدمة

وقد انعكس تطبيق منظومة قياس الأداء الفردي والمؤسسي على العديد من القطاعات الاقتصادية، وتظهر الإحصائيات ارتفاعا في نسبة المبالغ المصروفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجاوزة خلال عام 2023 مبلغ (72.2) مليون ريال عماني، ويعزى ذلك إلى التزام الجهات بتقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في قائمة هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاملة لبطاقة «ريادة»، وبلغ مجموع المبالغ المصروفة لدعم الابتكار حوالي (17.8) مليون ريال عماني وهو ما يعكس إدراك الوحدات الحكومية للأهمية الاستراتيجية للابتكار في تعزيز

قدرة القطاع على تحقيق التطور والتقدم ودعم التنمية المستدامة، وبلغ متوسط عدد الشراكات واتفاقيات التعاون المعززة لأداء القطاع (773) شراكة واتفاقية؛ مما يدل على اهتمام الوحدات بتحسين أداء القطاع وتعزيز التعاون مع الجهات المحلية والدولية

مؤشرات تفعيل منظومة الإجادة المؤسسية خلال عام 2023

185	170	67
ألف موظف شاركوا في استبانة أثر الممارسات الإدارية والرضا الوظيفي في النصف الثاني من 2023	ألف مستفيد قاموا بتقييم الخدمات الحكومية في استبيان رضا المستفيدين	وحدة حكومية بدأت التطبيق الفعلي للمنظومة مع انطلاقتها الفعلية في الأول من يناير 2023
180	%47	5174
لقاء وحلقة عمل تم تنظيمها للتعريف بالمنظومة	متوسط أداء القطاع الحكومي في مؤشر نسبة الوظائف الإشرافية الجاري التأهيل لها والمؤهل لها خط ثانٍ	وظيفة إجمالي عدد الوظائف الإشرافية الجاري التأهيل لها والمؤهل لها خط ثانٍ
%67	99402	72.2
نسبة الموظفين الحاصلين على فرص لتطوير كفاءاتهم	استفادوا من فرص تطوير الكفاءة	مليون ريال عماني إجمالي المبالغ المصروفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على بطاقة "ريادة"

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

17.8	837	%85
مليون ريال عُماني إجمالي المبالغ المصروفة لدعم الابتكار	عدد المبادرات والشراكات المفعّلة لدعم الابتكار	نسبة الخدمات الحكومية المدونة والمعلنة في الدليل الاسترشادي للمستفيدين
14048	95809	50
إجمالي عدد الأنشطة والبرامج والمبادرات والشراكات المنفذة لتوعية وخدمة المجتمع	إجمالي عدد المنشورات الإعلامية الصادرة للمجتمع أو أصحاب العلاقة بالخطط ونتائج العمل والإنجازات والتحديات	مليون متابعة إجمالي عدد المتابعات لجميع منصات التواصل الاجتماعي للوحدات الحكومية
1199		
قرارا إجمالي القرارات التي تمت مشاركة المجتمع في إعدادها بنسبة 79% من الإجمالي		

وتتضمن الخطط المستقبلية لتطوير منظومة الإجادة الفردية والمؤسسية رفع كفاءة موظفي القطاع الحكومي في تطبيق المنظومة، وتطوير وحوكمة النظام الإلكتروني من خلال إضافة وتطوير (50) خاصية في منصة إجادة وتطوير منصة إجادة للدعم والمساندة بنسبة (90%)، وتعزيز المنصة بتطبيقات الذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى رفع كفاءة مستوى تطبيق المنظومة، واستحداث مؤشر سلامة التطبيق ضمن مؤشرات الإجادة المؤسسية، وتنظيم حوالي (20) زيارة ميدانية للوحدات الحكومية، وإصدار (7) أدلة إرشادية وتعميمها على الوحدات الحكومية.

الاشتغال الذاتي

تُعنى أولوية سوق العمل والتشغيل بثلاثة قطاعات عمل رئيسية تشمل القطاع الحكومي والقطاع الخاص وقطاع الاشتغال الذاتي، ويستهدف القطاع الأخير أصحاب الأعمال ومن يعملون لحسابهم الخاص، وتسعى رؤية عُمان 2040 في هذا الجانب إلى زيادة أعداد العُمانيين المشتغلين ذاتيا من خلال إفساح المجال أمامهم لتنمية أعمالهم وتوفير التدريب الذي يؤهلهم لاكتساب الخبرات اللازمة وتشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من المزايا والحوافز والتسهيلات

وقد شهد عام 2023 العديد من الجهود في مجال تعزيز التشغيل الذاتي، فمن خلال وزارة العمل تم التوقيع على اتفاقية مع منصة «مصلّح» لتدريب (600) باحث عن عمل من خلال إلحاقهم ببرامج تأهيلية في الصيانة والإصلاح في التمديدات الكهربائية والمائية وأجهزة التكييف وغيرها من المجالات المرتبطة بالصيانة الخفيفة التي تتطلبها المنشآت، كما تم تأهيل أكثر من (2000) شاب وفتاة ضمن مشروع التدريب المقرون بالعمل الحر وتأهيل رواد الأعمال

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

ومـن جهتـه قام البرنامـج الوطني للتشـغيل بتشـجيع القطاعـات الحكومية على توفيـر فـرص العمـل لأصحـاب العمـل الحـر، وأثمـرت جهـود البرنامـج بالتعـاون مـع البنـك المركـزي العُمانـي عـن إصـدار تعميـم للبنـوك وشـركات التمويـل لتسـهيل فتـح حسـاب بنكـي لأصحـاب العمـل الحـر وهـي إحـدى الخطـوات المهمـة لتطوير منظومـة دعـم أصحـاب العمـل الحـر.

ومـن حيـث التشـريعات شـهد عـام 2023 تشـكيل فريـق عمـل لصياغـة اللائحـة التنظيميـة للعمـل الحـر، وضـم الفريـق فـي عضويتـه ممثليـن لـوزارة العـدل والشـؤون القانونيـة، ووزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار، ووزارة العمـل، وغرفـة تجـارة وصناعـة عُمان، وتهـدف اللائحـة للتغلـب علـى التحديات التشـريعية والقانونيـة التـي تواجـه القطـاع

ويسـعى البرنامـج الوطنـي للتشـغيل فـي خطتـه المسـتقبلية لإضافـة أنشـطة اقتصاديـة جديـدة للعمـل الحـر بالتعـاون مـع وزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار، وإيجـاد مزيـد مـن المبـادرات بالتعـاون مـع الوحـدات الحكوميـة لتحفيـز الشـباب العمانـي علـى العمـل الحـر كأحـد خيـارات التشـغيل وإيجـاد فرصـة إضافيـة فـي إيجـاد تنـوع لمصـادر الدخـل تتناسـب مـع مختلـف فئـات أفـراد المجتمـع

البرامج المنفّذة لتعزيز الاشتغال الذاتي

- تـدريب 600 باحـث عـن عمـل في المجـالات المرتبـطة بالصيانة الخفيفـة التـي تتطلبها المنشآت
- تأهـيل 2000 مـن الشـباب ضمـن مـشـروع التـدريب المـقرون بالـعمل الحـر وتأهيـل رواد الأعمال
- تشـجيع القطـاعات الحـكومـية عـلى تـوفير فـرص العمل لأصحاب العمل الحر
- تشـكيل فـريق عمل لصـياغـة اللائحـة التنظيـمية للعمل الحر
- إصـدار تعـمـيم للبـنـوك وشـركات التمـويل لتسـهيل فتـح حـساب بنـكي لأصـحاب العمل الحر

أولويـــة سوق العمل والتشغيل

صندوق الأمان الوظيفي

يأتي تأسيس صندوق الأمان الوظيفي بهدف تقليل الآثار السلبية الناتجة عن إنهاء خدمة العاملين العُمانيين لأسباب خارجة عن إرادتهم مثل الفصل التعسفي أو التسريح الجماعي، ويهدف الصندوق إلى توفير دخل مؤقت لهم أثناء فترة البحث عن فرصة عمل بديلة، ويشرف على الصندوق لجنة مكونة من عدد من الوحدات الحكومية تضم: صندوق الحماية الاجتماعية، ووزارة العمل، ووزارة المالية

وتبذل الجهات الحكومية المختلفة جهودها لاستدامة التوظيف وتقليل أعداد المسرحين والباحثين عن عمل وتوفير الحماية الاجتماعية لهم وتقليص حدة المعاناة من خلال برامج تحسين أوضاع العاملين في القطاع الخاص ومعالجة حالات التسريح.

وقد تم في عام 2022 تشكيل لجنة لمعالجة أوضاع المنهية خدماتهم ممن يتقاضون منحة الأمان الوظيفي تضم ممثلين لوزارة العمل والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان وغرفة تجارة وصناعة عمان وصندوق الحماية الاجتماعية، وتتولى اللجنة دراسة ووضع الحلول المناسبة لمعالجة أوضاع المنهية خدماتهم، وتتضمن مهام اللجنة تزويد وزارة العمل بكشف يتضمن أسماء المنهية خدماتهم والمستفيدين من منفعة الأمان الوظيفي عن طريق صندوق الحماية الاجتماعية، والمواءمة بين الفرص الوظيفية المتاحة للمنهية خدماتهم مع مراعاة الراتب والمؤهل والجنس والخبرة، وترشيح الأسماء المستوفية لشروط شغل الوظيفة وفق كل فرصة، وإجراء المقابلات والاختبارات للمستوفين للاشتراطات ومتابعة المؤسسات لإنهاء إجراءات العقود.

وقد بلغ إجمالي عدد المستفيدين من منفعة الأمان الوظيفي حتى 31 ديسمبر 2023 (17027) مستفيدا

أعداد المستفيدين من منفعة الأمان الوظيفي حتى ديسمبر 2023

سبب إنهاء الخدمة	ذكر	أنثى	الإجمالي
إنهاء خدمة	9571	4028	13599
انتهاء مدة العقد	2304	1096	3400
الانتهاء من التدريب	4	-	4
تصفية	12	12	24
الإجمالي	11891	5136	17027

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

التوجه الاستراتيجي: قطاع خاص ممكَّن يقود اقتصاد تنافسي ومندمج مع الاقتصاد العالمي

يلعب القطاع الخاص دورا محوريا في التنمية الاقتصادية للدول واستقطاب الاستثمارات وتوفير فرص العمل، وفي هذا الإطار تركّز أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي على تطوير بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص من لعب دور محوريّ في التنمية الاقتصادية المتوازنة والمساهمة في توسيع القاعدة الإنتاجية لمختلف القطاعات ورفع نسبة مساهمة القطاعات التصديرية في الناتج المحلي الإجمالي

وتتطلع الأولوية إلى جعل سلطنة عُمان مركزاً استثمارياً وتجارياً عالمياً يدعم الشراكة بين القطاع الخاص العُماني ومجتمع الأعمال الدولي وبما يؤدي إلى استقطاب الاستثمارات الأجنبية وإنشاء المزيد من المشروعات في القطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاع الخاص

يحظى القطاع الخاص في مختلف الاقتصادات المحلية والعالمية باهتمام كبير باعتباره أحد أبرز مقومات التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي، ويركز التوجه الاستراتيجي لأولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي على إيجاد قطاع خاص مَمَكّنٍ يقود اقتصادا تنافسيا ومندمجا مع الاقتصاد العالمي، وتعمل سلطنة عُمان على تعزيز إمكانيات القطاع الخاص سواء من خلال التشريعات الداعمة لنمو القطاع الخاص أو في مجال توفير الحوافز والتسهيلات التي تشجع المستثمرين ورجال الأعمال على تأسيس المشروعات الاقتصادية، أو في مجال القروض المصرفية والتسهيلات التمويلية، كما تقوم الحكومة بتعزيز إنفاقها الاستثماري الذي يدعم أنشطة القطاع الخاص ويؤدي إلى نمو القطاع

وقد شهد عام 2023 إصدار قانون العمل العُماني الذي يستهدف تنظيم سوق العمل بما يؤدي إلى نمو القطاع الخاص وتمكينه من النمو، كما صدرت العديد من التشريعات المحفّزة لأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يدعم نموها ويمكّنها من التحول إلى تصنيفات أعلى

ويعد برنامج «تسعيرة» الذي تنفذه وزارة المالية بالتعاون مع عدد من وحدات الجهاز الإداري للدولة أحد البرامج المهمة التي تدعم أنشطة القطاع الخاص؛ إذ يركز البرنامج على إعادة النظر في رسوم الخدمات الحكومية وإعادة تسعيرها بشكل يؤدي إلى تذليل التحديات المتعلقة بدخول القطاع الخاص والمستثمرين إلى السوق، وتحسين القدرة التنافسية لبيئة الأعمال، ودعم التنمية الاقتصادية والاستقرار المالي، وتسهيل الحصول على الخدمات الحكومية والتقليل من عدد الإجراءات والتكاليف المزدوجة، وقد بدأ تطبيق دليل تسعير الخدمات الحكومية في بداية عام 2022 من خلال مراجعة رسوم الخدمات لـ (10) جهات حكومية، وبنهاية عام 2023 تمت مراجعة أكثر من (2600) رسم؛ نتج عنه دمج وإلغاء وتخفيض (1144) رسم خدمة وهو ما انعكس إيجابا على بيئة الأعمال

وانعكست التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص على دور القطاع في توفير فرص العمل للشباب العُماني وبما يُسهم في تقليل الضغط على الوظائف في القطاع الحكومي، وقد سجل إجمالي عدد العمانيين العاملين في القطاع الخاص في عام 2023 نموا بنسبة (4.3) لترتفع أعدادهم إلى نحو (398) ألف موظف مقابل (381) ألف موظف بنهاية عام 2022، وتمثل أعداد العمانيين العاملين في القطاع الخاص (46.6%) من إجمالي عدد الموظفين العُمانيين البالغ عددهم حتى ديسمبر 2023 (853) ألف موظف، فيما يمثل العمانيون العاملون في القطاع الحكومي والبالغ عددهم حوالي (377) ألف موظف (44.1%)، ويبلغ إجمالي عدد العاملين العمانيين في القطاعات العائلية والأهلية ونحوها (78) ألفا أي بنسبة (9.2%) من إجمالي عدد العاملين العمانيين.

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

عدد العمانيين العاملين في القطاعات المختلفة حتى نهاية ديسمبر 2023

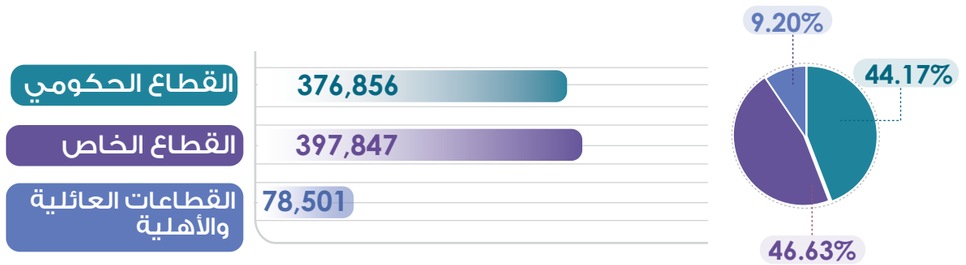

المصـدر: المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات، النشـرة الإحصائيـة الشـهرية: ابريـل

القطاعات الاستثمارية

تحظـى سـلطنة عُمـان بثـراء اقتصـاديّ مشـجّع لاسـتثمارات القطـاع الخـاص العُمانـي والأجنبـي، وتبـذل وحـدات الجهـاز الإداري للدولـة المعنيـة بالاسـتثمار جهـودا حثيثـة للتعريـف بالقطاعـات الاسـتثمارية والفـرص المتوفـرة مـع توفيـر العديـد مـن الحوافـز والتسـهيلات المشـجّعة للاسـتثمار وسـط مراجعـة دوريـة لمختلـف التشـريعات الاسـتثمارية

وقـد حـددت سـلطنة عُمـان عـددا مـن القطاعـات الاقتصاديـة باعتبارهـا قطاعـات واعـدة للاسـتثمار المحلـي والأجنبـي؛ تتضمـن: الصناعـات التحويليـة، والأمـن الغذائـي، والتعديـن، والرياضـة، والسـياحة، والصحـة، والطاقـة، والطيـران، واللوجسـتيات، والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات

وقـد تـم خلال السـنوات الماضيـة بنـاء قاعـدة بيانـات حديثـة ودقيقـة وشـاملة تعيـن متخـذي القـرار علـى التعـرف علـى حجـم الاسـتثمارات المسـتهدفة من قبل البرنامـج الوطنـي للاسـتثمار وتنميـة الصـادرات «نزدهـر» الـذي يعمـل علـى تكثيـف الجهـود الوطنيـة لاسـتقطاب الاسـتثمارات وإيجـاد بيئـة محفّـزة للاسـتثمار، كمـا يسـعى البرنامـج إلـى تمكيـن سـلطنة عُمـان لتصبـح وجهـةً تنافسـية للاسـتثمار، وبيئـةَ أعمـال نشـطة فـي منظومـة التجـارة العالميـة مـن خلال تطويـر شـراكات بيـن سـلطنة عُمـان ومجتمعـي الأعمـال المحلـي والدولـي.

وتتضمـن خطـط وزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار لعـام 2024 تنفيـذ الاسـتراتيجية الوطنيـة الموحـدة للاسـتثمار بالتعـاون مـع برنامـج «نزدهـر»، وتهـدف الاسـتراتيجية لاسـتقطاب مزيـد مـن الاسـتثمارات فـي القطاعـات الاقتصاديـة المسـتهدفة، كمـا تتضمـن خطـط الـوزارة اعتمـاد حوافـز خاصـة للاسـتثمارات التي تشـكل عائـدا وطنيـا، والمشـاركة فـي عـدد مـن الفعاليـات العالميـة بهـدف تعزيـز الجهـود المبذولـة لاسـتقطاب الاسـتثمار الأجنبـي، وتشـكيل فريـق اسـتهداف الأسـواق والشـركات بهـدف تسـهيل التواصـل المباشـر مـع المسـتثمرين.

بيئة الأعمال

تركّـز رؤيـة عُمـان 2040 علـى إيجـاد بيئـة أعمـال تنافسـية وجاذبـة للاسـتثمار، ويتـم تفعيـل هـذا الهـدف مـن خلال أولويـة القطـاع الخـاص والاسـتثمار والتعـاون الدولـي التـي يشـترك فـي تحقيـق أهدافهـا وزارة التجـارة والصناعـة وترويـج الاسـتثمار بالتعـاون مـع برنامـج «نزدهـر» وعـدد مـن وحـدات الجهـاز الإداري للدولـة الأخـرى مثـل الهيئـة العامـة للمناطـق الاقتصاديـة الخاصـة والمناطـق الحـرة وجهـاز الاسـتثمار العمانـي، وقـد تـم خلال الفتـرة الماضيـة إعـداد دليـل الحوافـز الاسـتثمارية، وإعـادة هندسـة وتبسـيط العمليـات الإجرائيـة للخدمـات المتعلقـة بالتراخيـص الاسـتثمارية وإقامـة مسـتثمر

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

وتعمل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار من خلال قطاع ترويج الاستثمار بالوزارة ومركز خدمات الاستثمار وصالة استثمر في عُمان على تعزيز الجانب الاستثماري والبيئة الاستثمارية واستقطاب كبرى المشاريع الاستثمارية الأجنبية في القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية، وتطوير وتحسين بيئة الاستثمار والأعمال، وتأطير الفرص الاستثمارية، وخدمة المستثمرين، والترويج في الأسواق المستهدفة.

وشهد قطاع الاستثمار خلال الفترة الماضية الكثير من التسهيلات والحوافز الاستثمارية، فقد قامت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار ممثلة بمركز خدمات الاستثمار وصالة استثمر في عُمان والمؤسسات المعنية بالاستثمار وبقرار من مجلس الوزراء بإصدار قرار بتخفيض رسوم السجل التجاري للمستثمر الأجنبي لتتم معاملته معاملة المستثمر العُماني وإتاحة أكثر من (1700) نشاط يمكن مزاولته من قبل المستثمر الأجنبي وبنسبة تملك تبلغ (100%)، كما تم دمج (836) خدمة حكومية، وقد أعلنت وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار في عام 2023 تخفيض رسوم السجلات التجارية للمستثمر الأجنبي بشرط توظيف موظف عُماني واحد كحد أدنى بعد سنة واحدة من تأسيس الشركة أو السجل التجاري للمستثمر الأجنبي وبدأت الوزارة بتطبيق هذا القرار منذ بداية أبريل 2024.

كما شهد عام 2023 الترويج للفرص الاستثمارية في القطاعات المختلفة بالتعاون بين الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وقد بلغ عدد الفرص الاستثمارية التي عملت دائرة الفرص الاستثمارية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار على تجهيزها خلال عامي 2023 و2024 أكثر من (70) فرصة استثمارية في القطاعات اللوجستية والسياحية والصناعات التحويلية والطيران والأمن الغذائي والتعدين وقطاع تقنية المعلومات، وقد تم تخصيص الأراضي لهذه الفرص بالتعاون مع الهيئة وعرضها في منصة استثمر في عُمان

ومن جهتها تعمل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على تحسين البيئة الاستثمارية في المناطق التي تشرف عليها والتي تبلغ حوالي (25) منطقة استثمارية من بينها (8) مناطق جديدة تم الإعلان عنها في عام 2023 وهي مناطق تحت الإنشاء أو قيد الدراسة والتخطيط من بينها المنطقة الاقتصادية المتكاملة بمحافظة الظاهرة والمنطقة الحرة بمطار مسقط الدولي والمنطقة الاقتصادية في نيابة الروضة بمحافظة البريمي

وقد بلغ حجم الاستثمارات الملتزم بها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية بنهاية عام 2023 حوالي (19) مليار ريال عماني، كما قامت الهيئة – في إطار اهتمامها بتحسين بيئة الاستثمار في المناطق التي تشرف عليها – بتوحيد الحوافز والمزايا المقدمة للمستثمرين، وتفعيل التراخيص التلقائية ومقدم الخدمة الشامل وهو ما أتاح للمستثمرين الحصول على تراخيص مشاريعهم خلال (15) دقيقة فقط، فضلا عن الحصول على الخدمات الداعمة اللازمة في مختلف التراخيص والشهادات والموافقات التي تحتاج إليها مشاريعهم من خلال مقدم الخدمة الشامل، كما تم تحديد رسوم أكثر من (80) خدمة في مختلف المناطق التي تشرف عليها الهيئة ووصلت نسبة التخفيض في رسوم بعض الخدمات إلى (90%) من الرسوم السابقة إلى جانب تخفيض رسوم الخدمات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة (50%) من الرسوم المطبقة

وتركز الخطط المستقبلية في مجال تحسين بيئة الاستثمار على جعل سلطنة عُمان واحدة من أبرز الوجهات الاستثمارية عالميًا، من خلال مواصلة توسيع نطاق الاستثمار الأجنبي والتركيز على القطاعات التي تواكب التحولات الاقتصادية العالمية مثل الطاقة المتجددة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا والسياحة المستدامة، كما ستقوم فرق العمل الفنية المتخصصة بدراسة وتقييم الاستثمارات الواردة بناءً على تأثيرها الاقتصادي وقيمتها المضافة للاقتصاد الوطني

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

وتتضمن الخطط المستقبلية أيضا تقييم ومراجعة قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (2019/50)، وتأتي هذه المراجعة بهدف معالجة التحديات وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتسهيل إجراءات تأسيس الشركات وتوفير الأراضي للاستثمار وتعزيز التنويع الاقتصادي

أبرز الجهود في بيئة الأعمال

19 مليار ريال عماني حجم الاستثمارات الملتزم بها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية

تجهيز **71** فرصة استثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية وعرضها في منصة استثمر في عُمان

إنشاء مركز معني بالتجارة الخارجية كمحطة واحدة تحسيناً لبيئة الأعمال المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير

94% نسبة الرضا عن الخدمات المقدمة والتسهيلات والحوافز وبيئة الاستثمار والأعمال

المزايا والحوافز الاستثمارية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية

- الاستقرار السياسي الذي تتمتع به سلطنة عُمان وعلاقاتها التجارية والسياسية المتميزة مع مختلف دول العالم.
- الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة تصل إلى 30 سنة ميلادية.
- الإعفاء من الضريبة الجمركية للصادرات والواردات.
- الإعفاء من الحد الأدنى لرأس المال.
- إتاحة الاستثمار الأجنبي بنسبة 100 بالمائة.
- توفير مجمّعات صناعية ولوجستية متكاملة وأراضٍ مطوّرة ومخازن مجهزة في العديد من المناطق.
- المواقع الجغرافية المميزة على بحر عُمان وبحر العرب وبالقرب من الأسواق الاستهلاكية في آسيا وأفريقيا.
- تنوع مجالات الاستثمار المتاحة بين صناعية وتجارية وسياحية ومشاريع التطوير العقاري واللوجستيات والطاقة المتجددة وغيرها.
- تقديم الخدمات للمستثمرين من خلال المحطة الواحدة وفق إجراءات تتسم بالكفاءة والسرعة والشفافية.
- سهولة ربط المناطق بالأسواق المحلية والخليجية والعالمية سواء من خلال الموانئ أو المطارات أو شبكة النقل البري.
- إصدار التراخيص اللازمة لإقامة المستثمرين من القوى العاملة الأجنبية وفق إجراءات تتسم بالسرعة والكفاءة وخلال فترة وجيزة.

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

الاستثمارات الحكومية – جهاز الاستثمار العماني

يلعب جهاز الاستثمار العماني دورا مهما في تحريك أولوية القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي وتحويل سلطنة عُمان إلى وجهة استثمارية جاذبة وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

ويسهم الجهاز في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي من خلال إدارة واستثمار أصول سلطنة عُمان بفعالية، كما يعمل الجهاز على تنويع الاستثمارات جغرافيًا وقطاعيًا، مما يساعد في تحقيق عوائد مالية مستدامة وتقليل المخاطر المرتبطة بالاقتصاد المحلي، ويسهم الجهاز من خلال استثماراته المحلية والدولية في رفع الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل الصناعة، والخدمات اللوجستية، والسياحة، والتكنولوجيا

وخلال عام 2023؛ حقق جهاز الاستثمار العماني العديد من الإنجازات البارزة التي أسهمت في تعزيز الاقتصاد الوطني وتطوير مختلف القطاعات، فقد صعدت أصول الجهاز بنهاية العام إلى (19.2) مليار ريال عماني مقارنة بـ (17.9) مليار ريال عماني في نهاية 2022، وحققت استثمارات الجهاز أرباحا تجاوزت (1.7) مليار ريال عماني، كما دعم الجهاز الموازنة العامة للدولة بمبلغ (800) مليون ريال عماني، ليتجاوز إجمالي ما رفده الجهاز منذ عام 2016 أكثر من (6) مليارات ريال عماني. وفي إطار تخفيض الديون، تم تسديد ما يقارب (300) مليون ريال عماني من قروض الشركات التابعة للجهاز قبل موعد استحقاقها، مما أسهم في رفع مستوى التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان من قبل وكالات التصنيف العالمية

وفي مجال الاستثمارات والشراكات، عزز الجهاز استثماراته الخارجية بالاستثمار في (13) صندوقًا عالميًا تشمل مجالات مثل الصناعة، والمواد الكيميائية، والبنية الأساسية، ومن بين هذه الاستثمارات صندوق «بلاتينيوم» وصندوق «البنية الأساسية العالمية»، أما على الصعيد المحلي فقد بلغ الإنفاق الاستثماري في القطاعات المحلية نحو (2.1) مليار ريال عماني، مع الانتهاء من ستة مشاريع وطنية بتكلفة تجاوزت (4) مليارات ريال عماني، وواصل جهاز الاستثمار العماني خلال عام 2023 تعزيز شراكاته الاستراتيجية مع عدد من الدول والشركات العالمية بهدف جذب الاستثمارات وتبادل الخبرات وتعزيز التعاون الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق رؤية عُمان 2040، ومن أبرز هذه الشراكات: التعاون المثمر مع المملكة العربية السعودية ودولة قطر، وقد نجح الجهاز في جذب استثمارات بقيمة (180) مليون ريال عماني، مما يعزز التعاون الاقتصادي ويزيد من الاستثمارات المتبادلة بين الدول الثلاث، كما تم إطلاق الصندوق العماني الإسباني الثاني بعد نجاح الصندوق الأول في تحقيق نتائج جيدة ويهدف هذا الصندوق إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين سلطنة عُمان وإسبانيا وزيادة الاستثمارات المشتركة في مختلف القطاعات، وفي خطوة لتعزيز العلاقات مع الهند، تم الاتفاق على إطلاق الصندوق العماني الهندي الثالث، وذلك بعد نجاح الصندوقين الأول والثاني في تحقيق عوائد مجزية ويهدف هذا الصندوق إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة الاستثمارات في القطاعات ذات الاهتمام المشترك

وفي إطار توسيع نطاق الشراكات الدولية؛ دعم جهاز الاستثمار العماني جهود وزارة الخارجية لتوطيد العلاقات الدولية مع عدة دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والمملكة العربية السعودية عبر فتح ملحقيات تجارية وتعزيز التعاون الاقتصادي

وفي إطار دعم الابتكار وريادة الأعمال؛ أطلق الجهاز صندوق عُمان المستقبل بالشراكة مع وزارة المالية واعتماد استراتيجية الاستثمار للصندوق بهدف تحفيز منظومة الاستثمار الجريء وتمكين القطاع الخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أسند الجهاز عقودًا وأوامر شراء بقيمة (68.5) مليون ريال عماني لأكثر من (496) مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بالإضافة إلى إطلاق برامج تدريبية وتطويرية لرفع كفاءة المؤسسات المحلية، وساهم

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

الجهـاز فـي تعزيـز القيمـة المحليـة المضافـة مـن خلال حـرص الجهـاز علـى تحفيـز تصنيـع المنتجـات بـدلاً مـن اسـتيرادها، وتعزيـز البحـث والتطويـر والابتـكار لـدى الشـركات التابعـة لـه، مـع التركيـز علـى تطويـر تقنيـات جديـدة فـي مجـالات متعـددة مثـل الهيدروجيـن الأخضـر وتخزيـن الطاقـة

وتعكـس هـذه الإنجـازات الجهـود الكبيـرة التـي يبذلهـا جهـاز الاسـتثمار العمانـي لتعزيـز الاقتصـاد الوطنـي وتحقيـق التنميـة المسـتدامة فـي سـلطنة عُمـان وبمـا يتماشـى مـع رؤيـة عُمـان 2040 التـي تهـدف إلـى تحويـل سـلطنة عُمـان إلـى وجهـة جاذبـة للاسـتثمارات العالميـة

الأداء المـالي والاقـتصادي

• تحقيق عوائد مالية مستدامة:

- ارتفـاع حـجم أصول الجهاز إلى **19.2** مليار ريال عماني مقارنة بنحو **17.9** مليار ريال عماني في نهاية 2022.
- تحـقـيـق أربـاح تـجـاوزت **1.7** مليار ريال عماني ورفـد المـوازنة العـامة للـدولة بمبـلـغ **800** مليون ريال عماني

• تخفيض الديون:

- تسديد **300** مليون ريال عماني مـن قـروض شركات الجهاز قبل موعد استحقاقها في 2023.

الاستثمارات الخارجية والداخلية

• الاستثمارات الخارجية:

- الاستثمار في **13** صندوقًا عالميًا مثـل صـندوق "بـلاتينـيوم الاستثـماري وصنـدوق "البنية الأساسية العالمية".
- استثمـارات مبـاشرة في شركات عـالمية مثل "أور نكست إنيرجي" الأمريكية و"هـايساتا " الأسترالية.

• الاستثمارات المحلية:

- الإنفاق الاستثماري في القطاعات المحلية لمحفظة التنمية الوطنية (الداخلية) بلغ نحو **2.1** مليار ريال عماني
- الانتـهاء من ستة مشاريع وطنية متنوعة جغرافيًا وقطاعيًا بتكلفة تجاوزت **4** مليارات ريال عماني

الشراكات الاستراتيجية

• تعزيز الشراكات الاستراتيجية:

- جذب استثمارات بقيمة **180** مليون ريال عماني من خـلال تعزيـز شـراكة الجهاز مع المملكة العربية السعـودية ودولـة قـطر.
- إطلاق الصندوق العماني الإسباني الثاني بعد نجـاح الصنـدوق الأول في تحقيق نتائج جيدة.
- الاتفاق مع الجانب الهندي على إطلاق الصندوق العماني الهـندي الثالث بعد نجاح الصندوقين الأول والثاني في تحقيق عوائد مجـزية.

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

دعم الابتكار وريادة الأعمال

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- إطـلاق صنـدوق عُـمان المستقبل بالشـراكة مع وزارة المـالية.
- إسنـاد عقـود وأوامر شراء لأكثر من **496** مؤسـسة صغيرة ومتوسطة.
- إطـلاق برامـج تـدريبيـة وتطـويرية، مثـل برنامج الابتعاث الخارجي للطلبة المتميزين "**رواد عُمان**".

صالة استثمر في عُمان

تعد صالة استثمر في عُمان واحدة من أهم المبادرات الرامية لأن تكون نافذة موحدة تعنى بتوفير خدمات متكاملة للمستثمرين يتم من خلالها إنجاز كافة الإجراءات والمتطلبات لتأسيس وتشغيل وإكمال المشروع الاستثماري في سلطنة عُمان، وتقدم الصالة بالتعاون مع دائرة الفرص الاستثمارية بوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار فرصاً استثمارية متكاملة ومدروسة في جميع القطاعات الاستثمارية مرتبطة بحزم من الحوافز والتسهيلات المقدمة للمستثمرين، وتجمع صالة استثمر في عُمان تحت مظلتها (22) ممثلا للجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة بالاستثمار بهدف إصدار الموافقات والتصاريح والتراخيص التي تدخل في اختصاص الجهة التي يمثلها

وقد بلغ إجمالي عدد الطلبات الاستثمارية التي تم تقديمها في عام 2023 والنصف الأول من عام 2024 عبر صالة استثمر في عُمان (59) مشروعا بقيمة استثمارية تقدر بـ (3.2) مليار ريال عُماني منها (29) مشروعا تم توطينها باستثمارات تقدر بـ (1.2) مليار ريال عُماني؛ من أبرزها: مشروع مصنع البولي سيليكون في المنطقة الحرة بصحار باستثمار يفوق (520) مليون ريال

عُماني، ويتوقع افتتاحه خلال عام 2025، كما كان لصالة استثمر في عُمان من خلال العمل المشترك مع وزارة الإسكان والتخطيط العمراني دور تمكينيٌّ في استقطاب استثمارات كبرى من شركات عقارية محلية وعالمية مرموقة لتطوير مدينة السلطان هيثم وبلغ حجم هذه الاستثمارات (439) مليون ريال عُماني. علاوة على ذلك؛ تم استقطاب (27) مشروعا في قطاعات مختلفة بتكلفة (293) مليون ريال عُماني، فيما يبلغ حجم الاستثمارات المتوقعة في عام 2024 من خلال الاستهداف المباشر (1.44) مليار ريال عُماني.

ومنذ تأسيس صالة استثمر في عُمان لتكون محطة واحدة متكاملة تخدم المستثمرين تم إنشاء وتصميم منصة رقمية لتمثل المحطة الأولى للمستثمر ونافذة لترويج البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان وهي «منصة استثمر في عُمان» وتهدف إلى توجيه المستثمرين لمنصة واحدة خاصة ببيئة الأعمال والاستثمار وإتاحة الخدمة الذاتية لبدء أي عمل تجاري واستثماري للمستثمرين من الخارج وتشجيع المستفيدين على استخدام الخدمة لإنجاز معاملاتهم إلكترونيًا

ولا تقتصر خدمات صالة استثمر في عُمان على ذلك فحسب، بل وفرت لكل مستثمر ومشروع استثماري «مدير علاقات» يقوم برعاية المستثمر طوال رحلته الاستثمارية ومتابعة طلباته مع الجهات المختصة والرد على كافة استفساراته وتسجيل طلباته وتصنيفها وتوجيهها للمختصين وتحديث بياناته وبيانات المشروع الاستثماري بشكل مستمر وتقديم الاقتراحات والدعم اللازم

كما لعبت صالة استثمر في عُمان دورا محوريا في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للاستثمار من خلال جهودها في مجال جذب وتشجيع الاستثمارات عالية الجودة، وقد تم العمل على ثلاث ركائز وهي خطة الوصول للأسواق المستهدفة، وحوكمة القطاع علاوة على وضع الآليات الكفيلة بتسريع التوطين، وتم التركيز على القطاعات المستهدفة وتكوين فرق العمل الفنية

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

بالتعـاون مـع الـوزارات المعنيـة والتشـاور مـع الفنييـن مـن خلال الاجتماعـات وحلقـات العمـل لتحديـد الاسـتثمارات المحتملـة ومعاييـر الاسـتحقاق والحوافـز الوطنيـة، والتكامـل مـع جميـع الجهـات ذات العلاقـة كالسـفارات، وقـد شـهد عـام 2023 وضـع اللبنـات الأساسـية والأرضيـة المناسـبة الكفيلـة بالتحصّـل علـى الاسـتثمارات المناسـبة فـي وقـت قياسـي عبـر فـرق العمـل الفنيـة واسـتهداف الشـركات المعنيـة بالقطـاع الفرعـي المسـتهدف وتحقيـق مكاسـب فـي توطيـن المشـاريع بأسـلوب سـلس وسـريع.

المبادرات التي أطلقتها صالة استثمر في عُمان بالتعاون مع الجهات ذات الاختصاص

المبادرة	الأهداف / الأعمال	عدد المستفيدين من المبادرة
مبـادرة فـريـق التدخل السريع	▪ تحديد المشاريع التي تواجه تحديات وصعوبات ▪ دراسة وتقييم أسباب تعثر المشاريع ▪ العمل بالتعاون مع الجهات المعنية على معالجة تحديات المشاريع وإعادتها إلى السوق مرة أخرى	**19** مشروعا
برنـامـج إقـامـة مستثمر	▪ تقديم برنامجين لمنح الإقامة للمستثمرين في مختلف القطاعات من خلال تملك الوحدات العقارية والاستثمارات التجارية والودائع البنكية طويلة الأمد ▪ البرنامج الأول: خطة إقامة تمتد لـ 5 سنوات قابلة للتمديد ▪ البرنامج الثاني: خطة إقامة تمتد لـ 10 سنوات قابلة للتمديد	**3354** مستثمرا
فـريـق استهداف الشركات	▪ تطوير آليات جديدة للترويج مستندة على استهداف شركات بعينها في مختلف دول العالم مع التركيز على أولويات سلطنة عُمان ▪ توسيع قاعدة الشركات المستهدفة ▪ استهداف قطاعات فرعية جديدة	–

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

فريق التفاوض الوطني	▪ فريق حكومي تفاوضي على مستوى قيادي مهمته التفاوض ودعم الحكومة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية التي تسهم في تعزيز التنويع الاقتصادي ▪ تقديم حوافز مدروسة مقابل القيمة المحلية المضافة ▪ يعتمد الفريق في قراره الاستثماري على أفضل الممارسات الدولية بناءً على مخرجات المصفوفة الوطنية للمشاريع ذات الأولوية ▪ توفير الموارد الطبيعية والتسهيلات بناءً على تحليل يدرس البعد الاستراتيجي والاقتصادي والأثر الشمولي لعائدات المشروع	**25** مشروعا في مرحلة التقديم	**31** مشروعا في مرحلة التحليل والدراسة بحجم **18.6** مليار ريال عُماني
		مشاريع متعددة في مرحلة التعاقدات التجارية بحجم **1.5** مليار ريال عُماني	

إجمالي حجم الاستثمارات التي تم استقطابها موزعة على القطاعات الاستثمارية

القطاع	المبلغ (ريال عماني)
الصناعة	1,381,077,628
الطاقة	729,887,500
التطوير العقاري	539,000,000
الصحة	119912508
السياحة	75,000,000
اللوجستيات	46,000,000
النفط والغاز	43,000,000
الثروة السمكية	23,670,000
التجارة	10,000,000
التعليم	9,000,000
الأمن الغذائي	7,000,000
الزراعة	5,205,633
التعدين	4,500,000
التكنولوجيا	1,000,000

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من التسهيلات والحوافز الحكومية باعتبارها محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي ومصدرا مهما للابتكار والتطوير التقني، فضلا عن مساهمتها في تنويع القاعدة الإنتاجية وتوفير فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز خطوط الإنتاج للمؤسسات الكبيرة بالقطاع الخاص وتقديم العديد من الخدمات للقطاعين العام والخاص

مؤشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 2023

240 ألف مؤسسة	**%8.7**	**185 ألف موظف**
إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة النمو	عدد العُمانيين العاملين في القطاع
2.2 مليار ريال عُماني	**%84**	**116 مؤسسة**
القيمة المضافة للقطاع	نسبة المؤسسات المستمرة في السوق لأكثر من ثلاث سنوات	عدد الشركات الناشئة المبنية على الابتكار
167مؤسسة	**2389 مستفيدا**	**7379 مؤسسة**
عدد المؤسسات الصغيرة التي تحولت لمؤسسات متوسطة	عدد المستفيدين من البرامج التسويقية وفعالية اليوم الحرفي	عدد المستفيدين من الدورات التدريبية والتأهيلية لرواد ورائدات الأعمال

605 مؤسسات حرفية	**%3.6**	**1639 مؤسسة**
عدد المستفيدين من الدورات التدريبية والتأهيلية الخاصة بقطاع الصناعات الحرفية	نسبة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المحافظ الإقراضية التي يشرف عليها البنك المركزي العُماني	عدد المؤسسات الحرفية الحاصلة على الترخيص المنزلي الحرفي
46.9 مليار ريال عُماني	**165 مليار ريال عُماني**	
القيمة المالية التقديرية للمناقصات المسندة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر نظام "إسناد"	القيمة المالية التقديرية للمناقصات المسندة من قبل جهاز الاستثمار العُماني حتى يونيو 2023	

ومع أهميتها المتزايدة قامت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بابتكار عدة مبادرات وبرامج من شأنها تحقيق المستهدفات الوطنية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي وتعزيز قطاع الأعمال وتوفير المزيد من فرص العمل للكوادر العُمانية

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

التسهيلات والحوافز الحكومية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الإعفاء من سداد رسوم التراخيص للسنوات الثلاث الأولى من التأسيس لعدد من الأنشطة المستهدفة .
- الإعفاء من رسوم التسجيل والتصنيف لدى الأمانة العامة لمجلس المناقصات.
- تخصيص ما لا يقل عن 10% من إجمالي قيمة المناقصات والمشتريات الحكومية.
- منح أراضٍ بنظام حق الانتفاع بالتنسيق مع وزارة الإسكان والتخطيط العمرانيٍ.
- تخفيض رسوم إصدار وتجديد تراخيص استقدام القوى العاملة غير العمانية.
- الإعفاء من رسوم المناقصات ومتطلبات الضمان الابتدائي للعقود والمناقصات التابعة لجهاز الاستثمار العماني.
- تخفيض رسوم خدمات القيد بالسجل التجاري وتراخيص مزاولة الأنشطة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بنسبة 50%.
- تخصيص المشتريات الحكومية التي تقل قيمتها عن 10 آلاف ريال عماني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوحدات الحكومية والشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني.
- تخصيص ما لا يقل عن 10% من مخططات الأراضي التجارية والصناعية والزراعية والسياحية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- سداد المبالغ المستحقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال 15 يوم عمل من تسليم آخر فاتورة في المناقصات المسندة من قبل جهاز الاستثمار العُماني.

وقد شهد عام 2023 العديد من الجهود لتطوير القطاع ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة قدراته في توفير فرص العمل للكوادر العُمانية، ويعد برنامج تصعيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أبرز البرامج التي أطلقتها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف رفع مستوى تصنيف المؤسسات المقيدة بسجل الهيئة لمواصلة نموها بالقطاع وضمان صعودها لتصنيف أعلى، كما أطلقت الهيئة برنامج تطوير الموردين المحليين من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في صناعات مبتكرة لمبادرات القيمة المحلية المضافة بهدف رفع كفاءتها وضمان حصولها على أعمال من المشتريات والعقود، وتعد بطاقة ريادة الأعمال «ريادة» التي تُمنح لأصحاب الأعمال المتفرغين لإدارة مؤسساتهم أحد أبرز التسهيلات المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتشجيعها على النمو والاستمرار.

وقد أدت التسهيلات المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق العديد من النجاحات في القطاع؛ من أبرزها صعود سلطنة عُمان في المؤشر العالمي لريادة الأعمال إلى المركز الـ ١١ عالميا، كما ارتفعت أعداد المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لتصعد بنهاية عام 2023 إلى (240) ألف مؤسسة مقابل (220) ألف مؤسسة في نهاية عام 2022 مسجلة نموا بنسبة (8.7%)، وارتفع إجمالي عدد العُمانيين العاملين فيها إلى (185) ألفا و(477) موظفا بزيادة (7929) موظفا عن عام 2022 وبنسبة نمو بلغت (4.4%)، وبلغت القيمة المضافة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال عام 2023 حوالي (2.3) مليار ريال عماني متراجعة بنسبة (1.3%) عن مستواها في عام 2022.

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

عدد المؤسسات الخاصة النشطة والعاملين فيها وقيمتها المضافة في عامي 2023 و2022

نوع المؤسسة	2023			2022		
	عدد المؤسسات	عدد العاملين	القيمة المضافة (مليون ر. ع)	عدد المؤسسات	عدد العاملين	القيمة المضافة (مليون ر. ع)
كبرى	716	435,338	6,579.4	714	441,029	7,034.4
متوسطة	1905	155,723	681.9	1941	156,509	704.6
صغيرة	32,085	574,669	718.6	27,022	494,285	732.9
صغرى	206,059	657,930	870.7	191,846	621,584	864.8
الإجمالي	240,765	1,823,660	8,850.6	221,523	1,713,407	9,336.7

المصـدر: المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات، النشـرة الإحصائيـة الشـهرية: ابريـل 2024، البيانـات أوليـة

وتتولـى حاضنـات ومراكـز الأعمـال توفيـر البيئـة المناسـبة والدعـم الفنـي لـرواد الأعمـال وأصحـاب الأفـكار المبتكـرة لتحويـل الأفـكار الاسـتثمارية والتجاريـة والاقتصاديـة وغيرهـا إلـى مؤسسـات صغيـرة ومتوسـطة ناجحـة، كمـا تتولـى حاضنـات ومراكـز الأعمـال تقديـم الخدمـات الإداريـة والاستشـارية والقانونيـة والمحاسـبية والتسـويقية والمتابعـة الدوريـة والمسـاعدة فـي إعـداد دراسـات الجـدوى وخطـط العمـل وتمويـل المشـروعات المحتضنـة وفقـا للإجـراءات المتبعـة

مؤشرات حاضنات ومراكز الأعمال في عام 2023

- عـدد الحاضنـات العامـة والتخصصيـة التـي تعمـل تحـت مظلـة هيئـة تنميـة المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة: 15 حاضنـة مرخصـة.
- عـدد المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة المحتضنـة لـدى الحاضنـات المرخصة لـدى الهيئـة: 103 مؤسسـات صغيرة ومتوسـطة .
- عدد القوى العاملة الوطنية لدى المؤسسات المحتضنة: 538 موظفا.
- إجمالي إيرادات المؤسسات المحتضنة: 5.7 مليون ريال عُماني.

وبهـدف تحقيـق نقلـة نوعيـة فـي قطـاع المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وتعزيـز الابتـكار فـي القطـاع تـم تأسـيس برنامـج الشـركات الناشـئة العُمانيـة الواعـدة الـذي تُشـرف علـى تنفيـذه هيئة تنميـة المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة بالتعـاون مـع وزارة النقـل والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات، ووزارة التعليـم العالـي والبحـث العلمـي والابتـكار، ووزارة الاقتصـاد، والمجموعـة العُمانيـة للاتصـالات وتقنيـة المعلومـات (إذكاء)، ويسـعى البرنامـج إلـى تمكيـن أصحـاب الأفـكار المبتكـرة، ودعـم تأسـيس شـركات ناشـئة فـي هـذا المجـال، وربطهـا بفـرص الأعمـال والاسـتثمار والتمويـل بمـا يحقّـق لهـا التوسـع فـي الأسـواق المحليـة والعالميـة.

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

ويضـم البرنامـج ثلاثـة محـاور رئيسـية هـي: محـور بنـاء القـدرات، ومحـور التمويـل والاسـتثمار، ومحـور البيئـة التشـريعية الداعمـة للشـركات الناشـئة.

وقـد تـم خلال عـام 2023 إطلاق العديـد من المبادرات الداعمة للشـركات الناشـئة مـن بينهـا: تدشـين بطاقـة ريـادة الأعمـال للشـركات الناشـئة وهـو مسـتند رقمـي يتيـح للشـركات الحصـول علـى العديـد مـن التسـهيلات فـي مختلـف القطاعـات مـن الجهـات ذات العلاقـة، وتسـتهدف البطاقـة الشـركات الناشـئة القائمـة علـى الابتـكار أو التقنيـة، كمـا تـم إصـدار (6) أدلـة استرشـادية للشـركات الناشـئة بهـدف دعـم وتوجيـه رواد الأعمـال فـي رحلتهـم الاسـتثمارية

مؤشرات برنامج الشركات الناشئة العُمانية الواعدة

1920 فكرة
عدد المستفيدين من مرحلة توليد الأفكار

116 شركة
عدد الشركات الناشئة المبنية على الابتكار والتكنولوجيا التي تم تأسيسها

30 شركة
عدد الشركات الناشئة المستفيدة من برنامج تسهيل الاستثمار

500 مستفيد
عدد المستفيدين من المعسكرات التدريبية

وتتضمـن الخطـط المسـتقبلية لهيئـة تنميـة المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة تطويـر السياسـات الداعمـة والممكّنـة للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، واسـتكمال تنفيـذ اسـتراتيجية قطـاع المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة (2023-2025)، وتنويـع فـرص التمويـل المتاحـة أمـام المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، وزيـادة نسـبة مسـاهمة البنـوك التجاريـة فـي تمويـل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، والاسـتفادة مـن خدمـات التمويـل غيـر التقليـدي، بالإضافـة إلـى النفـاذ للأسـواق المحليـة والعالميـة وزيـادة قيمـة صـادرات المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة، ودعـم وتطويـر قطـاع الصناعـات الحرفيـة والمهـن الفرديـة.

تعزيز الصادرات

تركـز أولويـة القطـاع الخـاص والاسـتثمار والتعـاون الدولـي علـى زيـادة نسـبة مسـاهمة القطاعـات التصديريـة فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي، وفـي هـذا الإطـار يمكـن الإشـارة إلـى أن الصـادرات العُمانيـة تنقسـم إلـى أربـع مجموعـات تضـم: الصـادرات النفطيـة، وصـادرات الغـاز الطبيعـي، والصـادرات غيـر النفطيـة، وأنشـطة إعـادة التصديـر، وتعمـل مختلـف الجهـات الحكوميـة علـى رفـع الصـادرات العُمانيـة، ففـي قطاعـي النفـط والغـاز يتـم بـذل مزيـد مـن الجهـود فـي مجـال تعزيـز الاحتياطيـات وزيـادة الإنتـاج وتعزيـز أنشـطة قطـاع المصافـي وبمـا يُسـهم فـي تعزيـز الصـادرات النفطيـة

وتعـد مصفـاة الدقـم التـي تـم افتتاحهـا رسـميا فـي 7 فبرايـر 2024 تحـت الرعايـة السـامية لجلالـة السـلطان هيثـم بـن طـارق المعظـم وبحضـور صاحـب السـمو الشـيخ مشـعل الأحمـد الجابـر الصبـاح أميـر دولـة الكويـت أحـد أبـرز المشـروعات الجديـدة فـي قطـاع الصناعـات النفطيـة، وتبلـغ الطاقـة الإنتاجيـة للمصفـاة (230) ألـف برميـل يوميـا وهـو مـا يرفـع الطاقـة الإنتاجيـة للمصافـي العُمانيـة إلـى نحـو (500) ألـف برميـل يوميـا.

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

وفي مجال الصادرات العُمانية غير النفطية يتم بشكل دوري تنظيم معارض خارجية للترويج للمنتجات العُمانية، كما تقدم «كريدت عُمان» التغطيات التأمينية للمصدرين العُمانيين بهدف تعزيز نمو الصادرات العُمانية غير النفطية، فيما تُسهم الموانئ العُمانية في زيادة حجم المناولة للصادرات العُمانية وتعزيز أنشطة إعادة التصدير، وتقدم منصة صادرات عُمان عددا من الخدمات لربط الشركات العُمانية المصدّرة بشبكة من مزودي الخدمات والمهنيين من سلطنة عُمان والخارج.

ومن أهم المبادرات المعززة للصادرات العمانية:

- مبادرة إطلاق مركز صادرات عُمان: إنشاء مركز معني بالتجارة الخارجية كمحطة واحدة لتحسين بيئة الأعمال المرتبطة بعمليات الاستيراد والتصدير وتعزيز نمو التجارة الخارجية وتحسين المؤشرات المحلية والعالمية المرتبطة بها. يتمثل الأثر المتوقع في تحسين كفاءة بيئة التصدير والاستيراد وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، وإيجاد الفرص للشركات الجاهزة للاستيراد والتصدير، وتحسين المؤشرات العالمية والمحلية المرتبطة بالتجارة الخارجية، وتحسين السياسات والإجراءات المحلية المرتبطة بالتجارة الخارجية.
- مبادرة إعداد دليل متكامل للتصدير والاستيراد: تهدف المبادرة إلى إعداد دليل الكتروني متكامل للتصدير عن طريق تجميع الجهود المبذولة من مختلف الجهات ومواءمتها والنظر في التسهيلات التي يمكن تقديمها لخدمات التصدير بالإضافة إلى تصنيف المصدرين وتحسين الإجراءات الحالية.
- مبادرة تسجيل المصدرين في المنصات الإلكترونية: تهدف المبادرة إلى تسجيل الشركات العمانية المدربة والمؤهلة من مبادرة تدريب وتمكين المصدرين في منصات التجارة الإلكترونية وذلك عبر زيادة نطاق عمل منصة صادرات عمان لتسجيل المصدرين في المنصات المناسبة لمنتجاتهم.

- مبادرة ترويج الصادرات عالمياً: تهدف المبادرة إلى استهداف أسواق جديدة للتصدير والدخول معها في اتفاقيات تجارية والمشاركة في المعارض والملتقيات الدولية من خلال دراسة وتحليل للأسواق التي يمكن استهدافها للتصدير، وقد تم دمج مبادرة الحوافز الخاصة بالمصدرين مع هذه المبادرة بهدف إيجاد حوافز خاصة بالمصدرين والمستوردين لزيادة استثماراتهم وتصديرهم عن طريق تقديم تسهيلات في عمليات الاستيراد والتصدير مما سيُسهم في زيادة الصادرات وإحلال الواردات في سلطنة عمان. ويتمثل الأثر المتوقع في زيادة فرص الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال تحديد الأسواق المستهدفة المحتملة للصادرات وتأهيل المصدرين بما يتناسب مع هذه الأسواق، وتحسين المؤشرات العالمية والمحلية المرتبطة بالتصدير، وتعزيز جلب الاستثمارات الخارجية في المؤسسات المحلية.
- مبادرة تدريب وتمكين المصدرين: مبادرة معنية برفع قدرة الشركات وإمكانياتها للدخول في الأسواق العالمية ورفع تنافسية منتجاتها، وذلك من خلال تنظيم مجموعة من البرامج التدريبية التخصصية وحلقات العمل بشكل دوري تركز على ثلاثة مسارات رئيسية وهي: تحليل الأسواق، ورحلة المنتِج، ورحلة المصدّر مع الأخذ في الاعتبار الفئات الثلاث: مصدّر ناشئ (جديد ولا يمتلك مشروعا)، مصدر مبتدئ (قائم ولم يسبق له التصدير)، مصدر متمكن (سبق له التصدير).

وتتضمن خطط وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار المستقبلية إعداد استراتيجية تنمية الصادرات العُمانية التي سيتم من خلالها تحديد الأسواق المستهدفة والمنتجات الواعدة التي لها القدرة التنافسية في الأسواق العالمية، كما تتضمن الخطط المستقبلية إطلاق حزمة من الحوافز لدعم وتشجيع الشركات العُمانية المصدرة على زيادة قدراتها التصديرية، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تصدير منتجاتها

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

قيمة الصادرات العُمانية في الفترة من 2020 وحتى 2023 (مليون ريال عُماني)

البند	2023	2022	2021	2020
صادرات النفط الخام	9,834	11,656	7,184.8	5,053.6
النفط المصفى	1,350	1,846	1,182.1	632.1
الغاز الطبيعي المسال	2,577	3,053	1,664.6	1312.2
الصادرات غير النفطية	7,442	7,524	5,218.6	3030.2
إعادة التصدير	1,487	1,318	1,318.5	1,706.6
إجمالي الصادرات العُمانية	22,690	25,397	16,568.6	11,734.7

المصـدر: المركـز الوطنـي للإحصـاء والمعلومـات، النشـرة الإحصائيـة الشـهرية: مـارس 2022، 2023، يناير وابريـل 2024.

التمويل الاستثماري

يعتمـد نجـاح القطـاع الخـاص والمشـروعات الاسـتثمارية بشـكل كبيـر علـى وجـود وسـائل تمويـل مرنـة وميسّـرة تواكـب المسـتجدات العالميـة وتلبـي الاحتياجـات الاسـتثمارية وهـو أحـد الأهـداف الرئيسـية التـي تركـز عليهـا رؤيـة عُمـان 2040 ضمـن أولويـة القطـاع الخـاص والاسـتثمار والتعـاون الدولـي.

وتسـتهدف الرؤيـة فـي هـذا الإطـار تحقيـق التكامـل بيـن البرامـج التمويليـة وتطويـر منظومـة الاسـتثمار مـن خلال تقديـم الجهـات التمويليـة الحكوميـة برامـج تمويليـة مختلفـة تتناسـب مـع احتياجـات القطـاع الخـاص، كمـا تركـز الرؤية علـى تعزيـز وتنويـع المحافـظ الإقراضيـة للقطـاع الخـاص وإيجـاد برنامـج لضمـان القـروض خاصـة للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وتبسـيط إجـراءات الإقـراض والضمانـات المطلوبـة، وفـي هـذا الإطـار قامـت هيئـة تنميـة المؤسسـات الصغيرة والمتوسـطة بإطلاق (7) برامـج تمويليـة مختلفـة مـن المحفظـة الإقراضيـة للهيئة ضمـن مجموعـة مـن المبـادرات التـي تمكّـن أصحـاب المؤسسـات مـن الحصـول علـى التسـهيلات التمويليـة التقليديـة وغيـر التقليديـة

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

البرامج التمويلية التي أطلقتها هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى

- برنامج القيمة المحلية المضافة.
- برنامج تمويل المشاريع الصناعية ومشاريع الخدمات.
- برنامج تمويل رأس المال العامل والأصول الثابتة.
- برنامج تمويل المؤسسات المحتضَنة ومسرّعات الأعمال.
- برنامج تمويل المنتجات الحرفية والأعمال المنزلية والإنتاجية وأعمال الباعة المتجولين والأنشطة التجارية المتنقلة.
- برنامج تمويل العقود.
- برنامج تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحاصلة على عقود من الشركات التابعة لجهاز الاستثمار العُماني.

كما قامت هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عام 2023 بتقديم قروض ميسرة من محفظتها الإقراضية لتمويل (260) مؤسسة بتكلفة (24.8) مليون ريال عماني، كما تولت الهيئة تنفيذ عدد من المبادرات التي تمكّن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التسهيلات التمويلية التقليدية وغير التقليدية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

ويعد صندوق عُمان المستقبل الذي تم تأسيسه من قبل جهاز الاستثمار العُماني برأسمال مليارَي ريال عُماني على مدى (5) سنوات (2024-2028) أحد الصناديق الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد تم تخصيص (10%) من رأسمال الصندوق لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتعمل هيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع البنك المركزي العماني على معالجة التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على القروض الميسرة من البنوك التجارية، كما قامت الهيئة بالعمل مع فريق البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي «استدامة» على دراسة الحاجة لإيجاد صندوق لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق بنك التنمية.

وفي مجال منصات التمويل الجماعي تم حتى نهاية عام 2023 الترخيص بإنشاء عدد من الشركات بهدف توسيع الخيارات التمويلية أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل الذي تحتاجه من قاعدة عريضة من المستثمرين المحليين والأجانب وتحويل نتائج أعمال البحث والتطوير المبتكرة إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة قادرة على النمو، وتمثل منصات التمويل الجماعي التي تم تفعيلها في سلطنة عُمان في نوفمبر 2021 نقلة نوعية في القطاع لكونها تعتمد على التمويل المبتكر، وتقدم (4) خيارات تمويلية تتمثل في التمويل القائم على التبرع والتمويل القائم على المنتجات والتمويل القائم على المساهمة في الملكية والتمويل القائم على تمويل النظراء

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

ومـن جهتـه يتولـى برنامـج «اسـتدامة» بالتعـاون مـع عـدد مـن الجهـات الحكوميـة تنفيـذ العديـد مـن المبـادرات التـي مـن شـأنها تعزيـز السـيولة الموجهـة لدعـم اسـتثمارات القطـاع الخـاص، فمـع البنـك المركـزي العُمانـي يتـم العمـل علـى تأسـيس الحاضنـة الوطنيـة للتقنيـة الماليـة بهـدف إيجـاد مؤسسـات وبرامـج محفّـزة للتقنيـة الماليـة ومسـرّعات أعمـال متخصصـة تُسـهم فـي رعايـة واحتضـان بعـض المؤسسـات ذات الأفـكار الابتكاريـة النوعيـة فـي مجـال التقنيـة الماليـة للانـطلاق بهـا مـن السـوق المحليـة إلـى الأسـواق العالميـة.

وفـي الوقـت نفسـه يعمـل برنامـج اسـتدامة علـى إعـداد اسـتراتيجية موحّـدة للتقنيـة الماليـة تهـدف إلـى توحيـد جهـود الجهـات الفاعلـة فـي مجـال التقنيـة الماليـة وترويجهـا لتصبـح سـلطنة عُمـان مركـزا للتقنيـة الماليـة، وتتطلـع الاسـتراتيجية إلـى تطويـر البنيـة الأساسـية للتقنيـة الماليـة وتحسـين تجربـة رواد الأعمـال والمسـتثمرين

وتتضمـن المبـادرات التـي يعمـل برنامـج «اسـتدامة» علـى تنفيذهـا بالتعـاون مـع البنـك المركـزي العُمانـي تأسـيس صنـدوق الاسـتثمار الجـريء لمختلـف الفئـات بمسـاهمة البنـوك بحيـث يكـون صنـدوقَ نمـوٍّ مماثلا لصنـدوق النمـو البريطانـي ويتيـح فرصـا عديـدة أمـام المؤسسـات الناشـئة والصغيـرة والمتوسـطة للنمـو، ومـن المتوقـع أن يُسـهم هـذا الصنـدوق فـي توفيـر خيـار تمويلـي بديـل ومناسـب للمؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة ذات فـرص النمـو العاليـة والتـي بحاجـة إلـى دعـم رأس المـال

كمـا يركـز البرنامـج علـى تطويـر نظـام «مركـز ملاءة» لتطويـر نظـام الملاءة الماليـة وتعزيـز الشـمول المالـي وتمكيـن المؤسسـات الماليـة مـن تقديـم أدوات تمويـل مختلفـة للقطاعـات المسـتهدفة بنـاء علـى الجـدارة الائتمانيـة

ويعمـل برنامـج «اسـتدامة» بالتعـاون مـع بنـك التنميـة علـى تنفيـذ مبـادرة لتعزيـز دور البنـك فـي تمويـل المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة بحيـث يتـم توجيـه التمويـل الحكومـي بفعاليـة لتمويـل مشـروعات المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة ذات الأثـر الاقتصـادي والقيمـة المحليـة المضافـة، ومـن شـأن تنفيـذ هـذه المبـادرة زيـادة إقـراض المؤسسـات الصغيـرة والمتوسـطة وتعزيـز دورهـا فـي الاقتصـاد الوطنـي

وشهـد عـام 2023 صـدور المرسـوم السـلطاني رقـم (84 / 2023) بإعـادة تنظيـم بنـك التنميـة، ونـص المرسـوم السـلطاني علـى رفـع رأسـمال البنـك إلـى (500) مليـون ريـال عُمانـي وهـو مـا يتيـح للبنـك دعـم قطـاع الأعمـال والتوسـع فـي تمويـل مشـروعات القطـاع الخـاص بمـا يُسـهم فـي تعزيـز خطـط التنويـع الاقتصـادي، وقـد تـم تحديـد سـقف التمويـل المقـدم للمقتـرض بـ (5) ملاييـن ريـال عُمانـي لـكل مشـروع مـع إمكانيـة زيادتـه إلـى (7.5) مليـون ريـال عُمانـي لبعـض المشـروعات النوعيـة، كمـا يقـدم البنـك قروضـا ميسّـرة دون عائـد إلـى صغـار المسـتثمرين علـى أن يكـون تقديـم القـروض لغـرض تمويـل المشـروعات فـي المجـالات المتعلقـة بالقطاعـات والأنشـطة الاقتصاديـة المرتبطـة بالخطـط التنمويـة

أولويـــة القطاع الخاص والاستثمار والتعاون الدولي

الدبلوماسية الاقتصادية

تقوم وزارة الخارجية وسفارات سلطنة عُمان في الخارج بجهود حثيثة لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، وذلك تنفيذاً للتوجيهات السامية لجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه بالتركيز والتوسع فيما يُطلق عليه «الدبلوماسية الاقتصادية» خاصة تلك المتعلقة بالسياسات الاقتصادية في سياق رؤية عُمان 2040.

وفي هذا الإطار تركّز وزارة الخارجية في جهودها عبر البعثات العُمانية بالخارج على الجانب الاستثماري، ويعمل رؤساء البعثات العُمانية في اللقاءات الثنائية والفعاليات والملتقيات الاقتصادية التي تشهدها العواصم الخليجية والعربية والعالمية على تسليط الضوء على البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان والتشريعات المنظّمة للاستثمار الأجنبي وأبرز المشروعات الاقتصادية والبنى الأساسية الداعمة للاستثمارات

وتتضمن المهام الاقتصادية الرئيسية للسفارات العُمانية بالخارج توفيرَ التوجيه للمستثمرين الأجانب المحتملين من خلال استعراض أداء الاقتصاد العُماني والفرص الاستثمارية والقطاعات الواعدة، بالإضافة إلى استكشاف فرص تعزيز الشراكة الاقتصادية مع الدول الأخرى

وتعد اللجان المشتركة مع الدول الشقيقة والصديقة أهم أدوات تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وهي وسيلة لتعزيز التعاون الاقتصادي ومتابعة ما تم التوصل إليه من مذكرات التفاهم والاتفاقيات الاقتصادية، ويبلغ إجمالي اللجان المشتركة بين سلطنة عُمان والدول الأخرى (30) لجنة مشتركة؛ تترأس وزارة الخارجية (13) لجنة منها، وتعمل هذه اللجان على تقديم مبادرات للتعاون بين سلطنة عُمان والدول الأخرى في مختلف المجالات ومتابعة تنفيذها وفق خطط زمنية محددة

جهود وزارة الخارجية في تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية

- عقد لقاءات سنوية مرئية بين معالي السيد وزير الخارجية ورؤساء البعثات العُمانية في الخارج لتعزيز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، والتعريف بالحوافز والفرص الاستثمارية المتاحة في سلطنة عُمان تمهيداً لعرضها على المستثمرين والشركات الرائدة في الدول الشقيقة والصديقة.
- عقد لقاءات دورية بين رؤساء البعثات العُمانية في الخارج ووحدات الجهاز الإداري للدولة المعنية بالاستثمار للتعريف بالتشريعات الاستثمارية والتسهيلات والحوافز الاستثمارية وخطط الترويج للاستثمارات الأجنبية والمنتجات العمانية المرشحة للمنافسة في الأسواق الخارجية.
- عقد لقاءات مع أصحاب السعادة سفراء الدول الشقيقة والصديقة المعتمدين في سلطنة عُمان لتوضيح مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية لسلطنة عُمان وسياسة سلطنة عُمان الاقتصادية
- التركيز على مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية وخطط سلطنة عُمان الاقتصادية أثناء لقاءات مسؤولي وزارة الخارجية مع الوفود الرسمية وسفراء الدول الشقيقة والصديقة المعتمدين لدى سلطنة عُمان.

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

التوجه الاستراتيجي: تنمية شاملة جغرافياً تتبع نهجاً لا مركزياً وتطور عدداً محدوداً من المراكز الحضرية الرئيسة، واستخدام مستدام للأراضي

تحظى التنمية المستدامة وتأسيس المدن الذكية وتطوير المحافظات وتمكينها من استقطاب الاستثمارات، باهتمام رؤية عُمان 2040 في إطار تنمية شاملة ومتوازنة تشمل جميع محافظات سلطنة عُمان وتتميز باللامركزية الإدارية والاقتصادية

وتتطلع الأولوية من خلال أهدافها وتوجهها الاستراتيجي إلى الاستخدام المستدام للأراضي وتأسيس مناطق حضرية وريفية ذات تراث طبيعي وثقافي على أن تتميز هذه المناطق بالمرونة والقدرة العالية على التعامل مع المتغيرات المناخية في إطار تنمية متوازنة وعادلة تعزز الميزة النسبية والتنافسية للحواضر والمحافظات، مع الاهتمام في نفس الوقت بالمدن الذكية المستدامة والريف الحيوي وأن تتميز هذه المدن بجودة عمرانية عالية للمعيشة والعمل والترفيه وبنية أساسية عالمية المستوى ووسائل نقل متنوعة وسهلة الوصول ومتكاملة مع التنمية العمرانية.

اللامركزية الإدارية والاقتصادية

إن تفعيل اللامركزية الإدارية والاقتصادية يمثل خطوة أساسية نحو تحقيق أهداف أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة في إطار رؤية عمان 2040. بدءا من تعزيز المشاركة المجتمعية وتمكين المحافظات في اتخاذ القرارات، وتوزيع الثروات والفرص، بما يعزز التوازن الاقتصادي والتنمية العادلة بين المحافظات ويعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. ومن أبرز الإنجازات التي تحققت على صعيد تفعيل اللامركزية إصدار المرسوم السلطاني رقم 36/ 2022 حول نظام المحافظات، مما يعكس التزام الحكومة بتعزيز الإدارة المحلية وتمكين المحافظين. وفي السياق ذاته، تم رفع المبالغ المخصصة لبرنامج تنمية المحافظات من 10 مليون ريال عماني إلى 20 مليون ريال عماني لكل محافظة، تعزيزا لنهج الشفافية والمساءلة، ودعما لمشاركة المجتمع المحلي في صنع القرارات التنموية، مما يحقق التنمية المستدامة للمدن والمحافظات. وبالتوازي مع ذلك، تم إطلاق عدة برامج تستهدف بناء القيادات الاقتصادية في المحافظات، من ضمنها على سبيل المثال لا الحصر، برامج الأكاديمية السلطانية للإدارة التي استهدفت عدة مستويات كالمحافظين والولاة وغيرها من البرامج. ويعد تطوير مهارات الإدارة المحلية جزء أساسي من جهود تعزيز اللامركزية الإدارية وتحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا الشأن، تم تنظيم العديد من البرامج التدريبية التي شارك فيها نخبة من الموظفين التابعين للإدارات المحلية، كما تم توقيع اتفاقيات شراكة مع بعض الجامعات والمؤسسات التعليمية لتقديم برامج تدريبية مخصصة لموظفي الإدارات المحلية

إن التوجّه الحالي في تنمية المحافظات وجلب الاستثمارات يقوم على توظيف المقومات المكانية وتفعيل مختلف الجوانب الاقتصادية بناءً على مكوناتها ونسيجها كميزة نسبية لكل محافظة، وذلك بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي في المحافظات الإحدى عشرة، وصولًا إلى تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة على المستوى الوطني. إن تفعيل المجالس البلدية له دور كبير في تعزيز الإدارة المحلية والمشاركة المجتمعية في صنع القرارات، وقد شهد تفعيل هذه المجالس العديد من الجهود التي تمثلت في إطلاق تطبيق «تنمية» بهدف تعزيز التواصل والشفافية والثقة بين الأفراد والمؤسسات لبلوغ التنمية المستدامة، ورفع مخصصات أعضاء المجالس البلدية، وعقد ندوة المجالس البلدية لتعريف أعضاء المجالس البلدية بالأدوار التنموية والمجتمعية المنوطة بهم وفق التعديلات التي أدخلت على قانون المجالس البلدية بهدف الإسهام الفاعل في تطوير المحافظات وتنميتها

وللدفع بمزيد من التفعيل لنهج اللامركزية الإدارية والاقتصادية، سيتم تنفيذ عدد من البرامج من قبل الأكاديمية السلطانية للإدارة، حيث بيّنت الأكاديمية السلطانية للإدارة أن برامج الإدارة المحلية التي تأتي ضمن المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية هي: برنامج الولاة، وبرنامج القدرات للتخطيط والاقتصاد بالمحافظات، وبرنامج أعضاء المجالس البلدية

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

كما تسعى الكثير من الوحدات المركزية لتنفيذ مجموعة من الخطط والمبادرات لمنح مزيد من الصلاحيات لفروعها في المحافظات، وإداراتها المحلية

وتقوم وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 ضمن برنامجها الاتصالي (كل عُمان) بتخصيص زيارات للمحافظات والتي تُركّز فيها على إبراز الميزات التنافسية للمحافظات وتمكين المجتمع المحلي، كما تهدف هذه الزيارات إلى غرس ثقافة التحسين المستمر من خلال عقد ورش عمل لنقل المعرفة حول آليات تبسيط الإجراءات مع موظفي الوحدات الحكومية في المحافظات، وقد تم الانتهاء من زيارة 4 محافظات على أن تكتمل زيارة بقية المحافظات في منتصف عام 2025.

أبرز الجهود المبذولة في تعزيز اللامركزية:

تدشين برامج الإدارة المحلية التي تأتي ضمن المبادرة الوطنية لتطوير الإدارة المحلية هي:

- برنامج الولاة
- برنامج القدرات للتخطيط والاقتصاد بالمحافظات
- برنامج أعضاء المجالس البلدية

20 مليون ريال عماني حجم المبالغ المخصصة لتنمية المحافظات والمدن المستدامة.

تطبيق **"تنمية"** لتفعيل أدوار المجالس وتعزيز التواصل والشفافية والثقة بين الأفراد والمؤسسات لبلوغ التنمية المستدامة.

زيارة **4** محافظات من خلال مبادرة كل عمان لزيارة المحافظات

- العمل على تدريب حوالي **800** موظفا حكوميا على مستوى التقسيمات الإدارية للمحافظات وذلك لتعزيز كفاءة الموظفين وتطوير قدراتهم في إدارة المشاريع وتبسيط الإجراءات والخدمات.
- تم الالتقاء بعدد **500** من طلبة الجامعات والكليات في مؤسسات التعليم العالي بالمحافظات لتعزيز معرفتهم حول رؤية عُمان **2040** وتبادل الخبرات.
- العمل على تدريب ونقل المعرفة لحوالي **350** موظف حكومي في تبسيط الخدمات الحكومية الداخلية، باستخدام منهجية التحسين المستمر "لين".

الاستراتيجية العمرانية ومخططات المدن الكبرى

تعد الاستراتيجية العمرانية التي تم إطلاقها في عام 2021 الإطار العام لتوجه النمو العمراني خلال العشرين عاماً القادمة بما يحقق التوازن بين أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتجسد مكانيا في التنمية العمرانية، لذلك تعتبر مُمَكّنا أساسيا لتحقيق رؤية عُمان 2040، كما أنها تضمن تنافسية المدن وقدرتها على الصمود أمام المتغيرات المختلفة وتتسق كذلك في أهدافها مع أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، كما تحدد الاستراتيجية العمرانية الأماكن المناسبة للسكن والعمل، والفرص الوظيفية المناسبة في المحافظات، وأنماط التنقل، والبيئة الطبيعية التي يجب المحافظة عليها. وقد تم تطوير الاستراتيجية العمرانية على المستوى الوطني ومستوى المحافظات وفق منهج تفاعلي بمشاركة مختلف أطياف المجتمع والقطاعين الحكومي والخاص ومؤسسات المجتمع المدني.

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

وتسعى الاستراتيجية العمرانية إلى معالجة القضايا والتحديات العمرانية من خلال إطار عام للتخطيط العمراني، مركزة في رؤيتها على تنمية عمرانية مستدامة لمجتمعات مزدهرة

وتضم الاستراتيجية العمرانية تنفيذ المخطط الهيكلي لمدينة مسقط الكبرى، وإعداد المخطط الهيكلي لـ (14) مدينة أخرى منها (3) مدن كبرى: هي صحار الكبرى، وصلالة الكبرى، ونزوى الكبرى، بالإضافة إلى (11) مدينة أخرى هي: عبري، وهيماء، والرستاق، وصور، والبريمي، وإبراء، والمضيبي، وسناو، وصحم، والخابورة، والسويق، وشهد عام 2023 العديد من الجهود لاستكمال إعداد المخططات الهيكلية لهذه المدن، ومعالجة مخرجات المخطط الهيكلي والتفصيلي لمحافظة شمال الباطنة ومحافظة جنوب الباطنة، ويشمل المخطط الهيكلي لمحافظة شمال الباطنة (4) ولايات هي السويق والخابورة وصحم وشناص، فيما يشمل المخطط الهيكلي لمحافظة جنوب الباطنة ولايتي بركاء والمصنعة.

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني استكمال العمل في إعداد المخططات الهيكلية والتفصيلية للمدن الكبرى والمدن الأخرى التي تتوزع على جميع المحافظات، إذ سيتم العمل على اعتماد (3) مخططات تفصيلية بمخطط مصيرة الهيكلي، واعتماد المخطط الهيكلي والتفصيلي لمحافظة شمال الباطنة، والبدء في تنفيذ المرحلة الثانية من تخطيط الأراضي بجانبي طريق الباطنة الساحلي بمحافظتي شمال وجنوب الباطنة، بالإضافة إلى العمل على مبادرة التجديد الحضري الذي يهدف إلى تحسين جودة الحياة وتطوير المدن والمجتمعات وتعزيز الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في (5) محافظات هي مسقط وظفار والبريمي ومسندم وجنوب الباطنة.

الجهود المبذولة لإنجاز مخططات المدن الكبرى

المدينة	2023	2024
المخطط الهيكلي لمسقط الكبرى	▪ استلام المسودة الأولى للمخططات التفصيلية. ▪ مراجعة الخطة التنفيذية للمشروع والمخطط النهائي من قبل فريق العمل. ▪ الانتهاء من إعداد المخطط الهيكلي . ▪ مباركة سامية من جلالة السلطان المعظم واعتماد المخطط الهيكلي في 30 أكتوبر.	▪ إطلاق البرنامج التنفيذي عن طريق الجهات التنفيذية المعتمدة من مجلس الوزراء. ▪ إطلاق حملة إعلامية واسعة لتحديد هوية مسقط الكبرى. ▪ الشروع في إنجاز المخططات التفصيلية (Action Plans).

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

المخطط الهيكلي لصلالة الكبرى	▪ زيارة عدة مواقع من قبل فريق العمل ودراسة تأثيرات موسم الخريف . ▪ عقد لقاءات مع أصحاب العلاقة من القطاعين العام والخاص والمستثمرين لأخذ المرئيات وتحديد الأولويات. ▪ الانتهاء من مرحلة جمع البيانات لفترة الخريف . ▪ إقامة حلقات عمل فنية لإعداد التصورات الأولية للمخطط الهيكلي. ▪ استلام ومراجعة مسودة تقارير التصورات المبدئية وتحليل البيانات.	▪ الانتهاء من جمع البيانات وتحليلها. ▪ وضع ملامح وتصورات المخطط الهيكلي. ▪ إقامة حلقات عمل مع الجهات الحكومية والخاصة. ▪ استلام التقارير النهائية للمخطط الهيكلي. ▪ استلام المخططات التفصيلية للمناطق ذات الأولوية في المخطط الهيكلي.
المخطط الهيكلي لنزوى الكبرى	▪ استلام التقرير النهائي لنتائج جمع البيانات . ▪ عقد اجتماعات مع شركاء التنمية وأصحاب العلاقة. ▪ توصل الفريق إلى الحاجة لتغيير حدود المشروع ليضم مناطق أخرى ستساهم في رفع جودة التخطيط.	▪ إعداد المخطط الهيكلي النهائي، وخطة التنفيذ. ▪ إعداد المخططات التفصيلية للمناطق (Action Plans). ▪ الانتهاء من المشروع وتسليمه.

المدن الذكية .. مدينة السلطان هيثم والمدن النموذجية

تحتل المدن الذكية والمستدامة أهمية كبيرة في سياق أولويات التنمية والتطوير الحضري نظرا لتميزها باستخدام التكنولوجيا والابتكار بشكل فعّال لتحسين جودة الحياة وتعزيز التنمية الشاملة، وتبرز أهمية المدن الذكية في الاستدامة البيئية من خلال إسهامها في الحد من التأثير البيئي وتعزيز استدامة البيئة، كما تهتم المدن الذكية بتحسين الخدمات الحَضَرية من خلال تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء

وتعتبر المدن الذكية عنصرا أساسيًا في تحقيق أولوية «تنمية المحافظات والمدن المستدامة» من خلال تركيزها على تحسين حياة سكان المدن بشكل شامل، ودمج التكنولوجيا في جميع جوانب الحياة الحضرية، وتحسين كفاءة نظم النقل لتقليل الازدحام، وتحسين تنقل المواطنين والبضائع مع الاستخدام المستدام للأراضي

وتعد مدينة السلطان هيثم نموذجا للمدن المستقبلية الذكية في سلطنة عُمان، وهي هدية مستدامة من جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ للأجيال القادمة، وقد انطلقت الأعمال الإنشائية للمدينة في عام 2023، وتتطلع المدينة إلى تحقيق رفاه العيش لسكانها مع جودة الحياة بمعايير عالمية، وتقام المدينة على مساحة (14.8) مليون متر مربع وتستوعب (100) ألف نسمة وتضم (19) حيا متكاملا سيتم إنشاؤها على أربع مراحل تمتد إلى عام 2045. وقد راعت المدينة سهولة الوصول والتنقل من خلال توفيرها سلسلة من الطرق تسهل الوصول إلى المدينة

وبالإضافة إلى مدينة السلطان هيثم سيتم إنشاء عدد من الأحياء والمدن النموذجية الأخرى في عدد من المحافظات، فمن خلال برنامج الأحياء السكنية المتكاملة «صروح» يجري تنفيذ عدد من المشاريع مثل حي النسيم

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

في ولاية بركاء، وحي اللبان في منطقة حلبان بولاية نخل، وحي العهد في العامرات، وحي مجد في ولاية صحار، بالإضافة إلى ثلاثة مواقع أخرى للأحياء السكنية المتكاملة في ولايات بدبد، وصلالة، وخصب، كما تم طرح (4) مواقع للاستثمار على منصة «تطوير» في ولايات إبراء وسمائل وصور والبريمي

وتستهدف الخطة المستقبلية لوزارة الإسكان والتخطيط العمراني في هذا الإطار إنجاز (1051) وحدة سكنية ضمن مشروع حي النسيم بولاية بركاء، وتخصيص (5300) وحدة سكنية للمستحقين في (6) أحياء ضمن برنامج الأحياء السكنية المتكاملة «صروح» في حلبان وصلالة وصحار وبدبد والعامرات وخصب، وإسناد (4) مواقع جديدة في كل من: إبراء، وسمائل، وصور، وخصب، بالإضافة إلى طرح وإسناد موقعين لمخططات «صروح» في كل محافظة.

وشهد عام 2023 أيضا إنجاز المخطط النهائي لمشروع واجهة الجبل الأخضر الذي حظي بالمباركة السامية من لدن جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم – حفظه الله ورعاه –، وتتضمن خطة عام 2024 اعتماد المخطط النهائي للمشروع، وإنهاء الاتفاقيات التجارية الخاصة به مع المطورين العقاريين ومشاريع الضيافة، والعمل على دعم الجهات المختصة لإسناد مشروع طريق جنوب الباطنة – الجبل الأخضر، والشروع في أعمال تصاميم العمارة لبعض الأصول الأيقونية داخل المشروع

وبالإضافة إلى مشاريع المدن الذكية والأحياء السكنية المتكاملة يتم العمل أيضا على مشروع المدن الزراعية الذي سيتم تنفيذه بالتعاون بين وزارة الإسكان والتخطيط العمراني ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، وينسجم المشروع مع رؤية عُمان 2040 والاستراتيجية الوطنية للتنمية العمرانية (ONSS) والاستراتيجية المكانية للمحافظات (RSS) واستراتيجية الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، وقد تم في شهر مايو 2023 تشكيل فريق مشترك بين الجهتين يعنى بالمشروع بمكتب الاستراتيجية العمرانية، وقام الفريق بعد دراسة حوالي (30) موقعا باقتراح (3) مواقع في شمال الباطنة، والظاهرة، والنجد بمحافظة ظفار لإقامة المدينة الزراعية على مساحة تقدّر بحوالي (50) كيلومترا مربعا وقام الفريق بعقد العديد من الاجتماعات مع الشركات المحلية والإقليمية والعالمية، كما تم خلال عام 2023 طرح مناقصة المخطط التفصيلي للمدن الزراعية وتحليل العروض المقدمة من (10) مكاتب استشارية عالمية

وعملت وزارة الإسكان والتخطيط العمراني خلال عام 2023 أيضا على تنفيذ مشروع تعزيز الاستدامة في المدن القائمة من خلال مبادرة الأماكن العامة النابضة بالحياة التي تهدف إلى استكمال برامج الوزارة المتعلقة بأنسنة المدن لتكون مدنا نابضة بالحياة بالتكامل مع الجهات ذات العلاقة لتحسين جودة الأماكن العامة من خلال تقليل حدة الكتل الإسمنتية فيها، وتستهدف المبادرة زيادة نسبة نصيب الفرد من الأماكن العامة في محافظة مسقط من (2) إلى (4) أمتار مربعة ونقل التجربة إلى الأحياء السكنية في أربع محافظات أخرى تشمل شمال الباطنة وجنوب الباطنة وجنوب الشرقية وشمال الشرقية، كما تم إدراج خدمة التشجير في المساحات الأمامية والخلفية للأحياء السكنية في منصة أملاك، واعتماد إلزامية نسب التشجير في أراضي حق الانتفاع

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

الإنجازات المحققة في مدينة السلطان هيثم خلال عام 2023

1 مايو — تدشين المدينة برعاية جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

20 يونيو — التوقيع على 21 اتفاقية شراكة وتطوير للمرحلة الأولى في مجالات البنية الأساسية والتطوير العقاري والتمويل والخدمات بأكثر من مليار ريال عُماني

4 نوفمبر — طرح مناقصة الخدمات الاستشارية للإشـــراف علـــى أعـــمال الإنـــشاء للمطورين العقاريين

5 ديسمبر — توقـــيع اتفـــاقية تنـــفيذ الأعمال المرتبـــطة بمـــشروع إمداد المياه

26 ديسمبر — توقيع اتفاقية تنفيذ الأعمال الأولية للمرحـــلة الأولى التـــي تشـــمل تهـــيئة البـــنية الأســـاسية للـــطرق ومجـــرى الـــوادي وتطـــوير المنطقة المحـــيطة بالحـــديقة الـــمركـــزية

الأحياء التي تم الإعلان عنها ضمن برنامج «صروح» حتى نهاية 2023

الحي / الموقع	المساحة (ألف متر مربع)	عدد الوحدات السكنية
حي النسيم - ولاية بركاء	335	1100
حي اللبان - منطقة حلبان بولاية نخل	637	1300
حي العهد في العامرات	445	1065
حي مجد في ولاية صحار	400	1058
حي في ولاية بدبد بمحافظة الداخلية	286	630
حي في ولاية صلالة بمحافظة ظفار	321	550
حي في ولاية خصب بمحافظة مسندم	403	غير متوفر

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

أهداف المدن الزراعية

- استيعاب الزراعات الذكية والمبتكرة والتقنيات الزراعية المتقدمة (المائية والهوائية والاستزراع السمكي).
- تنفيذ البحوث في مجال الأغذية.
- تنفيذ البحوث في سلامة وجودة الغذاء.
- الابتكار في مجالات المياه.
- الابتكار في مجالات الاقتصاد الزراعي المتكامل وإدارة المخلفات الزراعية وغير الزراعية.
- تشجيع أنماط الزراعة الحضرية والسياحية.
- تشجيع الزراعة الأسرية ومشروعات ما بعد الحصاد والتصنيع الخفيف.
- توفير فرص العمل للعمانيين.

منظومة النقل الوطني ومشاريع النقل الكبرى

يعتبر قطاع النقل جزءا مهما من الاستراتيجية العمرانية لسلطنة عُمان عبر تحديد مدى ملاءمة شبكة النقل للتجمعات السكانية وقدرتها على استيعاب الحركة المرورية المتزايدة وتفعيل نظام تسلسل هرمي للتجمعات السكانية من خلال تطوير وإنشاء ورفع كفاءة شبكة الطرق مما يُسهم في فتح آفاق جديدة لتطوير وتنمية المحافظات.

وتركز استراتيجية قطاع النقل واللوجستيات (2021-2025) التي تنفذها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات على توفير بنية أساسية وتنظيمية داخلية ممكّنة تواكب الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وقد شهد عام 2023 العديد من الجهود لتطوير منظومة النقل الوطني سواء من خلال إنشاء الطرق التي تربط بين الولايات والمحافظات والطرق التي تربط المنظومة اللوجستية من موانئ ومناطق حرة وصناعية والطرق السياحية أو من خلال مشروعات السكك الحديدية والميترو

ففي مجال الطرق التي تعزز الربط بين جميع الولايات والمحافظات تم خلال عام 2023 توقيع اتفاقية التصميم والتنفيذ لمشروع طريق دبا – ليما – خصب بمحافظة مسندم الذي انطلقت أعماله التنفيذية مع نهاية العام، ويبلغ طول الطريق (96) كم، ويُسهم عند إنجازه في فتح مناطق جديدة للتنمية العمرانية والاقتصادية والتجارية بالمحافظة وتنشيط الحركة السياحية، كما تم استكمال الأعمال المتعلقة بإضافة الحارتين الثالثة والرابعة في طريق الداخلية – مسقط (من الرسيل إلى بدبد)، ويتم في الوقت نفسه استكمال ازدواجية طريق أدم – هيماء ـ ثمريت بعد طرح مناقصات تنفيذ الأجزاء الثلاثة المتبقية من المشروع بدءًا من ولاية هيماء وحتى ولاية ثمريت بطول (400) كيلومتر؛ الأمر الذي يعزز انسيابية الحركة المرورية بين مسقط وصلالة، وتم خلال عام 2023 أيضا إسناد العمل في الأجزاء المتبقية من المرحلة الأولى من مشروع طريق الباطنة الساحلي الذي يعزز حركة التنقل بين الولايات الساحلية بمحافظتي شمال وجنوب الباطنة، كما تم خلال عام 2023 طرح مناقصة تنفيذ الأعمال المتبقية من مشروع طريق الشرقية السريع (الجزء الثاني – المرحلة الثانية) من ولاية الكامل والوافي إلى ولاية صور بطول (52) كيلومتراً، وقد تم إسناد المشروع في مطلع عام 2024

وفي مجال مشاريع الربط اللوجستي التي تهدف إلى استكمال وتحسين الربط الطرقي للمناطق اللوجستية ببقية المنظومة؛ تم خلال عام 2023 طرح مناقصة المرحلة الأولى من مشروع ازدواجية طريق الربع الخالي بطول (6) كم، كما بدأ العمل في ربط مدينة خزائن الاقتصادية بطريق الباطنة السريع، واستكمال الأعمال المتبقية من مشروع وصلة المنطقة الحرة بصحار الرابطة بين طريق الباطنة السريع وميناء صحار والمنطقة الحرة

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

وفـي القطـاع السـياحي يتـم تنفيـذ عـدد مـن المشـاريع التـي تهـدف إلـى تحسين ورفـع كفـاءة الربـط للمواقـع السـياحية بهـدف تعزيـز السـياحة وتحفيـز الـزوار علـى استكشـاف المناطـق السـياحية بشـكل متكامـل، وفـي هـذا الإطـار انتهـت وزارة النقـل والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات بالتنسـيق مـع وزارة الإسـكان والتخطيـط العمرانـي مـن إعـداد دراسـة الجـدوى المبدئيـة لإنشـاء طريـق إضافـي إلـى الجبـل الأخضـر عبـر محافظـة جنـوب الباطنـة، وقـد نتـج عـن الدراسـة تحديـد عـدة خيـارات للطريـق وتـم طـرح مناقصـة الخدمـات الاستشـارية للمشـروع، كمـا تـم الانتهـاء مـن أعمـال تحليـل مناقصـة ازدواجيـة طريـق ريسـوت – المغسـيل بمحافظـة ظفـار، وتحليـل مناقصـة اسـتكمال الأعمـال المتبقيـة مـن طريـق سـيح قطنـة بالجبـل الأخضـر، وتحليـل العـروض المقدمـة لتنفيـذ مشـروع طريـق جبـل شـمس بهـدف اسـتكمال الربـط بيـن القـرى المختلفـة فـي المنطقـة وتعزيـز الربـط السـياحي.

وبالتـوازي مـع هـذه المشـروعات انطلقـت فـي عـام 2024 الأعمـال التحضيريـة لمشـروع سـكة الحديـد الـذي يربـط سـلطنة عُمـان بدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة بعـد اسـتكمال تنفيـذ العديـد مـن الأعمـال فـي عـام 2023 مثـل تحديـث مسـار المشـروع مـن صحـار إلـى أبوظبـي والتصاميـم الهندسـية وطـرح مناقصـات وحـزم الأعمـال المدنيـة والإنشـائية، ويعـد مشـروع سـكة الحديـد العُمانيـة الإماراتيـة إضافـة نوعيـة لقطـاع النقـل ومحفـزًا لمختلـف القطاعـات الصناعيـة والأنشـطة الاقتصاديـة، ويربـط المشـروع ميناء صحـار بشـبكة السـكك الحديديـة الوطنيـة بدولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة بطـول (303) كـم لنقـل الركاب وشـحن البضائـع، وسـتصل سـرعة قطـار الـركاب حتـى (200) كيلومتـر فـي السـاعة، ويمكـن للقطـار قطـع المسـافة بيـن صحـار وأبوظبـي فـي (100) دقيقـة، وبيـن صحـار والعيـن فـي (47) دقيقـة، وتبلـغ السـعة الاسـتيعابية للـركاب فـي القطـار الواحـد حوالـي (400) راكـب.

ويعـد مشـروع مترو مسـقط أحـد أبـرز مشـروعات النقـل العـام المسـتقبلية، وتـم خلال عـام 2023 تشـكيل فريـق متخصـص للعمـل علـى إدارة ومتابعـة المشـروع والدراسـات المتعلقـة بـه، وقـام الفريـق بالعمـل علـى إعـداد دراسـة الجـدوى الأولية التـي تتضمـن دراسـة اسـتراتيجيات وبدائـل التمويـل وكذلـك العمـل مـع فريـق المخطـط الهيكلـي لمسـقط الكبـرى فيمـا يتعلـق بالخصائـص العامـة الأوليـة المقترحـة لنظـام مترو مسـقط، وتمـت دراسـة اسـتراتيجيات وبدائـل التمويـل وعـرض المخرجـات والتوصيـات علـى اللجنـة الوزاريـة لمتـرو مسـقط فـي نوفمبـر 2023، وتتضمـن خطـة عـام 2024 العمـل علـى رفـد فريـق مترو مسـقط بالكـوادر والخبـرات اللازمـة وتعييـن استشـاري إدارة المشـروع لاسـتكمال المتطلبـات الفنيـة

وتتضمـن خطـة تطويـر منظومـة النقـل الوطنـي تنظيـم قطـاع النقـل البـري وزيـادة العائـد مـن القطـاع بنسـبة (20) بالمائـة سـنويا حتـى نهايـة الخطـة الخمسـية العاشـرة فـي عـام 2025، وقـد تـم بحلـول ديسـمبر 2023 اكتمـال تطبيـق اللائحـة التنفيذيـة لقانـون النقـل البـري بنسـبة (100) بالمائـة وتعـد اللائحـة جـزءا مـن التوجـه الاسـتراتيجي لتنظيـم القطـاع، وشـهد عـام 2023 أيضـا إصـدار أكثـر مـن (163) ألـف بطاقـة تشـغيل جديـدة لوسـائل النقـل البـري مقارنـة بـ (33) ألـف بطاقـة فـي عـام 2022، وإصـدار حوالـي (5500) ترخيـص لمزاولـة أنشـطة النقـل البـري، وتركيـب ميـزان ذكـي بطريـق الباطنـة السـريع، وإضافـة (13) خدمـة فـي منصـة «نقـل»، ومراجعـة اللائحـة التنفيذيـة وإلغـاء الاسـتثناءات وتطبيـق متطلبـات المركبـة والسـائق، وإصـدار رخصـة تشـغيل مركبـة الأجـرة بـدون أن يكـون صاحبهـا مالـكا لسـيارة أجـرة حصـرا للشـركات التـي تقـدم خدمـات الأجـرة، وتطبيـق قـرار تنظيـم مركبـات الأجـرة مـن خلال التطبيقـات الذكيـة، كمـا قامـت الـوزارة بطـرح مزايـدة لإدارة وتنظيـم وسـائط النقـل وتتضمـن خطـة عـام 2024 اسـتكمال العمـل علـى التشـريعات وتنظيـم القطـاع وتحديـد اشـتراطات اسـتخدام المركبـات الكهربائيـة والعمـل علـى وثيقـة النقـل الالكترونيـة.

أولويـــة تنمية المحافظات والمدن المستدامة

وبهـدف ضمـان الشـفافية والعدالـة فـي توزيـع مشـاريع الطـرق علـى مختلـف المحافظـات وبمـا يضمـن تحقيـق أهـداف التنميـة الاقتصاديـة والاجتماعيـة للمحافظـات ووفـق حوكمة واضحة تـم إطلاق مصفوفة اختيار أولويات مشـاريع الطـرق التـي يـراد لهـا أن تكـون مرجعـا ودليلا فـي ترتيـب أولويـات تنفيـذ وإنشـاء وتأهيـل الطـرق، ممـا يسـهل اتخـاذ القـرارات بهـذا الشـأن، وتشـمل المصفوفـة (6) معاييـر رئيسـية يتـم تطبيقهـا علـى المشـاريع المدرجـة ضمـن اختصاصـات وزارة النقـل والاتصـالات وتقنيـة المعلومـات تتضمـن: المعيـار الاسـتراتيجي، والمعيـار الاقتصـادي، والمعيـار الاجتماعـي، والمعيـار الفنـي أو الهندسـي، والمعيـار البيئـي، ومعيـار التكلفـة الإنشـائية والصيانـة، كمـا تـم إدراج معاييـر فرعية وربطهـا بأهداف كل معيـار، وتحتـوي المصفوفـة علـى تحديـد أوزان لـكل معيـار ممـا يسـهل مـن ترتيـب الأولويـات قبـل رفعهـا للجهـات التخطيطيـة والماليـة المختصـة. إضافـة إلـى ذلـك تـم بنهايـة عـام 2023 إنجـاز (90) بالمائـة مـن مشـروع إعـداد مسـودة قانـون الطـرق ومراجعتـه مـع الجهـات ذات العلاقـة

المبادرات المخطط تنفيذها في عام 2024 في قطاع النقل البري

- اعتمـاد مسـارات للنقـل المنتظـم وتحديـد عـدد المشـغّلين فـي كل خـط وطرحهـا للتنافـس .
- اعتمـاد مسـتوى الخدمـة وتعرفـة النقـل العـام المنتظـم لـكل خـط واعتمـاد الفئـات المدعومـة.
- تنظيم إنشاء محطات النقل العام في مسقط ونزوى وصلالة وصحار.
- تفعيل اشتراطات الكفاءة للسائقين وتطبيق متطلبات اللائحة التنفيذية.
- تفعيـل متطلبـات الفحـص الفنـي وتركيـب أجهـزة التعقـب للحافـلات وتحديد عمـر تشـغيلي لحافـلات النقـل غيـر المنتظم.
- ربط مسارات حافلات الـ ١٥ راكبا بحافلات النقل المنتظم.

محـور الحـوكمـة والأداء المؤسسي

أولويـــة حوكمة الجهـاز الإداري للـدولـة والمـوارد والمشـاريع

التوجه الاستراتيجي: جهاز إداري مرن ومبتكر وصانع للمستقبل، قائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة

يُعنى التوجه الاستراتيجي لأولوية «حوكمة الجهاز الإداري والموارد والمشاريع» بإنشاء جهاز إداري مرن ومبتكر وصانع للمستقبل وقائم على مبادئ الحوكمة الرشيدة

وتتطلع رؤية عُمان 2040 في هذا الإطار إلى أن يتصف الجهاز الإداري للدولة بالإنتاجية والمرونة والفعالية، وأن يكون مبنيا على أسس سليمة في التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم والتطوير، وأن يتمتع الجهاز بقدرته على تحديد الأولويات والمواءمة بين أهداف الجهات الحكومية المختلفة، والقدرة على ضبط الإنفاق وتحسين مصادر الإيرادات الذاتية للخزينة العامة من خلال حوكمة المشاريع الحكومية وتوزيعها على محافظات سلطنة عُمان بعدالة وكفاءة وفاعلية

وقد تحسنت سلطنة عمان في آخر إصدار لمؤشر الحوكمة ركيزة الكفاءة الحكومية في سنة 2022 من التصنيف 108 في 2021 إلى التصنيف 98 في عام 2022 بعد أن تراجع لسنتين متتاليتين، ويعتمد المؤشر في بياناته على مصادر مختلفة منها نتائج استطلاعات رأي وتقييم خبراء من جميع أنحاء العالم، وتحسنت سلطنة عمان في مصدرين من أربعة مصادر استقى المؤشر منها استطلاعاته، وجاء التحسن في مؤشرات فرعية تعنى بقياس قدرات التوجيه الحكومية ومستوى التوافق وكفاءة استخدام الموارد، كما تحسنت سلطنة عمان في مؤشرات فرعية تعنى بجودة البيروقراطية والفعالية المؤسسية

تحسن سلطنة عُمان في مؤشر الحوكمة - ركيزة الكفاءة الحكومية

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > 1.26 أو من أفضل 30 دولة	القيمة > 1.8 أو من أفضل 10 دول

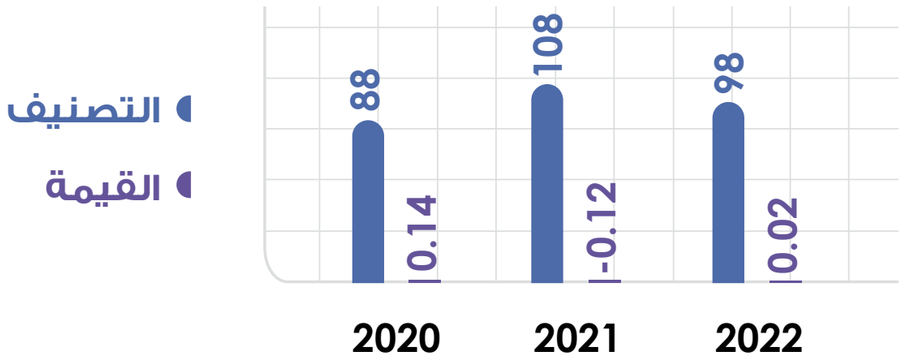

برنامج التحول الرقمي الحكومي

يعد التحول الرقمي ممكنًا رئيسيا لتحقيق رؤية عُمان 2040 وداعما لإيجاد جهاز حكومي مرن مبتكر وصانع للمستقبل، وحرصا على مواءمة جهود القطاع الحكومي لتحقيق أهداف الخطة التنفيذية للتحول الرقمي الحكومي (2021-2025)، فإن اللجان الرئيسية والفنية للتحول الرقمي ممثلة في الفريق التنفيذي في وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات سعت إلى تعزيز التنسيق مع كافة الجهات الحكومية المستهدفة بهدف تذليل العقبات وتسريع تنفيذ مشاريع ومبادرات التحول الرقمي الحكومي المشتركة والمركزية والمستقلة التي يتم تنفيذها بحسب طبيعة وتخصص كل مؤسسة.

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

ويستهدف برنامج التحول الرقمي الحكومي في الفترة الحالية (59) مؤسسة حكومية، ويشتمل على أربعة مسارات عملية رئيسية تشكل في مبادراتها ومشاريعها عناصر رحلة التحول الرقمي وهي مسار التميز في الخدمات الحكومية الإلكترونية، ومسار الكفاءة في الأنظمة الداخلية، ومسار تمكين الموارد البشرية، ومسار مشاركة المجتمع

وتشير الإحصائيات إلى أن الأداء العام لبرنامج التحول الرقمي الحكومي حقق نسبة (53%) بنهاية عام 2023، وبلغ متوسط أداء المؤسسات الحكومية في تحقيق متطلبات التحول الرقمي الحكومي (72%) مقارنة بـ (65%) في نهاية ديسمبر 2022، وارتفع منظور نضج الخدمات الرقمية إلى (69%) مقارنة بـ (63%) في نهاية عام 2022، كما تطور منظور الجاهزية للتحول الرقمي من (66%) في نهاية عام 2022 إلى (74%) في نهاية عام 2023.

وبلغ عدد الخدمات التي تم تبسيط إجراءاتها في عام 2023 (578) خدمة مشكلة ما نسبته (75%) من إجمالي المستهدف، وبلغت نسبة الخدمات التي تم تبسيطها في مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية (41%) من إجمالي الخدمات المبسطة خلال العام، وقامت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات خلال عام 2023 بتطوير (39) منصة وبوابة الكترونية، وبلغ إجمالي الخدمات التي تمت رقمنتها (207) خدمات من إجمالي (200) خدمة مستهدفة في عام 2023، كما تم إطلاق قنوات رقمية لتقديم الخدمات الحكومية كبوابة بلدية مسقط، والمنصة الرقمية لخدمات النقل في سلطنة عُمان التابعة لوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، وخدمة التسجيل الذاتي لفحص اللياقة الطبية للمقيمين التابعة لوزارة الصحة، وبوابة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

وفي مجال تهيئة البنى التحتية والمنصات الرقمية تمت إضافة (40) موقعا إلكترونيا إلى الشبكة الحكومية خلال عام 2023، وتم تنفيذ (272) مليون معاملة إلكترونية عن طريق منصة التكامل في نفس العام.

وشهد عام 2023 أيضا إسناد مشروع تطوير البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية، وتوفير أنشطة لتمكين الكفاءات الوطنية في القطاع الحكومي من خلال مختبرات منجم لتبسيط الإجراءات الحكومية بمشاركة أكثر من (150) مشاركا من مختلف المؤسسات الحكومية، وتنظيم معسكر إدارة مشاريع التحول الرقمي في نسخته الثانية، كما أطلقت وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات المبادرة الوطنية للكفاءات الرقمية «مكين» كجزء من مبادرات البرنامج التنفيذي للصناعة الرقمية ضمن البرنامج الوطني للاقتصاد الرقمي، وتُعنى المبادرة بتأهيل الشباب العماني بالمهارات الرقمية الحديثة الأكثر طلباً في سوق العمل، كما تسعى المبادرة إلى توفير فرص مولّدة للدخل للشباب العماني في القطاع الرقمي بحلول عام 2025 كأحد مستهدفات الوزارة في الخطة الخمسية العاشرة، وتم من خلال المبادرة تأهيل (4864) شابا عمانيا ضمن (5) مسارات مختلفة تشمل معسكرات التدريب، والشهادات المصغرة للمهارات التقنية المتقدمة، والتأهيل التخصصي الاحترافي، ودعم الشهادات المهنية، والمنافسات التقنية

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات رفع نسبة الخدمات الحكومية المؤتمتة من مجمل الخدمات الحكومية الأساسية ذات الأولوية إلى (73%) خلال عام 2024، ورفع نسبة الإجراءات الحكومية المبسطة للخدمات الأساسية ذات الأولوية إلى (88%)، إضافة إلى إطلاق مشروع البوابة الوطنية الموحدة للخدمات الحكومية الإلكترونية وتنفيذ مجموعة من المبادرات والمشاريع الوطنية الداعمة لبرنامج التحول الرقمي الحكومي مثل: مشروع البنية المؤسسية الوطنية لتقنية المعلومات والتحول الرقمي، وإنشاء نموذج ذكاء اصطناعي توليدي للمحتوى العماني (Oman GPT)، وجائزة الإجادة الرقمية في القطاع الحكومي، وترقية نظام التصديق الالكتروني، والعديد من المشروعات والمبادرات الأخرى.

وتظهر آخر القراءات لمؤشر تطوير الحكومة الالكترونية وهو مؤشر يقيس

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

تطـور الأداء الحكومـي مـن خلال تحولـه الرقمـي ولـه ثلاثـة محـاور أساسـية: الخدمـات الالكترونيـة والبنيـة الأساسـية للاتصـالات والكفـاءات البشـرية، والـذي يصـدر كل سـنتين ضمـن تقريـر منظمـة الأمـم المتحـدة عـن الحكومـات الإلكترونيـة، لعـام 2020 وعـام 2022 تغيـرا طفيفـا فـي القيمـة وثباتـا فـي التصنيـف عنـد الـ 50 عالميـا، مدفوعًـا بالمؤشـرات الفرعيـة (مؤشـر البنيـة التحتيـة للاتصـالات + مؤشـر رأس المـال البشـري)

تحسن مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية:

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **0.8301**	القيمة > **0.8783**
أو من أفضل **20** دولة	أو من أفضل **10** دول

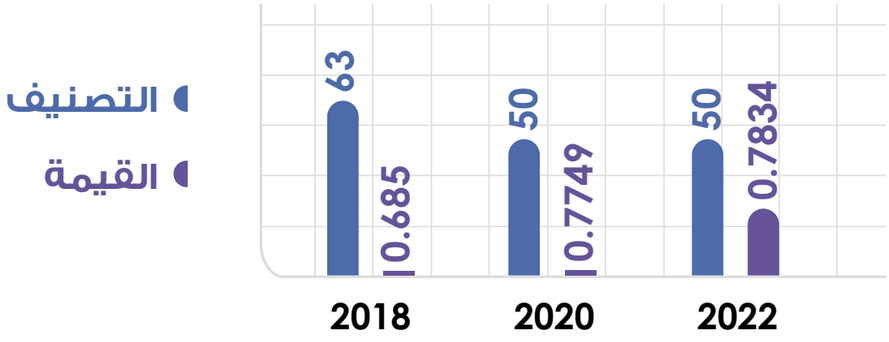

مؤشرات أداء برنامج التحول الرقمي الحكومي في 2023

- الأداء العام لبرنامج التحول الرقمي الحكومي: 53% .
- متوسـط أداء المؤسسـات الحكوميـة فـي تحقيـق متطلبـات التحـول الرقمـي الحكومـي: 72% .
- منظور نضج الخدمات الرقمية: 69%.
- منظور الجاهزية للتحول الرقمي: 74%.
- الخدمات التي تم تبسيط إجراءاتها: 578 خدمة.
- المنصات والبوابات الالكترونية التي تم تطويرها: 39 .
- إجمالي الخدمات التي تمت رقمنتها: 207 خدمات.
- المواقع الالكترونية التي تمت إضافتها إلى الشبكة الحكومية: 40.
- المعامـلات الالكترونيـة التـي تـم تنفيذهـا عـن طريـق منصـة التكامـل: 272 مليـون معاملـة .

ميزانية الأداء والبرامج

تسـعى وزارة الماليـة نحـو تحسـين ورفـع كفـاءة الإنفـاق العـام، وتحقيـق أهـداف التنميـة المسـتدامة علـى ضـوء رؤيـة عُمـان 2040، وتطويـر نظـام إدارة الماليـة العامـة مـن خلال التحـوّل مـن موازنـة البنـود إلـى موازنـة البرامـج والأداء التـي تعـد أحـد الأدوات المتقدمـة فـي مجـال التخطيـط المالـي وتحديـد أولويـات الإنفـاق العـام وربطهـا بتحقيـق الأهـداف والأنشـطة التـي تخـدم المجتمـع وتعمـل علـى تخطيـط الميزانيـة العامـة وإعدادهـا ومتابعـة تنفيذهـا كميزانيـة مدمجـة تجمـع بيـن الميزانيـة الجاريـة والميزانيـة الإنمائيـة.

وقـد شـهدت الفتـرة مـن 2021 إلـى 2023 العديـد مـن الجهـود في مجـال التحول إلـى ميزانيـة البرامـج والأداء، فقـد تـم تنفيـذ (124) برنامجـا تأسيسـيا لتمكيـن الوحـدات الحكوميـة مـن تطبيـق ميزانيـة البرامـج والأداء، وتـم عقـد (265) جلسـة

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

نقاشية واجتماعات مع فرق العمل بالوحدات الحكومية لمناقشة تطبيق ميزانية البرامج والأداء، وقد بلغ عدد الجهات الحكومية التي بدأت بتطبيق ميزانية البرامج والأداء بنهاية عام 2023 ما مجموعه (60) جهة حكومية، وبلغت نسبة الإنجاز الكلية للبرنامج (77%)

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة المالية لتفعيل ميزانية البرامج والأداء التحولَ التدريجي من مرحلة التمكين إلى مرحلة التجويد لأعمال عدد من الوحدات الحكومية المطبقة للبرنامج، والتركيز خلال عام 2024 على تمكين فرق العمل بالمحافظات من التحول نحو ميزانية البرامج والأداء من خلال البرامج التأسيسية وجلسات النقاش لتقديم الدعم الفني، وتحديث وثيقة إعداد الميزانية بالبرامج والأنشطة استعدادا لمنشور الميزانية لعام 2025.

وتتضمن خطة عام 2024 أيضا نشر دليل ميزانية البرامج والأداء وتوزيعه على كافة الوحدات الحكومية المطبقة للبرنامج، بالإضافة إلى التعاون مع فريق مشروع النظام المالي الحكومي الموحد «مالية» في مرحلة بناء النظام والاختبار التجريبي على بعض الجهات الحكومية فيما يخص ميزانية البرامج والأداء

أهداف ميزانية البرامج والأداء

- تحقيق أقصى كفاءة ممكنة لتخصيص الموارد المتاحة.
- تحقيق مستويات عالية فيما يتعلق بالأداء والرقابة والمساءلة.
- المساهمة في متابعة وقياس المؤشرات والنتائج وإعداد تقارير الأداء.
- مراقبة تطور حركة الإيرادات وتحليلها من خلال مقارنة حجم الإيرادات للسنوات السابقة بالمخطط .
- تحسين كفاءة إدارة الإنفاق العام وفاعليته للبرامج الحكومية.
- تحقيق تنمية متوازنة جغرافيا وفق الأولويات الاستراتيجية لرؤية عُمان 2040.
- تمكين الوحدات الحكومية من إنشاء علاقة واضحة بين تخصيص الميزانيات والأهداف الوطنية.

- تمكين الوحدات الحكومية من تقدير كلفة سياساتها وإجراءاتها المالية سواء لعام واحد أو عدة أعوام.
- تمكين الجهات من احتساب مقدار التوفير أو ترشيد النفقات من خلال تحليل حجم المصروفات للسنوات السابقة مقارنة بالمخطط .

مؤشرات الإنجازات المحققة في ميزانية البرامج والأداء في الوحدات الحكومية (2021-2023)

60 جهة حكومية بدأت التطبيق التجريبي

124 برنامجا تأسيسيا تم تنفيذه لتمكين الوحدات الحكومية من تطبيق ميزانية البرامج والأداء

265 جلسة نقاشية واجتماع مع فرق العمل بالوحدات الحكومية لمناقشة تطبيق ميزانية البرامج والأداء

%77 نسبة الإنجاز الكلية لميزانية البرامج والأداء

45 وحدة حكومية أعدت وثيقة إعداد الميزانية بالبرامج والأنشطة لعام 2024

9 وحدات حكومية تمكنت من متابعة الإنجاز الفعلي على مؤشراتها وإعداد تقارير تحليلية للمتابعة وتقييم الأداء

27 وحدة حكومية أعدت وثائق الأداء التفصيلية بناء على أهداف واختصاصات كل دائرة وقياسها بمؤشرات الأداء وربطها بأهداف وأولويات المؤسسة

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

حوكمة إدارة المشاريع الحكومية

تشـهد سـلطنة عُمـان سـنويا طـرح وإسـناد مجموعـة كبيـرة مـن المشـاريع والمناقصـات الحكوميـة، ونظـرا لأهميـة إدارة الإنفـاق الحكومـي بفاعليـة عاليـة لتحقيـق أهدافـه فـي التنميـة بمختلـف جوانبهـا تـم التركيـز فـي أولويـة «حوكمـة الجهـاز الإداري والمـوارد والمشـاريع» علـى حوكمـة إدارة المشـاريع الحكوميـة مـن خلال وضـع إطـار عمـل يضمـن الشـفافية والمشـاركة فـي اتخـاذ القـرارات المتعلقـة بالمشـاريع الحكوميـة وتخصيـص المـوارد بشـكل أفضـل وتقليـل الهدر فيهـا وهـو مـا يـؤدي إلـى تحقيـق النتائـج المرجـوة مـن المشـاريع الحكوميـة بطريقـة أكثـر فاعليـة واقتصاديـة

وقـد قامـت الأمانـة العامـة لمجلـس المناقصـات خلال الفتـرة الماضيـة وبالتعـاون مـع عـدد مـن الجهـات الحكوميـة والقطـاع الخـاص بمراجعـة هندسـة الإجـراءات المتبعـة لتنفيـذ المشـاريع الحكوميـة، وتـم عقـد أكثـر مـن (100) حلقـة عمـل واجتمـاع، وتـم التوافـق علـى دورة مسـتندية جديـدة تتميـز بترشـيق وتوحيـد الإجـراءات، وأتمتـة البيانـات والإجـراءات، ورفـع مسـتوى الحوكمـة وتحديـد المسـؤوليات، ورفـع مسـتوى الشـفافية، ومـن المتوقـع أن تُسـهم الـدورة المسـتندية الجديـدة فـي تقليـص فتـرة التناقـص والتعاقـد.

وتعـد لائحـة تنظيـم المشـاريع الحكوميـة الصـادرة عـن الأمانـة العامـة لمجلـس المناقصـات بالقـرار رقـم (2023/169) أحـد أبـرز التشـريعات الصـادرة فـي عـام 2023 فـي مجـال حوكمـة إدارة المشـاريع الحكوميـة، وتسـتهدف اللائحـة إيجـاد إطـار عمـل فعـال يرفـع كفـاءة المشـاريع الحكوميـة ويضمـن سـرعة التنفيـذ وتقليـل الأوامـر التغييريـة والتقيـد بالموازنـات المعتمـدة، وتعالـج اللائحـة جميـع الجوانـب المتعلقـة بطـرح المشـاريع الحكوميـة عبـر (7) مراحـل ابتـداء مـن مرحلـة «البـدء» وانتهـاء بمرحلـة «الإغلاق»

وشـهد عـام 2023 العديـد مـن الجهـود فـي مجـال حوكمـة المشـروعات الحكوميـة؛ فبالإضافـة إلـى اعتمـاد دورة مسـتندية جديـدة وإصـدار لائحـة تنظيـم المشـاريع الحكوميـة؛ تـم خلال العـام إصـدار دليـل إدارة المشـاريع الحكوميـة الـذي يوفـر البيانـات والمعلومـات التـي توضـح الإجـراءات والعمليـات المطلوبـة لإدارة نطـاق عمـل المشـاريع الحكوميـة فـي الجهـات المعنيـة بمختلـف مراحلهـا ويتضمـن الدليـلُ الجـدولَ الزمنـي والتكلفـةَ والمـواردَ المتاحـة والمخاطـر

وقامـت الأمانـة العامـة لمجلـس المناقصـات خلال عـام 2023 بعقـد العديـد مـن الاجتماعـات مـع وحـدات الجهـاز الإداري للدولـة لبحـث التحديـات الفنيـة الخاصـة بالمشـاريع، كمـا نظمـت اجتماعـات وزيـارات ميدانيـة لمتابعـة المشـاريع المتعثـرة وبحـث التحديـات التـي تواجههـا والقـدرة الماليـة والفنيـة للاستشـاريين والمقاوليـن وتـم تحديـث الخطـط التنفيذيـة والزمنيـة وتقديـم مقترحـات فنيـة لاسـتكمال الأعمـال المتبقيـة، وأدى ذلـك إلـى تسـريع وتيـرة العمـل وتقليـل المخاطـر واختيـار أفضـل الاسـتراتيجيات لاسـتكمال الأعمـال المتبقيـة، كمـا تـم حـل بعـض المشـاكل الخاصـة بدفـع مسـتحقات المقاوليـن.

وشـهد عـام 2023 أيضـا التركيـز علـى تعزيـز منظومـة العقـود الموحـدة مـن خلال التنسـيق والتعـاون بيـن الأمانـة العامـة لمجلـس المناقصـات والمختصيـن بـوزارة الماليـة والمعنييـن مـن القطاعـات الأخـرى لدراسـة واسـتحداث (6) عقـود جديـدة تتواكـب مـع متطلبـات المشـاريع الحكوميـة الجديـدة، كمـا تـم عقـد العديـد مـن الاجتماعـات وتنفيـذ حلقـات عمـل لتنظيـم إجـراءات ومسـارات الخدمـات العامـة ودراسـة قائمـة التصاريـح الحكوميـة المطلوبـة لمختلـف المشـاريع الحكوميـة، وتـم خلال عـام 2023 الانتهـاء مـن وضـع اسـتراتيجية لتطويـر المواصفـات والمقاييـس وإعـداد خطـة زمنيـة لتنفيذهـا

وقـد أدت الإجـراءات التـي تـم اتباعهـا فـي حوكمـة المشـروعات الحكوميـة إلـى تحقيـق العديـد مـن النتائـج الإيجابيـة، فقـد تراجـع عـدد الأوامـر التغييريـة

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

خلال عام 2023 إلى (71) أمرا تغييريا مقابل (88) أمرا تغييريا في عام 2022 مسجلة تراجعا بنسبة (24%)، وفيما يتعلق بكفاءة الإنفاق الحكومي تم تحقيق وفورات مالية بلغت (15.9) مليون ريال عماني مقابل وفورات بمبلغ (5.5) مليون ريال عماني في عام 2022، كما تم تقليص الدورة الشرائية بنسبة تتراوح بين (40 – 50%) من خلال استخدام النموذج التشغيلي ونظام إلكتروني لإدارة الطلبات للفئات المعتمدة.

وشهد عام 2023 أيضا تحقيق وفورات مالية بمبلغ (840) ألف ريال عُماني من خلال العقد الإطاري لطباعة الكتب المدرسية، وقد تم إسناد المشروع الذي يتضمن (382) منهجا دراسيا لـ (12) مطبعة محلية بقيمة (3.4) مليون ريال عُماني، كما تم تحقيق وفورات مالية بمبلغ مليون ريال عُماني من خلال العقد الإطاري لشراء المركبات، وقد تم إسناد العقد لـ (5) وكالات وتم شراء (152) سيارة صغيرة و(378) سيارة دفع رباعي و(22) حافلة بإجمالي (54) أمر شراء من (27) جهة حكومية بمبلغ (6.8) مليون ريال عُماني، ويتم العمل أيضا على العقد الإطاري لأجهزة التكييف، والعقد الإطاري لشراء الأثاث

وتتضمن الخطط المستقبلية للأمانة العامة لمجلس المناقصات مزيدا من التطوير لتحسين منظومة إدارة العقود والمشاريع الحكومية

الجهود المبذولة في مجال حوكمة إدارة المشاريع الحكومية في 2023

- إصدار لائحة تنظيم المشاريع الحكومية الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس المناقصات
- إصدار دليل إدارة المشاريع الحكومية
- اعتماد دورة مستندية جديدة تتميز بتوحيد الإجراءات وأتمتة البيانات ورفع مستوى الحوكمة والشفافية
- عقد 100 حلقة عمل واجتماع لمراجعة هندسة الإجراءات المتبعة في مجال تنفيذ المشاريع الحكومية
- تنظيم زيارات ميدانية لمتابعة المشاريع المتعثرة وبحث التحديات التي تواجهها
- تعزيز منظومة العقود الموحدة ودراسة استحداث 6 عقود جديدة تواكب متطلبات المشاريع الحكومية الجديدة
- تنفيذ حلقات عمل لتنظيم إجراءات ومسارات الخدمات العامة
- دراسة قائمة التصاريح الحكومية المطلوبة لمختلف المشاريع الحكومية
- الانتهاء من وضع استراتيجية تطوير المواصفات والمقاييس وإعداد خطة زمنية لتنفيذها

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

استشراف المستقبل

يتيح استشراف المستقبل لسلطنة عُمان التعاملَ المرنَ استراتيجيًا مع المعطيات التي تؤثر على مسار خططها وبرامجها الوطنية، إذ أن العالم – في سياقه الراهن – يتسم بثلاث خصائص أساسية هي: سرعة المتغيرات، وتداخل العوامل المؤثرة على التخطيط والاستشراف الاستراتيجي، واشتباك الأحداث العالمية واتساع تأثيراتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا تنشأ حاجة ملحة لضرورة وجود منظومة وطنية لاستشراف المستقبل تمكّن سلطنة عُمان من: توفير خطط ومسارات بديلة للقطاعات الأكثر عرضة للمتغيرات المستقبلية، والتعرف على القوى المؤثرة على القطاعات الوطنية ذات الأولوية، والاستفادة من الميزة التنافسية في عالم متغير

وفي هذا الإطار قامت وزارة الاقتصاد بالعمل على إعداد دراسة مقارنة للتجارب الدولية بشأن إيجاد منظومات استشراف المستقبل وهيكلتها، وبحث الخيارات الأنسب لحوكمة منظومة استشراف المستقبل في سلطنة عُمان والاحتياجات الوطنية للمنظومة، وتشكيل لجنة تحضيرية لحوكمة منظومة استشراف المستقبل لبحث الخيارات الأنسب للمنظومة، ومباشرة إجراءات إنشاء مكتب وطني لاستشراف المستقبل بوزارة الاقتصاد يتبع لجنة وزارية توجيهية، بحيث يعمل المكتب على رصد وتحليل المتغيرات المستقبلية، وبناء سيناريوهات المستقبل المتوقعة بالنسبة لمسارات التنمية الوطنية وقطاعاتها، بالإضافة إلى بناء القدرات الوطنية المتخصصة في مجال استشراف المستقبل.

الكفاءات البشرية في القطاع الحكومي

يعتبر الجهاز الإداري في أيّ دولة هو العمود الفقري الواجب الارتقاء به كونه الركيزة التي تقوم عليها جهود التنمية كافة، والقاسم المشترك في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وحتى يحقق الجهاز الإداري أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان تقوم الجهات الحكومية بتنفيذ العديد من البرامج التطويرية والتدريبية التي تُسهم في رفع كفاءة العاملين في القطاع الحكومي وبما يؤدي إلى تعزيز الأدوار التي تقوم بها الجهات الحكومية في المجالات الاقتصادية والاستثمارية والقطاعات الخدمية المختلفة

وتعد الأكاديمية السلطانية للإدارة إحدى الجهات الداعمة للجهات الحكومية في تحقيق أدوارها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال قيامها بتنفيذ مجموعة من البرامج والمبادرات التطويرية التي تنعكس آثارها الإيجابية على تطوير الجهاز الإداري للدولة وتعزيز مهارات الكفاءات البشرية العاملة في القطاع الحكومي؛ فبالإضافة إلى دورها في إعداد القيادات الاقتصادية في القطاعين العام والخاص تنفذ الأكاديمية السلطانية للإدارة برامج عديدة لتعزيز قدرات الكفاءات البشرية في القطاع الحكومي، وتستهدف البرامج التي أعدتها الأكاديمية لعام 2024 توسعة نطاق برامجها لتغطي أولوية تنمية المحافظات والمدن المستدامة، وأولوية القيادة والإدارة الاقتصادية، وعلى مستوى البرامج سيتم تخصيص عدة برامج للمرأة والمجتمع المدني، والتخطيط الاستراتيجي، وإدارة المشاريع، وإدارة المخاطر، وعلى مستوى المبادرات التطويرية سيتم إطلاق مبادرة التجارب الناجحة على مستوى المحافظات، ومنتدى الإدارة المحلية، كما سيتم تخصيص جلسات فكرية وحوارات ممنهجة لثلاثة مسارات تشمل: مستقبل التعليم العالي، ومستقبل الاقتصاد، ومستقبل الحكومات

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

ومـن جهتها تنفّـذ وزارة العمـل عـددا مـن البرامـج والخطـط الموجهـة لصقـل مهـارات الكفـاءات البشـرية فـي القطـاع الحكومـي، إذ تقـوم الـوزارة باسـتكمال مشـروع المنظومـة الوطنيـة التكامليـة لبنـاء القـدرات الوطنيـة وإدارة المواهـب فـي الوحـدات الحكوميـة، وفـي هـذا الإطـار شـاركت الـوزارة خـلال عـام 2023 فـي مختبـر منجـم الخـاص بالمنظومـة بهـدف حصـر وتبسـيط الخدمـات المقدمـة فـي مجـال بنـاء القـدرات وإدارة المواهـب فـي الوحـدات الحكوميـة ذات العلاقـة، كمـا تـم إشـراك (14) مؤسسـة مـن القطاعيـن العـام والخـاص فـي تحديـد متطلبـات المنظومـة

وفـي مجـال تعزيـز وتطويـر رأس المـال البشـري فـي وحـدات الجهـاز الإداري للدولـة قامـت وزارة العمـل خـلال عـام 2023 بمراجعـة ودراسـة (36) خطـة تدريبيـة وتأهيليـة واردة مـن الجهـات الحكوميـة اسـتهدفت تدريـب حوالـي (17) ألـف موظـف، كمـا تـم نشـر تعميـم بحصـر احتياجـات ونوعيـة التأهيـل المطلوبـة لـ (74) وحـدة حكوميـة، والقيـام بـ (38) زيـارة ميدانيـة للجهـات الحكوميـة لتقديـم المعاونـة الفنيـة، وتنظيـم (8) حلقـات عمـل تدريبيـة بالتعـاون مـع مؤسسـات القطـاع العـام اسـتفاد منهـا (310) موظفيـن، كمـا تـم توفيـر (157) منحـة تدريبيـة لموظفـي القطـاع الحكومـي وقـد بلـغ عـدد الموظفيـن المترشـحين لهـا (560) موظفـا

الجهود المبذولة للارتقاء بالكفاءات البشرية في القطاع الحكومي في 2023

- مراجعـة ودراسـة (36) خطـة تدريبيـة وتأهيليـة واردة مـن الجهـات الحكوميـة واسـتهدفت تدريـب حوالـي (17) ألـف موظـف.
- تدريـب 310 موظـف مـن خـلال تنظيـم 8 حلقـات عمـل تدريبيـة بالتعـاون مـع مؤسسـات القطـاع العـام.
- توفيـر 157 منحـة تدريبيـة لموظفـي القطـاع الحكومـي وقـد بلـغ عـدد الموظفيـن المترشـحين لهـا (560) موظفـا.

- تنظيـم (8) حلقـات عمـل تدريبيـة بالتعـاون مـع مؤسسـات القطـاع العـام واسـتفاد منهـا (310) موظفـا.
- تدريـب الدفعـة الأولـى مـن برنامـج التخطيـط الاسـتراتيجي المنفـذ مـن قبـل الاكاديميـة السـلطانية وبلـغ عـدد المتدربيـن 47 متـدرب.
- تدريـب الدفعـة الأولـى مـن برنامـج إدارة المشـاريع المنفـذ مـن قبـل الأكاديميـة السـلطانية ووصـل عـدد المتدربيـن 50 متدرب.

الإجادة المؤسسية

بـدأت سـلطنة عُمـان فـي الأول مـن ينايـر 2023 التطبيـق الفعلـي لمنظومـة الإجـادة المؤسسـية علـى (67) وحـدة حكوميـة؛ بهـدف إحـداث نقلـة نوعيـة فـي أداء كافـة الوحـدات الحكوميـة مـن خلال توفيـر الأدوات المناسـبة لتطويـر أدائهـا، وتوفيـر مرجعيـة إرشـادية وأسـس معياريـة لقيـاس مـدى التقـدم فـي أداء الوحـدات الحكوميـة مـن حيـث تحقيقهـا أفضـل النتائـج، ونشـر ثقافـة الإجـادة، وتطويـر المعرفـة بالسياسـات والأدوات المؤديـة لتجويـد مسـتوى تقديـم خدماتهـا، والتحفيـز ومكافـأة الأداء المجيـد بالقطـاع الحكومـي، وتشـجيع روح التجديـد والإبـداع علـى مسـتوى الوحـدات الحكوميـة، ورصـد الجهـات المجيـدة فـي شـتى المجـالات، ونقـل المعرفـة والممارسـات الناجحـة للوحـدات الأخـرى

وتُسـهم منظومـة الإجـادة المؤسسـية والفرديـة فـي تفعيـل أهـداف أولويـة «حوكمـة الجهـاز الإداري والمـوارد والمشـاريع» مـن خلال تركيزهـا علـى إيجـاد معاييـر تنافسـية واضحـة لشـغل المناصـب القياديـة فـي القطـاع الحكومـي والمؤسسـات التابعـة لـه، وإيجـاد قطـاع حكومـيّ فعّـال فـي مجـال التخطيـط والتنظيـم والمتابعـة والتقويـم، وذي هيكلـة قطاعيـة ويستشـرف المسـتقبل

وشـهد عـام 2023 العديـد مـن الجهـود لتحقيـق أهـداف منظومـة إجـادة وبمـا ينعكـس إيجابـا علـى أداء القطـاع الحكومـي، فقـد تـم تحليـل أكثـر مـن (14)

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

مليون نقطة بيانية موزعة بين بيانات المؤشرات الثابتة واستجابات الموظفين على استبيان أثر الممارسات الإدارية والرضا الوظيفي، واستجابات مسؤولي الوحدات على استبيان قياس مستوى التعاون بين الوحدات الحكومية، وقد تجاوز عدد المستفيدين المقيّمين للخدمات الحكومية في استبيان رضا المستفيدين (170) ألف مستفيد في أكثر من (50) وحدة حكومية من خلال (780) منفذ تقديم خدمة

وقد انعكس تطبيق منظومة قياس الأداء المؤسسي والفردي على العديد من القطاعات الاقتصادية، وتظهر الإحصائيات ارتفاعا في نسبة المبالغ المصروفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة متجاوزة خلال عام 2023 مبلغ (72.2) مليون ريال عماني، ويعزى ذلك إلى التزام الجهات الحكومية بتقديم دعم أكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدرجة في قائمة هيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحاملة لبطاقة «ريادة»، وبلغ مجموع المبالغ المصروفة لدعم الابتكار حوالي (17.8) مليون ريال عماني وهو ما يعكس إدراك الوحدات الحكومية للأهمية الاستراتيجية للابتكار في تعزيز قدرة القطاع على تحقيق التطور والتقدم ودعم التنمية المستدامة، وبلغ متوسط عدد الشراكات واتفاقيات التعاون المعززة لأداء القطاع (773) شراكة واتفاقية؛ مما يدل على اهتمام الوحدات بتحسين أداء القطاع وتعزيز التعاون مع الجهات المحلية والدولية

وتتضمن الخطط والتوجهات المستقبلية لتفعيل وتطوير منظومة الإجادة المؤسسية التدقيق على سلامة تطبيق الوحدات الحكومية للمنظومة، والاطلاع على تجارب عدد من الوحدات الحكومية في مجال قياس الأداء المؤسسي، وتطوير ملف وصف المؤشرات وتحسين آلية رصد الأداء من خلال: تعديل وصف (31) مؤشرا بشكل تفصيلي، وتوضيح خطوط الأساس الجديدة لقياسها، واستبدال (4) مؤشرات سابقة بمؤشرات جديدة تواكب التوجهات المستقبلية للجهاز الإداري للدولة، وتعديل آلية احتساب (3) مؤشرات وفقا للملاحظات التي تم رصدها حتى نهاية عام 2023.

مؤشرات تفعيل منظومة الإجادة المؤسسية خلال عام 2023

- 14 مليون نقطة بيانية تم تحليلها في عام 2023 .
- 185 ألف موظف شاركوا في استبانة أثر الممارسات الإدارية والرضا الوظيفي في النصف الثاني من 2023، و162 ألفا في النصف الأول
- 170 ألف مستفيد قاموا بتقييم الخدمات الحكومية في استبيان رضا المستفيدين.
- 67 وحدة حكومية بدأت التطبيق الفعلي للمنظومة مع انطلاقتها الفعلية في الأول من يناير 2023 .
- 180 لقاء وحلقة عمل تم تنظيمها للتعريف بالمنظومة.
- 47% متوسط أداء القطاع الحكومي في مؤشر نسبة الوظائف الإشرافية الجاري التأهيل لها والمؤهل لها خط ثانٍ.
- 5174 وظيفة إجمالي عدد الوظائف الإشرافية الجاري التأهيل لها والمؤهل لها خط ثانٍ.
- 67% نسبة الموظفين الحاصلين على فرص لتطوير كفاءاتهم.
- 99402 موظف استفادوا من فرص تطوير الكفاءة.
- 85% نسبة الخدمات الحكومية المدونة والمعلنة في الدليل الاسترشادي للمستفيدين.
- 14048 نشاطا إجمالي عدد الأنشطة والبرامج والمبادرات والشراكات المنفذة لتوعية وخدمة المجتمع.
- 1199 قرارا إجمالي القرارات التي تمت مشاركة المجتمع في إعدادها بنسبة 79% من الإجمالي.

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

منظومة التخطيط والمتابعة والتقييم المتعلقة بمؤشرات الجهات الحكومية وخططها السنوية

تستهدف أولوية حوكمة الجهاز الإداري والموارد والمشاريع ضمن أهدافها الإستراتيجية وجود قطاع حكومي فعال في مجال التخطيط والتنظيم والمتابعة والتقويم كونها من الأسس الضرورية لضمان إنتاجية وفعالية الجهاز الإداري، وقد مرت منظومة التخطيط والمتابعة والتقويم بمحطات تطويرية تستهدف تحسين كفاءة وفاعلية المنظومة ، إبتداء من حوكمة متابعة إعداد واعتماد الخطط السنوية وربطها بمؤشرات الجهات الحكومية وانتهاء بتقييم الأداء وإدارة تغيير الأهداف/ المؤشرات.

الخطط السنوية للجهات الحكومية: تأتي أهمية الخطط السنوية التنفيذية في النظام التخطيطي كونها أداة التخطيط القصير المدى والتي يتم من خلالها وضع مؤشرات الجهات موضع التنفيذ والمتابعة وتطوير المبادرات والمشاريع التي تستهدف تحريك هذه المؤشرات، كما يتم من خلالها متابعة الموازنات المرصودة للمبادرات والمشاريع، وقد تم تشكيل لجنة وزارية برئاسة الأمانة العامة لمجلس الوزراء تعنى بالاعتماد السنوي للخطط السنوية للجهات الحكومية قبل بداية العام التالي، وفي هذا الشأن يتم إصدار دليل استرشادي سنوي للجهات الحكومية بما يتواكب مع تحسين المنظومة وقد تضمن الدليل الاسترشادي للخطط السنوية لعام 2024 النموذج المحدث للخطط السنوية والذي يعتمد بطاقة مؤشرات الجهات كمرجعية أساسية في عمليات التخطيط السنوي، وقد تم اعتماد الخطط السنوية لعام 2024 ل 55 جهة حكومية بنسبة التزام 98% بالإطار الزمني المعتمد، وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة لمجلس الوزراء وبالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 قامتا بعقد العديد من ورش نقل المعرفة حول إعداد الخطط السنوية لرفع القدرات الفنية لدى الجهات الحكومية

بطاقة مؤشرات/أهداف الجهات: قامت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 بتحديد أدوار الجهات الحكومية في تحقيق الرؤية من خلال دعم الجهات الحكومية في تطوير بطاقة مؤشرات للجهات الحكومية تشتمل على أبرز مؤشرات الجهة المعنية بأدوارها في تحقيق رؤية عمان 2040 وتحديد مستهدفاتها وبما تتسق مع اختصاصتها، كما تتضمن بطاقة مؤشرات الجهات مجموعة من المؤشرات المشتركة التي تهدف إلى تحديد التقاطعات في أدوار الجهات الحكومية لتحريك وتحريك الملفات المشتركة بينها، وتشكل هذه المؤشرات القاعدة الأساسية التي تنطلق منها الجهات الحكومية عند اعدادها لخططها السنوية، لتكون كل العملية التخطيطية متسقة فيما بينها، وخلال عام 2023 و2024 تم الإنتهاء من تطوير 55 بطاقة مؤشرات للجهات الحكومية بما في ذلك المحافظات

تقييم مدى تحقيق مؤشرات الجهات: عزز التكامل والربط بين الخطط السنوية للجهات الحكومية وبطاقة مؤشراتها/أهدافها القدرة على تقييم جهود الجهات الحكومية وأثر هذه الجهود على تحريك مؤشراتها، وقد قامت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 بالتكامل مع أدوار الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتطوير منهجية للتقييم تأخذ في الحسبان قياس الجهد والأثر المتحقق من هذه الجهود، وفي سبيل تعزيز هذا التكامل، تم تشكيل فريق فني مشترك بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووحدة متابعة

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

تنفيذ رؤية عمان 2040 يعنى بتكامل أدواراعتماد وتقييم الخطط السنوية وتقييم مدى تحقيّق مؤشرات الجهات، وقد قام الفريق الفني بإعداد دليل إسترشادي (الدليل الاسترشادي لمنظومة التخطيط والمتابعة والتقييم المتعلقة بمؤشرات الجهات الحكومية وخططها السنوية) ويحدد الدليل الإسترشادي المتطلبات والمنهجيات المتبعة في عمليات التقييم، وتم عقد ورش عمل مع الجهات الحكومية لشرح مكونات الدليل الإسترشادي والتوافق حول متطلبات التقييم

إدارة التغيير المتعلق بمؤشرات الجهات: يعول على بطاقة مؤشرات الجهات أن تكون المرجع الأساسي في وضع الخطط السنوية وتحديد التوجهات المستقبلية للجهات الحكومية، ولضمان موثوقية بطاقة مؤشرات الجهات في رسم بوصلة التخطيط المستقبلية فمن الضروري أن تكون محدثة بأبرز المؤشرات المرحلية مشفوعة بمستهدفات تلامس طموح الرؤية وحسب ما تقتضيه أولويات المرحلة، وفي سبيل تحقيق ذلك قامت الوحدة بتطوير آلية تعنى بإدراة التغيير المتعلقة بمؤشرات الجهات وتضمنين تلك الآليات ضمن الدليل الإسترشادي لآليات العمل بمؤشرات الرؤية في الجهات

مكاتب الرؤية في الجهات الحكومية: تمثل مكاتب متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 بالجهات الحكومية أحد الأدوات الممكنة لهذه الجهات لمساندتها في تحقيق مستهدفات وأولويات رؤية عمان 2040، حيث تعمل هذه المكاتب كذراع فني يهدف إلى ضمان تكاملية التخطيط مع التنفيذ

وضمان نجاح التنفيذ، وقد شاركت مكاتب الرؤية بفاعلية في الجهات في تطوير الخطط السنوية للجهات الحكومية وتجويدها، وعملت مكاتب الرؤية في الفترة الماضية كنقطة تواصل بين الجهات المعنية بالتخطيط والمتابعة والتقييم والتقسيمات الداخلية في الجهات الحكومية والبرامج الوطنية، وقد وصل عدد مكاتب الرؤية الفاعلة خلال عام 2023 و2024 إلى 56 مكتب رؤية، وتقوم وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 بدعم إنشاء مكاتب الرؤية في الجهات الحكومية وضمان نقل المعرفة لها، ومتابعة تفعيلها، كما قامت الأكاديمية السلطانية للإدارة بالتعاون مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 بتطوير برنامج تدريبي للتخطيط الإستراتيجي يستهدف المعنيين بالتخطيط والمتابعة، بما في ذلك مكاتب الرؤية في الجهات، وتم الانتهاء من تدريب 50 من الدفعة الأولى من الملتحقين بالبرنامج

يعول على منظومة التخطيط والمتابعة والتقييم في ضمان التحسين المستمر لكفاءة الجهاز الإداري، وقد قطعت المنظومة شوطا في بناء الثقافة المؤسسية المعنية بالتخطيط والمتابعة والتقييم وتطوير القدرات البشرية والأدوات الممكنة، كما يؤسس التكامل في الأدوار المتعلقة بالتخطيط والتقييم بين الأمانة العامة لمجلس الوزراء ووحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 لمزيد من التكامل مع الجهات المعنية بالتخطيط والتمكين، وتعمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالتعاون مع الجهات المعنية بتطوير منصة تقنية تسهل عمليات التخطيط والمتابعة والتقييم

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

أهم الجهود المبذولة في تحسين منظومة التخطيط والمتابعة والتقييم:

تطـــوير النمـــوذج المحدث للخطـــط الســـنوية والذي يعتـــمد مؤشرات الجـــهات الحـــكوميـــة كأســـاس لعمليات التخطيط السنوية

تفعيل **56** مكـــتب للرؤية في الجهات الحـــكـــوميـــة

مناقشـــة واعتمـــاد خـــطط ســـنـــويـــة لـ **55** جـــهـــة حكومية بنسبة التزام **98%** وفـــق الإطار الزمني المعتمد

استكمـــال تطـــويـــر بطـــاقات مـــؤشـــرات لعـــدد **55** جـــهـــة حكومية لتكون المرجعية لها في وضـــع الخـــطط السنوية

إطـــلاق الـــبرنـــامج التـــدريبـــي للتخطيط الإستراتيجي من قبل الأكاديميـــة السلطانيـــة للإدارة بالتعـــاون مـــع وحدة متابعـــة تنفـــيـــذ رؤيـــة عُـــمـــان **2040**

تطـــوير دليـــل استرشادي شـــامـــل لمنظـــومـــة التخـــطيط والمتـــابعـــة والتقييـــم (الـــدليـــل الاسترشـــادي لمنظومـــة التخـــطيط والمتـــابعـــة والتقييم المتعلقة بمؤشرات الجهات الحـــكـــوميـــة وخططـــها الســـنـــويـــة)

إدارة الجودة والتميز الحكومي

يهـدف التوجـه الإسـتراتيجي لرؤيـة عُمـان 2040 المتمثـل بأولويـة حوكمـة الجهـاز الإداري للدولـة والمـوارد والمشـاريع، ليركـز علـى إيجـاد جهـاز إداري مـرن ومبتكـر وصانـع للمسـتقبل، وفـي سـبيل تحقيـق الأهـداف الإسـتراتيجية لأولويـة حوكمـة الجهـاز الإداري للدولـة والمـوارد والمشـاريع، قامـت وحـدة متابعة تنفيـذ رؤية عمان 2040 وبمـا يتسـق مـع اختصاصاتهـا فـي هـذا الشـأن بتطويـر أدلـة استرشـادية تهـدف إلـى ترسـيخ ثقافـة الجـودة والتميـز الحكومـي، وتطويـر ثقافـة الابتـكار، ودعـم الجهـات الحكوميـة فـي تطبيـق أفضـل الممارسـات المعنيـة بالتحسـين المسـتمر فـي تبسـيط الخدمـات الحكوميـة

الدليـل الاسترشـادي لإدارة الجـودة والتميـز المؤسسـي: عملـت وحـدة متابعـة تنفيـذ رؤيـة عمـان 2040 علـى إصـدر الدليـل الاسترشـادي (إدارة الجـودة والتميـز المؤسسـي) والـذي يهـدف إلـى ترسـيخ ثقافـة تلبيـة احتياجـات المسـتفيدين، وتوفيـر بيئـة تشـجع علـى الازدهـار والتنميـة المسـتدامة، والكفـاءة فـي تقديـم الخدمـات، والتحسـين المسـتمر فـي العمليـات الحكوميـة، علـماً بـأن الجـودة بمفهومهـا الشـامل شـكلت محـوراً مركـزياً فـي العديـد مـن التوجهـات الاسـتراتيجية لرؤيـة عُمـان 2040 وأهدافهـا، لعـل أهمهـا أولويـة حوكمـة الجهـاز الإداري للدولـة والمـوارد والمشـاريع، وأولويـة الرفـاه والحمايـة الاجتماعيـة، وأولويـة القطـاع الخـاص والاسـتثمار والتعـاون الدولـي، وأولويـة تنميـة المحافظـات والمدن المسـتدامة، وأولويـة الصحـة

الدليـل الاسترشـادي لتطبيـق منهجيـة التحسـين المسـتمر (LEAN)**:** تـم إعـداد الدليـل الاسترشـادي لتطبيـق منهجيـة التحسـين المسـتمر ليمثـل إضافـة هامـة لمسـيرة تطويـر الخدمـات الحكوميـة فـي مختلـف المؤسسـات الخدميـة، ويهـدف الدليـل إلـى مسـاندة الجهـود الحكوميـة في تبسـيط وتحسـين الخدمات المقدمـة للمسـتفيدين وذلـك مـن خلال الاسـتفادة مـن أفضـل الممارسـات

أولويـــة حوكمة الجهاز الإداري للدولة والموارد والمشاريع

العالمية في مجال التحسين المستمر، حيث يرتكز هذا الدليل على منهجية لين لتوفير إطار عمل شامل لضمان تحقيق المستهدفات المرغوبة والجودة والتميز في الخدمات الحكومية والخروج بخدمات مبسطة ومفصلة لتتم أتمتتها لاحقا. ويوضح الدليل أيضا آلية تطبيق منهجية التحسين المستمر، والذي سيتم تطبيقه من خلال فرق التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات في المؤسسات الحكومية وبمساندة من وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040، ويعد دليل تطبيق منهجية التحسين المستمر أداة قيمة ليس فقط لتحسين الخدمات الحكومية المقدمة للمستفيدين، بل أيضا لتعزيز الإجادة المؤسسية بشكل عام، من خلال تطبيق منهجية لين على إجراءات العمل الداخلية من قبل المعنيين بدوائر التخطيط والجودة ومن في حكمهم، ويحتوي الدليل على شرح وافي حول مراحل تطبيق المنهجية بالإضافة إلى القوالب الهامة لتبسيط الإجراءات وإعادة هندستها وذلك لضمان جودة تنفيذ المراحل الخمسة

الدليل الاسترشادي للابتكار المؤسسي: كما أصدرت وحدة متابعة تنفيذ رؤية عمان 2040 دليلا استرشاديا للابتكار المؤسسي، وتم إسناد هذا العمل لشركة متخصصة في هذا المجال لضمان الخروج بدليل يُلبي طموحات الرؤية ويراعي متطلبات العمل

سيوفر هذا الدليل إطاراً شاملاً للجهات الحكومية، من خلال تناول العناصر الأساسية للابتكار، بما في ذلك تعريف الابتكار المؤسسي، ونظام الابتكار المؤسسي، وأهمية فرق الابتكار وكيفية إنشاءها، ومن خلال اتباع المبادئ الموضحة في هذا الدليل ستتمكن الجهات الحكومية من تطوير ثقافة الابتكار التي تدفع نجاحها ونموها

الأدلة الاسترشادية المعنية بإدارة الجودة والتميز الحكومي:

الدليل الاسترشادي لإدارة الجودة والتميز المؤسسي:

يهدف إلى ترسيخ ثقافة تلبية احتياجات المستفيدين، وتوفير بيئة تشجع على الازدهار والتنمية المستدامة، والكفاءة في تقديم الخدمات، والتحسين المستمر في العمليات الحكومية

الدليل الاسترشادي لتطبيق منهجية التحسين المستمر (LEAN):

ويهدف الدليل إلى مساندة الجهود الحكومية في تبسيط وتحسين الخدمات المقدمة للمستفيدين وذلك من خلال الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية في مجال التحسين المستمر باستخدام منهجية لين

الدليل الاسترشادي للابتكار المؤسسي:

سيوفر هذا الدليل إطاراً شاملاً للجهات الحكومية، من خلال تناول العناصر الأساسية للابتكار، بما في ذلك تعريف الابتكار المؤسسي، ونظام الابتكار المؤسسي، وأهمية فرق الابتكار وكيفية إنشاءها

أولويـــة التشريع والقضاء والرقابة

التوجه الاستراتيجي: منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل ومتخصص وناجز، ورقابة فاعلة وشفافة

يعد تطوير المنظومات التشريعية والقضائية والرقابية أحد أبرز مُمكّنات النمو الاقتصادي ويُسهم إلى حد كبير في تعزيز ثقة المؤسسات الاستثمارية المحلية والعالمية في الاقتصاد الوطني، وتركز أولوية «التشريع والقضاء والرقابة» في أهدافها على أهمية وجود قضاء ناجز ونزيه ومتخصص يوظف تقنيات المستقبل، كما تركز على إيجاد تشريعات مرنة وسلطة تشريعية مستقلة وذات صلاحيات كاملة، مع وجود نظام رقابي فاعل ومستقل يوظف الشفافية والإفصاح ويكافح الفساد، ودور رقابي بصير وفاعل للإعلام، ومجتمع واعٍ قانونيا ومشارك بفاعلية في التشريع والرقابة.

وتعمل العديد من وحدات الجهاز الإداري للدولة على تحقيق هذا التوجه الذي من شأنه تحقيق مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي والرفاه والعدالة الاجتماعية؛ فضلا عن تطوير منظومة العمل في الأجهزة المعنية بالعدالة والتشريع والرقابة، وتعزيز النزاهة في مختلف التعاملات بوحدات الجهاز الإداري للدولة، وحماية الموارد الطبيعية والمقدرات الوطنية، وتأكيد سيادة القانون في أوساط المجتمع العُماني

المنظومة القضائية .. الأنظمة الالكترونية والقضاء البديل

تركز أولوية «التشريع والقضاء والرقابة» على تحسين المنظومة القضائية من خلال العديد من البرامج والخطط التي يعمل المجلس الأعلى للقضاء وأجهزته القضائية على تنفيذها والتي تواكب الجهود المبذولة في مجال تحسين بيئة سوق العمل وجلب الاستثمارات

وقد أدى التطور الهائل في مجالات التنمية الاقتصادية، وانتشار التجارة البينية إلى ظهور أساليب حديثة في مجال التجارة الدولية، كما أدى تشعب العلاقات التجارية والاقتصادية واختلاف مصالحها وأهدافها لظهور العديد من التحديات؛ فكان لا بد من استحداث أساليب جديدة لمعالجة هذه التحديات،

بما يتناسب مع التطور الحاصل وبما يحقق العدالة السريعة التي يتطلبها هذا النوع من المعاملات، فكان إصدار قانون تبسيط إجراءات التقاضي في شأن بعض المنازعات الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (2020/125) أولى لَبِنات هذا التوجه، وتسري أحكام هذا القانون على الدعاوى المتعلقة بالمنازعات التجارية، والمنازعات بين ملّاك ومستأجري المساكن والمحال التجارية والصناعية، ومنازعات العمل الفردية، ومنازعات عقود مقاولات البناء وتلك المتعلقة بالمحررات من الكاتب بالعدل.

وتنفيذًا لهذا القانون تم في عام 2022 تفعيل ثلاث دوائر قضائية مسائية لنظر دعاوى المنازعات العمالية في محافظة مسقط، كما قام المجلس الأعلى للقضاء بندب عدد من القضاة بشكل دائم إلى لجان تسوية المنازعات العمالية بوزارة العمل في إطار تفعيل التعاون المشترك بين المجلس والوزارة لتعزيز سوق العمل، إضافة إلى ذلك يقوم المجلس بتقديم خدمات التوثيق المتعلقة بأعمال الكاتب بالعدل وتقريبها لمختلف القطاعات الاقتصادية الحيوية

وقد تم خلال عام 2023 بذل العديد من الجهود لتطوير المنظومة القضائية، فقد قام المجلس بإجراء مسوحات ميدانية استطلع فيها الآراء المختلفة للفئات الوظيفية بالمجلس والمستفيدين من خدماته، وشهد عام 2023 أيضا إنشاء مقر لتقديم خدمات الكاتب بالعدل في صالة «استثمر في عمان» بهدف دعم بيئة الأعمال وتسريع إجراءات منظومة العمل القضائي والعدلي والتكامل مع المؤسسات الحكومية الأخرى، كما تم تخفيض رسوم الكاتب بالعدل، وتمديد فترة سريان الوكالات، واعتماد الهوية البصرية للمجلس، وتدشين مبادرة إعلامية باسم «بَرْوة» تستهدف رفع وعي المجتمع بالإجراءات القانونية بصفة مستمرة

أولويـــة التشريع والقضاء والرقابة

كما شهد عام 2023 أيضًا إعداد مشروع الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى للمجلس الأعلى للقضاء (2024-2040) التي تعد خارطة طريق لتحقيق أهداف المجلس طويلة المدى، وتتضمن الخطة مشاريع ومبادرات لتحديد المتطلبات التشريعية والتقنية والبشرية والمالية لتطوير القضاء التخصصي في الجوانب التجارية والضريبية والاستثمارية، وتعزيز وتأهيل الكوادر القضائية ومعاونيهم في مجال الاستثمار من خلال إعداد وتنفيذ برامج لتأهيل وتدريب القضاة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية.

وتتضمن الخطة أيضا عدداً من المشاريع الأخرى في مجال تطوير الوسائل البديلة للتقاضي بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة؛ من بينها مراجعة وتطوير قانون التوفيق والمصالحة ودور لجانها وتطوير دور لجان تسوية المنازعات العمالية وتطوير منظومة التحكيم، بالإضافة إلى إعداد وتنفيذ برامج توعوية لمتلقّي الخدمة عن أهمية وفوائد الوسائل البديلة للتقاضي وتغيير الثقافة لتبنيها

وتأتي هذه الجهود في الوقت الذي يتم فيه العمل على تقليل مدد التقاضي وبما يُسهم في رفع معدل رضا المتعاملين مع خدمات المجلس، وبناء على استقراء متوسط المدد الزمنية لعمليات التقاضي بدءاً من تاريخ تسجيل الدعوى إلى تاريخ عقد جلستها الأولى وانتهاءً بتاريخ صدور الحكم

وفي مجال التحول الرقمي تم خلال عام 2023 تدشين منصة «توثيق» الخاصة بالخدمات المقدمة من الكاتب بالعدل، وتوفر المنصة ما يزيد عن (60) خدمة الكترونية، وتم ربط (28) خدمة الكترونية مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، ويجري تنفيذ (86) مشروعا في تقنية وأمن المعلومات، وتفعيل خدمة الدفع الالكتروني لمستحقات تنفيذ الأحكام عبر أجهزة الدفع الالكتروني المتوفرة في مجمعات المحاكم والمراكز التجارية والمنافذ الحدودية، وبنهاية عام 2023 بلغت نسبة الخدمات الالكترونية المقدمة من المجلس الأعلى للقضاء

(88%) من إجمالي الخدمات التي يقدمها المجلس، فيما بلغت نسبة رضا المستفيدين على خدمات المجلس الالكترونية (74%).

وتتضمن الخطط المستقبلية للمجلس الأعلى للقضاء بذل مزيد من الجهود لتطوير وتحسين المنظومة القضائية من خلال استكمال الجوانب المتصلة بالمجلس في عملية إعادة هيكلة مرفق القضاء وفقاً للمرسوم السلطاني (2022/35) بشأن تنظيم شؤون القضاء، والعمل على إعداد الخطة التشغيلية الأولى (2024-2030) للخطة الاستراتيجية بعيدة المدى بهدف إعداد خطة مبرمجة لتطوير مرفق القضاء

أبرز أهداف الخطة الاستراتيجية بعيدة المدى للمجلس الأعلى للقضاء (2024-2040)

- تطوير القضاء التخصصي في الجوانب التجارية والضريبية والاستثمارية
- تعزيز وتأهيل الكوادر القضائية ومعاونيهم في مجال الاستثمار
- رقمنة الخدمات الأساسية ذات الأولوية للأفراد والمؤسسات الحكومية والخاصة
- تطوير الوسائل البديلة للتقاضي

المنظومة الرقابية .. الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة

تعمل سلطنة عُمان على إيجاد نظام رقابي شامل ومستقل يحمي المقدرات الوطنية ويكافح الفساد ويحقق مبادئ المساءلة والمحاسبة مع الاهتمام بالشفافية والإفصاح، وفي هذا الإطار تركز المنظومة الرقابية على تعزيز العمل الرقابي، وتطوير الأدوات الرقابية، وإيجاد بيئة مؤسسية تشاركية بين جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة والجهات المشمولة بالرقابة لحماية المال العام ومنع التعدي عليه، فضلا عن إرساء ثقافة المساءلة والمحاسبة، وتطوير الكفاءات الوطنية الرقابية المتخصصة وتأهيلها للقيام بالأدوار المنوطة بها وصولا إلى تحقيق رقابة مستقلة وفاعلة.

وقد قام جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة خلال عام 2022 بتنفيذ العديد من الجهود الرامية لتطوير المنظومة الرقابية، فقد قام الجهاز بتنفيذ (181) مهمة رقابية وإصدار (147) تقريرا رقابيا، وزيادة نسبة الملاحظات المنفذة لتصل إلى (23%)، واسترداد وتحصيل (17.8) مليون ريال عُماني، كما تعامل مع (113) قضية بشأن الأموال العامة التي صدرت بشأنها أحكام إدانة

ولتفعيل الخطة الوطنية لتعزيز النزاهة تم خلال عام 2023 عقد الحلقة التنفيذية للخطة، وتحديد نقاط الاتصال مع الجهات ذات العلاقة لمتابعة تنفيذ أهدافها، وعقد (13) اجتماعا مع الجهات المعنية لمناقشة أدوارها في التنفيذ، كما تم عقد عدد من الاجتماعات مع وحدة متابعة تنفيذ رؤية عُمان 2040 للتنسيق في مجال وضع آلية تحديد الأدوار في الخطة، وقد تم خلال العام تفعيل لوحة إدارة المؤشرات والبدء في تنفيذ الخطة

في مجال تحسين التصنيف في مؤشر مدركات الفساد فقد تم تشكيل فريق وطني ممثلا بالجهات ذات العلاقة، وقد قام الفريق بدراسة تفصيلية لنتائج سلطنة عُمان وصياغة التوصيات الرامية إلى تحسين المؤشر، وفي نوفمبر 2023 عقد الفريق حلقة العمل التنفيذية مع ممثلي الجهات ذات العلاقة لتوضيح محتوى الدراسة والتوصيات والخطة التنفيذية المتعلقة بتنفيذ التوصيات وأدوار كل جهة، وقد قامت اللجنة الوطنية للتنافسية باعتماد الدراسة والتوصيات ورفعها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لإقرارها والتنسيق مع الجهات المعنية بتنفيذ التوصيات، ويواصل الفريق الوطني المعني بتحسين المؤشر بالتعاون مع المكتب الوطني للتنافسية بمتابعة تنفيذ خطة تحسين تصنيف سلطنة عُمان في المؤشر والرصد المستمر للأداء، والتواصل مع المنظمات الدولية المعنية بالتقييم للحصول على أفضل الممارسات المعنية بتحسين المؤشر والبيانات المطلوبة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، جهود الانضمام إلى الكتاب السنوي للتنافسية والذي سيسهم في تحسين التصنيف

وتتضمن الخطط المستقبلية لجهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة في مجال تطوير المنظومة الرقابية: دراسة تطوير التشريعات المتعلقة بالمنظومة الرقابية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، واستكمال التنسيق للربط والتكامل مع الجهات المشمولة بالرقابة، وتفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع المدني، وتأهيل الكفاءات الرقابية الوطنية بالتنسيق مع الجهات المختصة بالرقابة، وترسيخ الرقابة الذاتية في المجتمع

الجهود المبذولة لتحسين المنظومة الرقابية

إطلاق الخطة الوطنية لتعزيز النـزاهة ووضع حـوكـمة وآلـيـات المتابعة

تعزيز الثقة والشفافية مع المجتمع من خلال نـشـر المـلـخـص المجتمعي

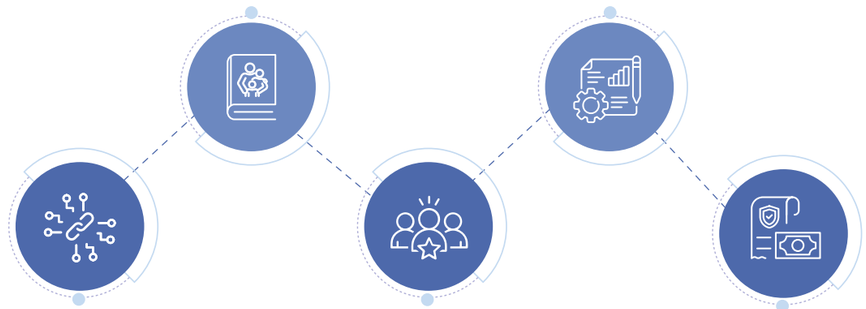

الانتـهـاء من مشروع تعـديل قانون حماية المـال العـام وتجنب تضارب المصالح

تـأهـيـل الـكـفـاءات الوطنية في المجالات ذات الصلة

الربـط الإلكـتروني مع الجـهات المـشمولة بالرقابة

المنظومة التشريعية .. الكفاءات الوطنية

تعمل سلطنة عُمان بشكل حثيث على تطوير المنظومة التشريعية بشكل يواكب النمو الاقتصادي والتطورات العالمية في مختلف القطاعات وخاصة القطاعات الاقتصادية التي تشهد تحولات عالمية متسارعة

وشهدت المنظومة التشريعية الكثير من الحراك في إصدار ومراجعة القوانين القائمة، وقد قامت وزارة العدل والشؤون القانونية كونها الجهة المعنية بمراجعة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ذات الصبغة التشريعية التي

تعدها وحدات الجهاز الإداري للدولة، وبذلت العديد من الجهود في مجال مراجعة القوانين والأنظمة التشريعية، وقد تم خلال عام 2023 إصدار (11) مرسوما يتعلق بإصدار أو تعديل القوانين، و(10) مراسيم خاصة بإنشاء أو تنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة، و(35) مرسوما تتعلق بالتصديق على اتفاقيات دولية واتفاقيات نفطية، و(42) مرسوما يتعلق بموضوعات أخرى متنوعة مثل تقرير صفة المنفعة العامة، والتعيينات، وإنشاء سفارات سلطنة عُمان، ومنح الجنسية العُمانية، كما ساهمت وزارة العدل والشؤون القانونية في إصدار حوالي (67) لائحة ما بين اللوائح التنظيمية واللوائح التنفيذية و(13) قرارا.

كما قامت وزارة العدل والشؤون القانونية بإعداد دليلين استرشاديين لعمل الوزارة في مجال التشريع وفي مجال الفتاوى القانونية وذلك في إطار سعيها الدائم لتعزيز وتطوير المنظومة التشريعية

وفي سبيل تطوير المنظومة التشريعية لضمان وجود تشريعات مرنة مواكبة للمتغيرات المحلية والعالمية مثلما تستهدف أولوية التشريع والقضاء والرقابة، قامت وزارة العدل والشؤون القانونية بإعداد إطار مرجعي لمراجعة القوانين بشكل دوري يواكب المتغيرات المحلية والعالمية والتطورات السريعة في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما تركز الأولوية على تطوير الكفاءات التشريعية، وفي هذا المجال قامت الوزارة في عام 2023 باعتماد خطة لتطوير الكفاءات العاملة في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة، والتي يجري تنفيذها خلال عام 2024 والأعوام اللاحقة، وتتضمن الخطة برامج تدريبية متخصصة لتدريب وتأهيل شاغلي الوظائف القانونية في وحدات الجهات الإداري للدولة، وبما يحقق الأهداف الإستراتيجية لرؤية عُمان 2040

وتتضمن الخطط المستقبلية لوزارة العدل والشؤون القانونية مزيدا من التطوير للدورة التشريعية من خلال اعتماد الإطار التنظيمي للمراجعة

أولويـــة التشريع والقضاء والرقابة

الدوريـة للقوانيـن، والتـي تضمـن قيـام الجهـات المعنيـة بالتخطيـط الاسـتباقي لاحتياجاتهـا وتقديـر مـدى الحاجـة إلـى تعديـل قانـون قائـم أو اسـتصدار قانـون جديـد فـي إطـار الاختصاصـات المنوطـة بهـا لمواكبـة المتغيـرات فـي ضـوء التطـور السـريع فـي مختلـف المجـالات الاجتماعيـة والاقتصاديـة والسياسـية، كما سـتعمل الـوزارة علـى ضمـان تفعيـل الإطـار التنظيمـي للمشـاركة المجتمعيـة فـي إعـداد القوانيـن، والـذي يهـدف إلـى مشـاركة المجتمـع فـي صياغـة القوانيـن المسـتحدثة

أبرز الجهود المبذولة في تطوير المنظومة التشريعية

- إصـدار الدليـل الاسترشادي للصـياغـات التشـريعـية
- إصـدار الدليـل الاسترشادي للـــفتـــاوي القـــانـــونيـة
- إعداد الإطار التنظيمي للمشاركة المجتمعيـة فـي إعـداد القـوانين
- اعتمـاد خطـة لتطويـر الكفـاءات العامـلـة في مختلف وحدات الجهاز الإداري للدولة
- إعـداد إطـار مـرجعـي لمراجعـة القوانيـن بشكـل دوري لضمان مواكبة المتغيرات المحلية والعالمية

أبرز القوانين التي صدرت في عام 2024/2023

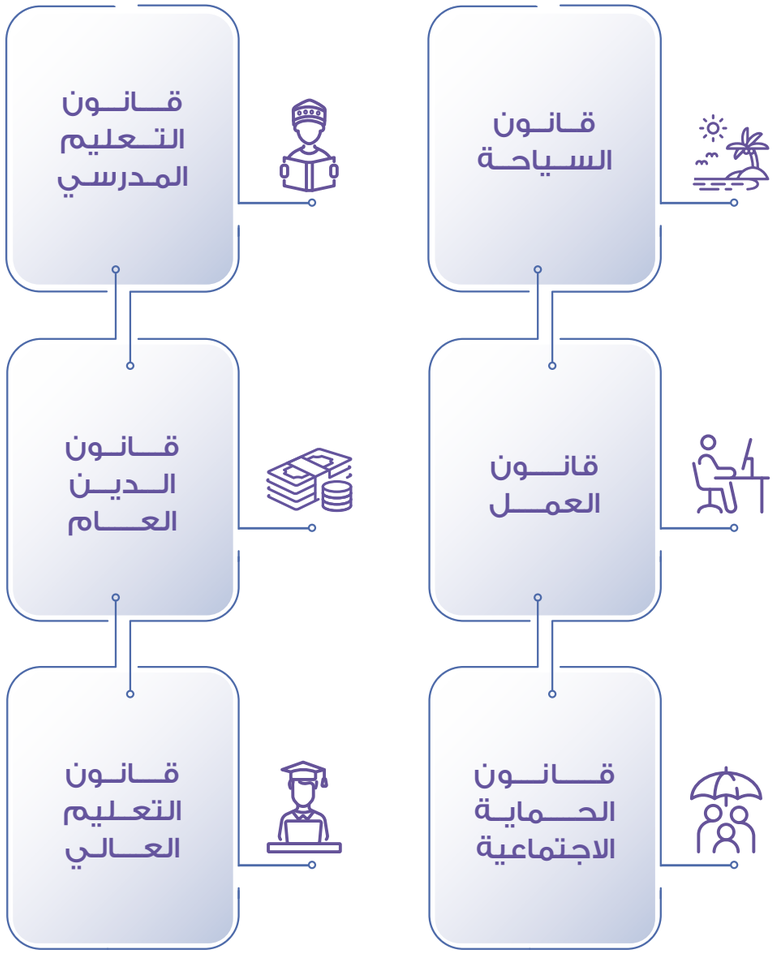

محور البيئة المستدامة

أولويـــة البيئة والموارد الطبيعية

التوجه الاستراتيجي: نظم إيكولوجية فعالة ومتزنة ومرنة لحماية البيئة واستدامة مواردها الطبيعية دعماً للاقتصاد الوطني

تحظى البيئة في سلطنة عُمان باهتمام كبير باعتبارها إحدى أولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتُسهم عمليات حفظها ورعايتها في تقليل التكاليف الاقتصادية التي قد تُسببها حالات الهدر أو التدهور أو الفقدان، كما يُعدّ الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية واستدامتها ضروريًا لدعم الاقتصاد وتحفيزه

تتمتع سلطنة عُمان بالعديد من المقومات الداعمة للاستدامة البيئية وفي مقدمتها الموارد الطبيعية التي يُمكِن توظيفها في توليد الطاقة النظيفة باستخدام الرياح أو الطاقة الشمسية، كما أن حماية الحياة الفطرية وصون الطبيعة تُسهِم في تنشيط القطاع السياحي وتفسح المجال لتفعيل أنشطة السياحة البيئية

تشكل أولوية البيئة والموارد الطبيعية نقطة انطلاق لتحقيق غايات القطاع البيئي نظراً لأنها الأولوية الأكثر اهتمامًا بالرفاهية البيئية من خلال اهتمامها بالاستخدام المستدام للموارد والثروات الطبيعية، والتوجّه نحو الاقتصاد الأخضر، وتنويع مصادر الطاقة غير التقليدية، وتحقيق الأمن الغذائي والمائي، ونشر الوعي البيئي الذي يوجّه المجتمع إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بكل عناصرها

وتؤكد الأهداف المتعلقة بأولوية البيئة والموارد الطبيعية أهمية الحفاظ على الموارد المتجددة والعمل على استغلالها بصورة مستدامة، وتحقيق التوازن بين المتطلبات البيئية والاقتصادية والاجتماعية، والعمل بقواعد التنمية المستدامة؛ وصولا إلى إيجاد أوساط بيئية ذات جودة عالية وخالية من التلوث

يُذكر أنه بعد التراجع الحاد الذي شَهده مؤشر الأداء البيئي في عام 2022م قفزت سلطنة عُمان في التصنيف 95 مرتبة في أحدث قراءة للمؤشر لعام 2024 محققة التصنيف ال 54 عالميا (والثاني عربيا) من التصنيف 149 في عام

2022، وجاء هذا التحسن مدفوعًا بالجهود المبذولة من قبل هيئة البيئة والمكتب الوطني للتنافسية والجهات ذات العلاقة للوقوف على التحديات التي تحول دون تحسين تصنيف سلطنة عُمان في هذا المؤشر، ولعل من أبرز هذه الجهود هي: المباركة السامية لاستراتيجية الانتقال المنظم إلى الحياد الصفري لسلطنة عُمان التي تم تدشينها في مؤتمر قمة المناخ (27COP) في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية، وكذلك الإعلان عن التوجّه بإنشاء مركز عُمان للاستدامة الذي ساهم بشكل مباشر في تحسين المؤشرات الفرعية المتعلقة بقطاع تغير المناخ المنضوية تحت المؤشر، كما ساهم إصدار المراسيم السلطانية بإنشاء محميات طبيعية جديدة ليبلغ عددها 30 محمية، في تحسّن محور النظم البيئية

تحسن سلطنة عُمان في مؤشر الأداء البيئي

المستهدف 2030	المستهدف 2040
القيمة > **65.46**	القيمة > **74.69**
أو من أفضل **40** دولة	أو من أفضل **20** دولة

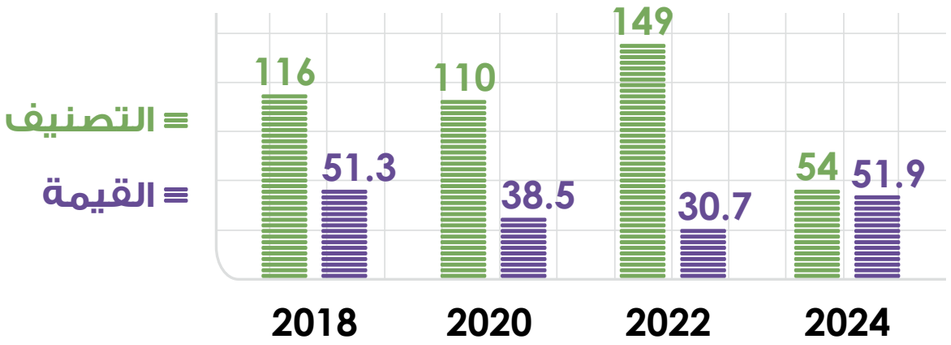

أولويـــة البيئة والموارد الطبيعية

الحد من التلوث

تركّـز أولويـة البيئـة والمـوارد الطبيعيـة علـى تحقيـق مفهـوم التنميـة المسـتدامة مـن خلال العديـد مـن البرامـج والخطـط والاسـتراتيجيات؛ مـن بينهـا الحـد مـن مخاطـر التلـوث، وفـي هـذا الإطـار يتـم رصـد جـودة الهـواء المحيـط ومتابعـة مؤشـرات بيانـات جـودة الهـواء بشـكل لحظـي مـن خلال شـبكة مـن المحطـات لرصـد جـودة الهـواء، والتـي تـم إنشـاؤها فـي مختلـف محافظـات سـلطنة عُمـان، وتقـوم هـذه المحطـات بقيـاس تراكيـز الملوثـات الغازيـة والدقائـق العالقـة فـي الهـواء الجـوي لتجنـب حـدوث أي تجـاوز ملحـوظ لهـذه الملوثـات عـن المعيـار المحـدد لجـودة الهـواء المحيـط فـي سـلطنة عُمـان.

وشـهد عـام 2023 تنفيـذ مشـروع قيـاس مسـتويات التلـوث الضوضائـي فـي البيئـة العامـة فـي عـدة مواقـع بمحافظـة شـمال الباطنـة ومحافظـة جنـوب الباطنـة بهـدف التأكـد مـن أن مسـتويات «الضوضـاء» تقـع ضمـن الحـدود والمعايير الوطنيـة المسـموح بهـا وعـدم تجاوزهـا للمسـتويات التـي قـد تـؤدي إلـى الإضـرار بالصحـة العامـة.

كمـا شـهد عـام 2023 تنفيـذ عـدد مـن المبـادرات لخفـض كثافـة المخلفـات البلاسـتيكية؛ مـن بينهـا مشـروع مسـح النفايـات الصلبـة (التلـوث البلاسـتيكي) فـي البيئـة البحريـة، والحملـة الوطنيـة للتوعيـة المجتمعيـة «خلـك حريـص»، وحملـة «عُمـان تسـتاهل» للتوعيـة بالآثـار السـلبية لرمـي النفايـات فـي الأماكـن العامـة، وبرنامـج المـدارس الخضـراء لرفـع مسـتوى الوعـي حـول قضايـا البيئـة والاقتصـاد الدائـري والاسـتدامة بيـن الطلبـة، بالإضافـة إلـى حـملات تنظيـف الشـواطئ والعديـد مـن المبـادرات الأخـرى.

وفـي مجـال جـودة البيئـة البحريـة ومنـع تلوثهـا يتـم العمـل علـى تنفيـذ مشـروع رصـد الملوثـات فـي البيئـة البحريـة مـن خلال قيـاس مسـتويات الملوثـات (المعادن الثقيلـة والهيدروكربونـات) فـي كلّ مـن ميـاه البحـر والرسـوبيات القاعيـة، ويتـم تقييـم النتائـج والمتغيـرات ومقارنتهـا مـع المعاييـر العالميـة؛ الأمـر الـذي يسـاعد فـي توفيـر بيانـات خاصـة بجـودة ميـاه البحـر والرسـوبيات القاعيـة وهـو مـا يوفـر مؤشـرات واقعيـة لحالـة البيئـة البحريـة

وتُركّـز الجهـود البيئيـة أيضـا علـى حمايـة منظومـة التربـة والميـاه مـن التلـوث مـن خلال متابعـة عمليـات تصريـف وإعـادة اسـتخدام ميـاه الصـرف المعالجـة، وبحـث الحلـول والتحديـات الناجمـة عـن عـدم اكتمـال البنـى الأساسـية للصـرف الصحـي مـن خلال إلـزام جميـع المنشـآت الخاصـة بمعالجـة نفايـات الصـرف الصحـي، واسـتصدار تصاريـح بيئيـة وتراخيـص خاصـة بتصريـف وإعـادة اسـتخدام ميـاه الصـرف الصحـي المعالجـة والتأكـد مـن مطابقـة الميـاه المعالجـة للمعاييـر البيئيـة، كمـا تـم تنفيـذ عـدد مـن المشـروعات فـي القطـاع مـن بينهـا مشـروع رصـد جـودة الميـاه الجوفيـة بمحافظـة مسـقط ومشـروع جـودة الميـاه المعالجـة الناتجـة مـن محطـات الصـرف الصحـي والصناعـي بمحافظـة مسـقط.

وتركـز التشـريعات البيئيـة المعمـول بهـا فـي سـلطنة عُمـان علـى الحـد مـن أي تأثيـرات سـلبية علـى البيئـة وتعزيـز اسـتدامتها، ومـن هنـا يأتـي الـدور المهـم فـي تعزيـز عمليـات الرقابـة البيئيـة للتحقـق مـن التـزام المنشـآت التجاريـة والصناعيـة بالاشـتراطات البيئيـة وضمـان تطبيقهـا علـى أرض الواقـع بكفـاءة عاليـة، وشـهد هـذا القطـاع أتمتـة عمليـات الرقابـة البيئيـة مـن خلال إنشـاء تطبيـق الكترونـي فـي الهاتـف المحمـول يقـوم مـن خلالـه موظـف الرقابـة البيئيـة بإرسـال بيانـات الزيـارات الميدانيـة مـن ميـدان العمـل إلـى قاعـدة البيانـات الرئيسـية، ممـا عـزز مـن القـدرة علـى المتابعـة الفوريـة للبيانـات وتحليلهـا.

ويشـهد القطـاع البيئـي أيضـا العمـل علـى توفيـر حلـول لتنقيـة الهـواء مـن خلال عـدد مـن مبـادرات اسـتزراع الأشـجار، مـن بينهـا المبـادرة الوطنيـة لزراعـة (10) ملاييـن شـجرة التـي انطلقـت فـي عـام 2020 ويتـم تنفيذهـا بالتعـاون بيـن القطاعيـن العـام والخـاص ومؤسسـات المجتمـع المدنـي، وقـد تـم حتـى

أولويـــة البيئة والموارد الطبيعية

منتصف عام 2023 استزراع حوالي (845) ألف شتلة، وغرس (13) مليون بذرة، وإقامة (15) مشتلا لإكثار الأشجار والنباتات البرية المحلية وإعادة استزراعها بالمناطق المتدهورة والمتأثرة بالتصحر، بالإضافة إلى إنشاء مسورات لاستزراع النباتات البرية العمانية.

وتتضمن الخطط المستقبلية بذل المزيد من الجهود للحد من التلوث، ففي مجال ملوثات الهواء تتضمن الخطة التي تنفذها هيئة البيئة إضافة (10) محطات جديدة لرصد جودة الهواء المحيط في مواقع مختارة ليكون العدد الإجمالي للمحطات (49) محطة من بينها عدد من المحطات التابعة للقطاع الخاص التي تم ربطها إلكترونيا بمركز الرصد البيئي التابع للهيئة كما تتضمن الخطط المستقبلية رصد مستويات تراكيز ملوث الرصاص المتواجدة في الهواء الجوي بغرض تقييم تأثيراتها على البيئة، وتنفيذ مشروع حصر الشعلات في مختلف المحافظات بهدف إيجاد قاعدة بيانات مبدئية تركز على هذه الوحدات المهمة في الصناعات المختلفة والمتمثلة في المناطق الصناعية ومناطق الامتياز.

وتتضمن الخطة المستقبلية لهيئة البيئة أيضا استكمال مشروع استزراع (10) ملايين شجرة بنهاية عام 2030، ووضع سياسات لتشجيع التقليل من استخدام المواد البلاستيكية أحادية الاستخدام وتبني مبادئ الفصل من المصدر، واستحداث اللوائح التنظيمية التي تضمن الإدارة المتكاملة للمخلفات البلاستيكية، وتشديد الرقابة على الشواطئ والموانئ وأنشطة الصيد فيما يتعلق بالتخلص من النفايات البلاستيكية، وتشجيع الصناعات ذات العلاقة بإعادة تدوير النفايات البلاستيكية.

مؤشرات الجهود المبذولة للحد من التلوث

زيادة عدد محطات مراقبة جودة الهواء الحالية والمستقبلية إلى 49 محطة

إصدار القرار رقم 24/8 بحظر استخدام أكياس التسوق البلاستيكية أحادية الاستهلاك

ارتفاع نسبة النفايات المعاد تدويرها مقارنة بالمنتجة إلى 37%

ارتفاع عدد المصانع العاملة في قطاع إعادة التدوير إلى 67 مصنعا.

ارتفاع نسبة الالتزام باحترازات السلامة من الملوثات الإشعاعية إلى 100%

نتائج مشروع الرصد السنوي لملوثات البيئة البحرية تظهر تراجع معدلات التلوث

مؤشرات جودة البيئة البحرية تتجاوز النسب المستهدفة

ارتفاع مستوى الالتزام في تقارير الزيارات التفتيشية للمؤسسات إلى 100%

تحقيق نسب مرتفعة في مؤشرات جودة المياه.

أولويـــة البيئة والموارد الطبيعية

الأمن الغذائي والمائي

تسعى استراتيجية الأمن الغذائي لتحويل سلطنة عُمان من دولة مستهلكة للغذاء إلى دولة منتجة مع التركيز في الوقت ذاته على تشجيع الصناعات الغذائية لتحقيق أهداف متعددة منها رفد السوق المحلية باحتياجاتها من الغذاء، وزيادة تواجد المنتج العُماني في الأسواق الخارجية، وتوفير فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة للموارد المحلية، ورفع مساهمة صناعة الأغذية في الناتج المحلي الإجمالي وفي الصادرات غير النفطية

وتعمل وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه على تنفيذ عدد من الحلول لمواجهة تحديات النظم الغذائية المختلفة ومن أهمها ترشيد استخدام المياه في الزراعة، واستخدام المياه غير التقليدية، واستخدام التقنيات الحديثة المبتكرة في القطاع الزراعي، والتوسع في الاستمطار الاصطناعي، ودعم المنتج العُماني، وتشجيع الاستثمار في الصناعات الغذائية، إضافة إلى تأهيل وتدريب الكادر الوطني في مجال الزراعة وتشديد الرقابة على المنتجات الزراعية وتوعية المزارعين بالاستخدام الآمن للمبيدات

وشهد قطاع الأمن الغذائي والمائي خلال عام 2023 توقيع عدد من الاتفاقيات وافتتاح مشروعات جديدة، ففي مختبر الأمن الغذائي الذي نفذته وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في الفترة من 29 أكتوبر وحتى 9 نوفمبر 2023 تم توقيع (28) عقد انتفاع واتفاقيات بقيمة استثمارية تقدر بـ (102) مليون ريال عماني، منها توقيع اتفاقية استغلال أسماك الفنار مع شركة تنمية أسماك عُمان بقيمة (40) مليون ريال عُماني، كما تم في عام 2023 تنظيم المعرض الدولي الأول للتمور والعسل بمشاركة (153) شركة محلية ودولية وقد بلغ إجمالي الصفقات والمبيعات في فترة المعرض (500) ألف ريال عماني، كما تم خلال عام 2023 افتتاح مشروع استزراع الروبيان بمنطقة الخويمة بولاية جعلان بني بوعلي وتبلغ القيمة الاستثمارية للمشروع (17) مليون ريال عماني وأقيم على مساحة 200 هكتار وتبلغ الطاقة الإنتاجية للمشروع (3200) طن سنويا

وفي قطاع الصادرات الزراعية والسمكية شهد عام 2023 فتح المزيد من الأسواق للصادرات العُمانية، وتسجيل العديد من الشركات العُمانية لتصدير المنتجات السمكية إلى أسواق البرازيل وروسيا وفيتنام بالإضافة إلى الأسواق الخليجية، كما تم التوقيع على برنامج التعاون المؤسسي لسلامة الغذاء المُصدّر والمستورد بين سلطنة عُمان والصين، وفي القطاع النباتي تم إعفاء صادرات التمور والبسور العُمانية من الرسوم الجمركية في الأسواق الدولية الأساسية مثل الهند وتركيا والمغرب.

وشهد عام 2023 أيضا تنفيذ مجموعة من المبادرات لتعزيز الأمن الغذائي والمائي من بينها: تمديد المبادرة الحكومية لدعم استقرار أسعار الأعلاف الحيوانية، وقد أسهمت المبادرة في الحد من ارتفاع أسعار الأعلاف في السوق المحلية واستمرار الشركات المنتجة للأعلاف والدواجن والبيض بنفس الطاقة الإنتاجية، كما تم تنفيذ المبادرة الحكومية لدعم استقرار أسعار القمح من خلال الدعم الحكومي لشركات المطاحن المدرجة في المبادرة، وقد أسهمت المبادرة في استقرار أسعار الطحين ومنتجات المخابز وتوفرها بالسوق المحلية بالأسعار المناسبة للمستهلك

وفي مجال الأمن المائي يتم إنشاء عدد من السدود من بينها سد الحماية من مخاطر الفيضانات بمنطقة الجفينة بولاية العامرات وهو السد الثاني الذي يتم تنفيذه بعد سد مرتفعات العامرات ضمن منظومة الحماية المقترحة والبالغ عددها (7) سدود لحماية منطقتي العامرات والقرم التجارية، كما تضمنت المشروعات المنفذة بالقطاع إنشاء محطة الاستمطار الاصطناعي بولاية المضيبي، وإنشاء عدد من السدود بالشراكة المجتمعية في ولايات سمائل وعبري وينقل، كما تم الانتهاء من صيانة وإصلاح مجموعة من الأفلاج والعيون المائية

أولويـــة البيئة والموارد الطبيعية

وتتضمـن الخطـة المسـتقبلية لـوزارة الثـروة الزراعيـة والسـمكية ومـوارد الميـاه تطويـر الاسـتراتيجية الوطنيـة للأمـن الغذائـي لتكـون بمثابـة خارطـة طريـق لتنميـة القطـاع، وتتضمـن الاسـتراتيجية أهدافـا عديـدة وبرامـج رئيسـية والعديـد مـن المشـروعات والمبـادرات التـي مـن شـأنها دعـم تقـدم سـلطنة عُمـان فـي مؤشـر الأمـن الغذائـي العالمـي

مشاريع الأمن الغذائي والمائي في 2023

102 مليون ريال عُماني
قيمـة العقـود واتفـاقيـات حـق الانتفـاع الموقعة خـلال مختبـر الأمـن الغـذائي

25000 فسيلة من النخيل
الجاهزة للزراعة سيتم إنتاجها ضمن مشروع الزراعة النسيجية بمحافظة الداخلية

153 شركة محلية ودولية
تشارك في المعرض الـدولي الأول للتمور والعسل

7119 طنا
إجمالي إنتاج محصول القمح في الموسم الزراعي 2023/2022

500 ألف ريال عماني
قيمـة مبيعـات المعـرض الدولي الأول للـتمور والعسل

22 طنا
حجـم الإنتـاج المتوقـع سنـويا مـن مشـروع زراعـة وإنتـاج التيـن بمحافظة شمال الباطنة

3200 طن
الطاقة الإنتاجية التصميمية لمشـروع استـزراع الـروبيـان بولاية جعلان بني بوعلي

23600 متر مكعب
الطـاقـة الإنتـاجيـة لمشـروع إنتـاج السماد بمحافظة ظفار

الحياد الصفري

حـددت رؤيـة عُمـان 2040 هدفًـا طموحًـا لنمـو الناتـج المحلـي الإجمالـي لسـلطنة عُمـان بنسـبة (5%) سـنويًا، ويرتبـط هـذا التسـارع فـي النمـو الاقتصـادي بزيـادة الطلـب علـى الطاقـة ليرتفـع بحلـول عـام 2050 بنحـو ثلاثـة أضعـاف الطلـب فـي عـام 2021، وتتطلـع الرؤيـة لتوفيـر هـذه الطاقـة عبـر تنويـع قطاعـات إنتـاج الطاقـة الكهربائيـة مـع الالتـزام بتحقيـق الحيـاد الصفـري بحلـول عـام 2050

ويعتبـر ١١ أكتوبـر مـن عـام 2022 أحـد التواريـخ المهمـة فـي القطـاع البيئـي، ففـي هـذا التاريـخ اعتمـدت سـلطنة عُمـان عـام 2050 موعـدًا لتحقيـق الحيـاد الصفـري الكربونـي لتحسـين الأداء البيئـي وتخفيـف آثـار التغيـر المناخـي، واعتمـد مجلـس الـوزراء الـذي انعقـد فـي 11 أكتوبـر 2022 برئاسـة جلالـة السـلطان هيثـم بـن طـارق المعظـم – حفظـه اللّه ورعـاه – إعـداد خطـة وطنيـة للوصـول إلـى هـذا الهـدف، ووفقًـا لذلـك تـم فـي 23 أكتوبـر 2022 الإعلان عـن تأسـيس شـركة هيدروجيـن عُمـان «هايـدروم» وهـي شـركة مسـتقلة ومملوكـة بالكامـل لشـركة تنميـة طاقـة عمـان التـي تشـرف عليهـا وزارة الطاقـة والمعـادن، وتختـص شـركة هيدروجيـن عُمـان بتنميـة قطـاع الهيدروجيـن بالتخطيـط الاسـتراتيجي وإدارة تخصيـص الأراضـي الحكوميـة لمطـوري الهيدروجيـن ومراقبـة تنفيـذ المشـاريع.

وبهـدف توفيـر مسـاحات كافيـة للاسـتثمار فـي قطـاع الهيدروجيـن الأخضـر تـم تخصيـص مسـاحات تزيـد علـى (65) ألـف كـم مربـع لمشـاريع الطاقـة المتجـددة والهيدروجيـن النظيـف وفقـا للمرسـوم السـلطاني رقـم (2023/10) الصـادر فـي 16 فبرايـر 2023، ومـن المُخطـط أن يُسـتَغل أكثـر مـن (50) ألـف كـم مربـع مـن هـذه المسـاحات لغـرض مشـاريع الهيدروجيـن الأخضـر

وقـد وقعـت شـركة هيدروجيـن عُمـان حتـى نهايـة عـام 2023 علـى (6) مشـروعات تطويريـة واسـعة النطـاق لإنتـاج الهيدروجيـن الأخضـر والمشـروعات المرتبطـة بـه، والتـي تُمثّـل اسـتثمارًا إجماليـاً يصـل إلـى (38) مليـار دولار أمريكـي، وفـي الربـع

الثاني من عام 2024 تم توقيع اتفاقيتين إضافيتين باستثمارات تقدر بـ (11) مليار دولار أمريكي لترتفع الاستثمارات المتوقعة في القطاع إلى نحو (49) مليار دولار أمريكي، وتقدر السعة الإنتاجية المتوقعة للهيدروجين الأخضر بعد توقيع الاتفاقيات السابقة بـ (1.38) مليون طن سنويا بحلول عام 2030.

وشهد عام 2023 العديد من الجهود لتفعيل قطاع الهيدروجين الأخضر، فقد تم في شهر مارس توقيع اتفاقيات الشروط التجارية المُلزمة لقطاع الهيدروجين الأخضر مع مطورين من بلجيكا ونيذرلاندز والكويت ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا والهند وسلطنة عُمان، وتضمنت هذه الاتفاقيات الشروط التجارية للتعاقد لمدة (47) سنة تشمل (7) سنوات للتطوير وإنشاء المشاريع و(40) سنة للتشغيل، وفي مايو تم توقيع اتفاقية المشروع التجريبي لشهادات الهيدروجين الأخضر لمشروع هايبورت الدقم بين وزارة الطاقة والمعادن ووزارة الطاقة البلجيكية، كما قدمت سلطنة عُمان عرضا مرئيا عن استراتيجية الهيدروجين الأخضر أمام القمة العالمية للهيدروجين التي أقيمت في مدينة روتردام بمملكة نيذرلاندز، وفي ديسمبر وقعت وزارة الطاقة والمعادن وشركة هيدروجين عُمان اتفاقية دراسة مشتركة (JSA) مع ميناء أمستردام وشركة زينيث لتشغيل محطات الطاقة وجاسلوغ للتعاون في مجال تطوير مسار الهيدروجين السائل لسوق الهيدروجين الأخضر المنتج في سلطنة عُمان، ويشمل الاتفاق إجراء تقييم مفصل لمتطلبات تطوير مرفق في سلطنة عُمان لتكثيف وتخزين وتصدير الهيدروجين، بالإضافة إلى توفير سفن متخصصة لنقل الهيدروجين السائل التي يتم تطويرها حاليًا بواسطة شركة جاسلوغ، ويهدف الاتفاق بشكل رئيسي إلى إنشاء ممر للهيدروجين الأخضر بين سلطنة عمان ونيذرلاندز

وتستهدف الخطط المستقبلية إنتاج أكثر من مليون طن من الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030، وصولًا إلى إنتاج نحو (8) ملايين طن بحلول عام 2050، وتركز الخطط المستقبلية على أن تكون سلطنة عُمان من بين أكبر (10) مصدرين للهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030 وفقًا لوكالة الطاقة الدولية

الجهود المبذولة في قطاع الهيدروجين الأخضر (النظيف)

- تخصيص 65 ألف كم مربع لمشاريع الطاقة المتجددة والهيدروجين النظيف وفقًا للمرسوم السلطاني رقم (2023/10) الصادر في 16 فبراير 2023
- توقيع اتفاقيات للاستثمار في قطاع الهيدروجين الأخضر بـ 49 مليار دولار أمريكي
- توقيع مذكرة تعاون في مجالات الهيدروجين ووقود الأمونيا، وتدوير الكربون والطرق الحديثة لإنتاج الميثان بين وزارة الطاقة والمعادن في سلطنة عُمان ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية
- توقيع اتفاقية دراسة مشتركة مع شركات أوروبية لتطوير مسار الهيدروجين السائل لسوق الهيدروجين الأخضر المنتج في سلطنة عُمان
- تنظيم زيارة للسفينة اليابانية "سوسو فرونتير" إلى ميناء السلطان قابوس باعتبارها أول ناقلة هيدروجين مسال LH2 في العالم
- توقيع اتفاقيات الشروط التجارية المُلزمة لقطاع الهيدروجين الأخضر مع مطورين من بلجيكا ونيذرلاندز والكويت ودولة الإمارات والمملكة المتحدة واليابان وسنغافورة وألمانيا والهند وسلطنة عُمان

الطاقة المتجددة

استجابة للتحول في قطاع الطاقة والمساهمة في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري لغرض إنتاج الكهرباء وبهدف دعم الوصول المستهدف للحياد الكربوني بحلول عام 2050؛ اتخذت سلطنة عُمان خطوات حثيثة لتنويع مصادر الطاقة، وتتطلع رؤية عُمان 2040 لتحقيق زيادة تدريجية في استخدام الطاقة المتجددة لتمثل بحلول عام 2030 حوالي (20%) من إجمالي الطاقة المنتجة وأن ترتفع إلى ما بين (35%) و(39%) بحلول عام 2040

وتتمتع سلطنة عُمان بموارد عالية من الطاقة الشمسية في مختلف أرجائها وطاقة الرياح في بعض المواقع الجنوبية التي تمكّن البلاد من جذب مشاريع الطاقة المتجددة على نطاق واسع لتوليد الكهرباء

وتعد محطة ظفار لطاقة الرياح أول محطة طاقة رياح على مستوى المرافق الخدمية في منطقة الخليج العربي تصل قدرتها الإنتاجية إلى (50) ميجاوات من الطاقة النظيفة يتم توليدها من (13) توربينا تبلغ قدرة كل منها (3.8) ميجاوات، وتقع المحطة بمحافظة ظفار على مساحة (400) هكتار، وفي مجال الطاقة الشمسية قامت شركة تنمية نفط عُمان بإنشاء محطة أمين للطاقة الشمسية في منطقة الامتياز التابعة للشركة، وقد تم تشغيل المحطة في عام 2020، وتوفر المحطة طاقة نظيفة لدعم عمليات الشركة ويمتد المشروع على مساحة (4) كم مربع ويولد طاقة نظيفة بقدرة (100) ميجاوات؛ تساهم في خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بأكثر من (225) ألف طن سنويًا، وفي المنطقة الحرة بصحار تمّ في عام 2021 تشغيل محطة قبس للطاقة الشمسية بقدرة (25) ميجاوات، وتساهم المحطة في توفير طاقة نظيفة بشكل مباشر لمصنع التمان فيروكروم.

وشهد عام 2022 تشغيل محطة عبري 2 للطاقة الشمسية التي تعد أول مشروع واسع النطاق للطاقة الشمسية في سلطنة عُمان بقدرة إنتاجية تبلغ (500) ميجاوات، ويكفي إنتاج المحطة لتزويد ما يقدر بنحو (50) ألف منزل بالكهرباء كما أنه يساهم في تخفيض حوالي (340) ألف طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنوياً

وفي عام 2023 تم تدشين محطة الطاقة الشمسية المخصصة لتشغيل محطة صور لتحلية المياه بقدرة إنتاجية تصل إلى (17) ميجاوات، وتعد المحطة أكبر نظام للطاقة الشمسية في محطات تحلية المياه في سلطنة عُمان

كما توجد عدة مبادرات ومشاريع للأنظمة الشمسية مثل أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المنازل والاستخدام الحكومي والصناعي والزراعي بما يقدر مجموعه بحوالي (6.4) ميجاوات

وتتضمن المشاريع المستقبلية في مجال الطاقة المتجددة إنشاء عدد من المشروعات في مختلف المحافظات؛ من بينها مشروع منح 1 و2 للطاقة الشمسية بمحافظة الداخلية بقدرة إنتاجية تبلغ (1000) ميجاوات، وقد تم إسناد مشروع منح 1 التحالف من شركات فرنسية وكورية، فيما تم إسناد مشروع منح 2 لتحالف شركات من الصين وسنغافورة، ومن المتوقع تشغيل المشروعين في منتصف عام 2025.

كما يجري العمل على إعداد دراسة جدوى لتطوير محطة الدقم لطاقة الرياح بقدرة (200) ميجاوات، ومن المخطط طرح مستندات المشروع في عام 2024 على أن يتم تشغيل المحطة في الربع الثالث من عام 2026، ويجري العمل أيضًا على إعداد دراسة الجدوى لتطوير محطة جعلان بني بو علي لطاقة الرياح بقدرة (100) ميجاوات ومن المخطط طرح مستندات المشروع

أبرز المشاريع الحالية في مجال الطاقة المتجددة

المحطة	القدرة الإنتاجية	الموقع
محطة ظفار لطاقة الرياح	50 ميجاوات	محافظة ظفار
محطة أمين للطاقة الشمسية	100 ميجاوات	منطقة الامتياز التابعة لشركة تنمية نفط عُمان
محطة قبس للطاقة الشمسية	25 ميجاوات	المنطقة الحرة بصحار
محطة عبري 2 للطاقة الشمسية	500 ميجاوات	محافظة الظاهرة
محطة الطاقة الشمسية في محطة صور لتحلية المياه	17 ميجاوات	محافظة جنوب الشرقية
أنظمة الطاقة الشمسية على أسطح المنازل والاستخدام الحكومي والصناعي والزراعي	6.4 ميجاوات	مختلف المحافظات

المشاريع المستقبلية في قطاع الطاقة المتجددة

المحطة	الطاقة الإنتاجية	الموقع	مرحلة التنفيذ	تاريخ التشغيل
مشروع منح 1 و 2 للطاقة الشمسية	1000 ميجاوات	محافظة الداخلية	قيد الإنشاء	2025
محطة الدقم لطاقة الرياح	200 ميجاوات	محافظة الوسطى	مرحلة دراسة الجدوى	2026
محطة جعلان بني بو علي لطاقة الرياح	100 ميجاوات	محافظة جنوب الشرقية	مرحلة دراسة الجدوى	2026
محطة عبري 3 للطاقة الشمسية	500 ميجاوات	محافظة الظاهرة	مرحلة دراسة الجدوى	2026
محطة رأس مدركة لطاقة الرياح	200 ميجاوات	محافظة الوسطى	مرحلة دراسة الجدوى	2027

الاقتصاد الأخضر والدائري

تعمل وزارة الاقتصاد على المساهمة في تحقيق مستهدفات أولوية البيئة والموارد الطبيعية وأولويات أخرى ذات العلاقة بتعزيز الاقتصاد الأخضر والدائري عن طريق قيامها بإعداد الدراسة الاستشارية بشأن دراسة العوائد

والكلـف الاقتصاديـة والفـرص الاسـتثمارية المترتبـة للوصـول للحيـاد الكربونـي الصفـري بحلـول عـام 2050، ويتمثـل نطـاق الدراسـة فـي دراسـة التكلفـة والعوائد والفوائـد الاقتصاديـة المترتبـة مـن الفـرص الاسـتثمارية المختلفـة علـى مسـتوى القطاعـات ذات الأولويـة، كمـا تتطـرق الدراسـة إلـى بحـث الآثـار الاقتصاديـة والاجتماعيـة المترتبـة وتأثيرهـا علـى الجانـب المالـي والاقتصـادي لسـلطنة عُمـان، ودراسـة القيمـة السـوقية التنافسـية للاسـتثمارات وطـرق تمويلهـا، وفـرص العمـل المتنوعـة فـي القطاعـات المختلفـة وتحديـد المهـارات الوظيفيـة الخضـراء وفـرص الابتـكار والتكنولوجيـا المعرفيـة، وتعزيـز موقـع سـلطنة عُمـان التنافسـي العالمـي فيمـا يُعنـى بأنظمـة التحـول الأخضـر، كمـا تتطـرق الدراسـة إلـى سياسـة التحـول الشـامل للاقتصـاد الأخضـر علـى المسـتويات الاقتصاديـة والبيئيـة والاجتماعيـة، وإعـداد خارطـة طريـق التحـول الشـامل للاقتصـاد الأخضـر وفـرص جـذب الاسـتثمار للقطاعـات ذات الأولويـة وتنميـة القطاعـات الأخـرى

ومـن المتوقـع أن تُسـهم الدراسـة فـي توفيـر نهـج اقتصـادي كلـي للنمـو الاقتصـادي المسـتدام مـع التركيـز بشـكل أساسـي علـى الاسـتثمارات والتوظيـف والمهـارات، ودعـم الشـراكات بيـن أصحـاب العلاقـة والتكامـل بينهـا لتعزيـز الاقتصـاد الأخضـر ومواكبـة التغييـرات المسـتدامة فـي كل مـن أنمـاط الاسـتهلاك والإنتـاج وبالتالـي تطبيـق الالتزامـات الدوليـة للحـد مـن آثـار التغيـرات المناخيـة

ويعـد قطـاع الصناعـات الخضـراء واحـدًا مـن القطاعـات التـي حظيـت باهتمـام واسـع منـذ إعلان سـلطنة عُمـان فـي أكتوبـر مـن عـام 2022 اعتمـاد عـام 2050 موعـدًا لتحقيـق الحيـاد الصفـري الكربونـي، وتعـد المنطقـة الاقتصاديـة الخاصـة بالدقـم أحـد أبـرز المناطـق التـي اسـتطاعت اسـتقطاب الاسـتثمارات الخضـراء نظـرا لتميزهـا بتوفّـر طاقـة الريـاح والطاقـة الشمسـية وقيـام الحكومـة بدعـم الاسـتثمار فـي القطـاع مـن خلال الحوافـز والتسـهيلات التـي يتـم تقديمهـا للمسـتثمرين بالإضافـة إلـى التسـهيلات التـي يقدمهـا ميناء الدقـم لتصديـر منتجـات الصناعـات الخضـراء

أبرز مشاريع الصناعات الخضراء بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

المشروع	الشركة/الشركات المنفذة	أهداف المشروع
مصنع إنتاج الحديد الأخضر	فولكان للحديد الأخضر	إنتاج الحديد الأخضر
المجمّع الصناعي المتكامل للحديد الأخضر	شركة فالي	إنشاء 3 مصانع في مجال تركيز الخام والقولبة الخضراء والحديد المختزل
مصنع للحديد المختزل	تحالف مجموعة كوبي ستيل ومجموعة ميتسوي وشركائها	إنتاج الحديد المختزل
مصنع مشتقات الهيدروجين الأخضر مثل الأمونيا	ائتلاف هايبورت الدقم المؤلف من أوكيو للطاقة البديلة وشركة ديمي كونسشنز البلجيكية	توليد الطاقة الخضراء عبر موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح لتحويلها إلى مشتقات الهيدروجين مثل الأمونيا وغيرها من المنتجات الثانوية
مصنع مشتقات الهيدروجين الأخضر	بي. بي. (bp)	إنتاج الأمونيا وتصديرها
مصنع إنتاج الأمونيا الخضراء	ائتلاف بوسكو - انجي	تطوير مشروع للأمونيا الخضراء بطاقة 1.2 مليون طن سنويا

عمل وإنجاز

@2040_om